منجد المقرئين
ومرشد الطالبين

(ويليه: ثلاثة ملاحق، لأبي شامة، وابن تيمية وابن حجر)

تصنيف

الإمام العلامة محمد بن محمد بن الجزري

(٧٥١ - ٨٣٣)

اعتنى به

علي بن محمد العمران

دار عالم الفوائد

للنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤١٩هـ

دار عالم الفوائد
للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية
مكة المكرمة - ص.ب: ٢٩٢٨
هاتف: ٥٥٠٥٣٠٥ - فاكس ٥٥٠٥٣٠٥
هاتف: ٥٤٥٧٦٠٦ - فاكس ٥٤٥٧٦١٠

منجد المقرئين
ومرشد الطالبين

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةُ التَّحقِيق

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين: سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فهذا كتاب «مُنْجد المقرئين ومُرْشِد الطَّالبين»، للإمام العلامة، شيخ الإقراء محمد بن محمد بن الجَزَرِي (٨٣٣) ـ رحمه الله تعالى، وضاعَف مثوبته ووالىٰ.

وهو كتاب فريد في بابه، جرَّد المؤلِّف فيه قلمه للدفاع عن القراءات عمومًا، وعن القراءات الثلاث المتمِّمة للعشر على الخصوص، وهي قراءة: أبي جعفر يزيد بن القَعْقاع، ويعقوب، وخلف؛ فأثبتَ تواترَها، وردَّ على من زعم خلافه، ونقل نصوص أئمة الإسلام وفتاويهم في تقرير ذلك، فلم يدع قولاً لقائل، ولا جدلاً لمجادل.

وقد قسم المؤلف كتابه إلى سبعة أبواب؛ فعرَّف فيها المصطلحات وبيَّن آداب القارىء والمُقْرىء، وبين شروط القراءة المتواترة والصحيحة والشاذة، وأثبت تواتر العشر، وأنها بعض الأحرف السبعة، وبين شُبْهةَ من وهم في رَدِّها، وأوَّل من سبَّع، وسيأتي تفصيل كلٍّ.

وقد قمت بالعمل فيه وتحقيقه على أفضل نسخه الخطية، وقدَّمت بين يدي ذلك.

أولاً: ترجمة المصنف، وفيها:

- اسمه ونسبه.
- مولده ونشأته.
- مناصبه وأعماله.
- وفاته.
- ثناء العلماء عليه.
- مؤلفاته.

ثانيًا: التعريف بالكتاب، وفيه:

- اسمه.
- تاريخ تأليفه.
- إثبات نسبته للمؤلف.
- استعراض موضوعات الكتاب.
- طبعات الكتاب.
- مخطوطاته، ونماذج منها.
- عملي في الكتاب.

ثم أردفتُ الكتابَ بملاحق ثلاثة:

الأول: نصّ كلام أبي شامة في «المرشد الوجيز»، والذي ناقشه المؤلف هنا، وسقته تامًا، حتى يُقرَأ دون بترٍ أو تصرف.

الثاني: قطعة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية عن تواتر القراءات، من كتابٍ له لازال مخطوطًا.

الثالث: فتوى للحافظ ابن حجر في القراءات. لم تُنشر ـ أيضًا ـ.

ثم صنعتُ للكتاب فهارس متنوعة؛ للآيات، والأحاديث، والأعلام، والكتب، والموضوعات.

فإن أصبتُ في شيءٍ من ذلك؛ فهو من توفيق الله وإحسانه، وتيسيره وامتنانه؛ فالحمد له على ماوفّق ويسّر.

وأن أخطأت؛ فهو من عجزي وتقصيري، فأسأله تعالى أن يستر عيبي، ويغفر خطئي. إنه سميع مجيب.

وأخيرًا لايفوتني أن أشكر كلّ من امتدت يده لي بأيٍّ نوع من أنواع العون، فأسأله تعالى أن يجزيهم خير الجزاء.

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله.

وكتب/

علي بن محمد العِمْران

١٤١٩/٨/١٧

في مكة المكرمة ـ حرسها الله ـ

أوّلاً: ترجمة المؤلّف[1]

* اسمه ونسبه:

هو: محمد بن محمد بن محمد بن عليّ بن يوسف بن الجَزَرِيّ، أبو الخير، شمس الدين، الدِّمشقي، الشافعي، المقرىء، الحافظ.

زاد الحافظ ابن حجر في «الإنباء»، وطاشكبري زاده في «الشقائق»: «محمدًا» رابعًا في سياق النسب.

وزاد السخاوي فيه: «العمري».

---

(١) مصادر ترجمته كثيرة، أهمُّها:

ترجمته لنفسه في «غاية النهاية»: (٢/ ٢٤٧) وفي مواضع متفرقة منه، لو جُمِعت لكونت مادة جيدة، وفي «فهرسته» (مخطوط في برنستون)، «ذيل التقييد»: (١/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣) للفاسي، و«المجمع المؤسَّس»: (٣/ ٢٢٢)، و«إنباء الغمر»: (٨/ ٢٤٥ ـ ٢٤٨)، و«المنهل الصافي»: (مخطوط)، و«الضوء اللامع»: (٩/ ٢٥٥ ـ ٢٥٩)، و«ذيل تذكرة الحفاظ»: (ص/ ٣٧٦)، و«طبقات الحفاظ»: (ص/ ٥٤٣) كلاهما للسيوطي، و«الدارس في تاريخ المدارس»: (١/ ٨)، و«الأُنس الجليل»: (٢/ ١٠٩)، و«طبقات المفسرين»: (٢/ ٦٤)، و«القلائد الجوهرية»: (٢/ ٥٠٤) لابن طولون، و«الشقائق النعمانية»: (ص/ ٢٥ ـ ٢٨)، و«تاريخ ثغر عدن»: (ص/ ٢٦١) لبامخرمة، و«شذرات الذهب»: (٧/ ٢٠٤)، و«البدر الطالع»: (٢/ ٢٥٧)، و«هدية العارفين»: (٢/ ١٨٧)، و«فهرس الفهارس»: (١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤)، و«الأعلام»: (٧/ ٤٥) للزركلي، و«معجم المؤلفين»: (١١/ ٢٩١).

وقال في «الإنباء»: «وكان يُلَقَّب في بلاده: الإمام الأَعْظَم».

ونِسبته: ابن الجَزَرِيّ، إلى جزيرة ابن عمر (وهو التغلبي) وهي بلدة قرب الموصل، بينهما مسيرة ثلاثة أيام، كما في «معجم البلدان»: (٢/ ١٣٨).

* **مولده ونشأته:**

ولد فيما حقَّقه من لفظ والده في ليلة السبت الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة إحدى وخمسين وسبع مئة، داخل خط القصَّاعين بين السُّوْرَين بدمشق.

ونشأ بدمشق؛ فحفظ القرآن سنة أربع وستين (٧٦٤)، وصلَّى به سنة خمسٍ، وحفظ «التنبيه» في فقه الشافعية، وتفقَّه.

قال الحافظ ابن حجر: «ولَهِجَ بطلب الحديث والقراءات، وبَرَّزَ في القراءات».

فسَمِعَ الحديث من جماعة من أصحاب الفَخْر ابن البخاري والدِّمياطي، والأبرقوهي، وغيرهم.

وأفرد القراءات على الشيخ أبي محمد عبدالوهَّاب بن السلَّار، والشيخ أحمد بن إبراهيم بن الطحَّان، والشيخ أحمد بن رجب في سنة ستٍّ وستين والتي بعدها (٧٦٦، ٧٦٧).

وجمع للسبعة على الشيخ إبراهيم الحموي، ثم جمع بَمُضَمَّنِ كُتبٍ على الشيخ أبي المعالي بن اللَّبان.

وحج في سنة ثمانٍ (٧٦٨)، وقرأ فيها على الشيخ أبي عبدالله

محمد بن صالح، خطيب المدينة وإمامها، بِمُضَمَّن «الكافي» و«التيسير».

ورحل إلى مصر سنة تسع (٧٦٩)؛ فقرأ فيها على مشايخ الإقراء بِمُضَمَّن عدة كتب.

ثم رحل إليها ثانيًا؛ فأخذ بها القراءات على ابن الصائغ وابن البغدادي. وطلب الحديث، وتفقه على الشيخ عبدالرحيم الإسنوي وغيره.

ثم عاد إلى دمشق؛ فجمع القراءات على الشيخ القاضي أبي يوسف أحمد بن الحسين الكفري.

ثم رحل ثالثًا إلى الديار المصرية؛ فقرأ بها الأصول والمعاني والبيان على الشيخ ضياء الدين سعد الله القَزْويني، وأخذ عن غيره، وتوسّع في أخذ كتب القراءات؛ قراءةً وإجازة.

* **مناصبه وأعماله:**

* أذن له بالإفتاء والإقراء جماعة من العلماء، منهم:

١ ـ ابن كثير، حافظ الشام، سنة (٧٧٤).

٢ ـ وضياء الدين القرميّ، سنة (٧٧٨).

٣ ـ والبُلْقِيني، سنة (٨٠٥).

* وعَمَر مَدْرسةً للقرآن، سمَّاها: «دار القرآن الكريم»[١]. وأقرأ فيها.

---

(١) انظر: «الدارس»: (١/٨).

* جلس للإقراء تحت قبة النَّسْر بجامع بني أُميَّة، عِدَّة سنين.

* ولي مشيخة الإقراء بالعادلية.

* ثم مشيخة دار الحديث الأشرفيَّة.

* ثمّ مشيخة الإقراء الكبرى بتربة أمّ الصالح، بعد وفاة شيخه ابن السلاَّر، وعمل فيها درسًا جليلاً بحضور جماعة من الأعْلام.

* وولي توقيع الدست[1] بدمشق سنة (٧٧٩).

* ولي قضاء الشام سنة (٧٩٣).

وباشر للأمير قطلوبك، وسافر لذلك إلى مصر مرَّات.

* ثم ولي تدريس الصلاحيّة القدسية سنة (٧٩٥) عوضًا عن المحبّ ابن البرهان بن جماعة إلى سنة (٧٩٧).

قال الحافظ ابن حجر: «ثم جرت له كائنة مع قُطْلُبَك استادار أيْتَمُش؛ ففرَّ منه إلى بلاد الروم، فاتصل بالملك أبي يزيد بن عثمان؛ فأكرمه وعظَّمَه، وأقام عنده بضع سنين، إلى أن وقعت الكائنة العُظْمىٰ التي قُتِل فيها ابن عثمان، فاتصل ابن الجزريّ بالأمير تيمور، ودخل معه بلاد العَجَم» اهـ.

---

(١) الدّست، فارسية، معناها: المكان المعدّ للسيد الكبير، واسْتُعملت بمعنى: مقرَّ السلطان أو الملك، أو كرسيّ الحكم. وتوقيع الدست هو: وظيفة من يتولى الكتابة على لسان السلطان بما يأمر به من تَوْلية وعزل. انظر: «معجم المصطلحات والألقاب التاريخيه»: (ص/ ١٠٩، ١٨١).

وبعد موت الأمير تيمور سنة (٨٠٧)، خرج من بلاد ماوراء النهر، وتوجَّه إلى شِيْراز سنة (٨٠٨)؛ فأمسكه سلطانُها، فقرأ عليه جماعةٌ بها وانتفعوا به، وأُلْزِم بالقضاء كُرْهًا، فقام به مدَّةً طويلة.

ثم تمكّن من الخروج منها، وتوجَّه للحجِّ سنة (٨٢٢)، فلم يتمكَّن من الحجِّ في هذه السنة، لاعتراض الأعراب ـ قُطَّاع الطريق ـ له، ثم حَجَّ في التي تليها، وجاور بمكة والمدينة، ثم رجع إلى شيراز.

وفي سنة (٨٢٧) قدم دمشق، ثم القاهرة وأقرأ وحدَّث، ثم رحل إلى مكة فاليمن تاجِرًا، وحدَّث بها، ووصله ملكُها؛ فعاد ببضائعَ كثيرةٍ، وحجَّ، ثم دخل القاهرة فمكث بها مدَّة ثم توجه إلى الشام، ثم إلى شيراز عن طريق البصرة.

*** وفاته:**

وكانت وفاته بها، قُبيل ظهر يوم الجمعة، خامس ربيع الأول سنة ثلاث وثلاثين بمنزله من سوق الإسكافيين، ودُفِن بمدرسته التي أنشأها هناك. ـ رحمه الله تعالى وغَفَر له ـ.

إلا أنَّ الحافظ قد ذكره في «الإنباء» في وَفَيَات سنة أربع وثلاثين! ثم قال في أثناء الترجمة: «وكانت وفاته في أوائل سنة ثلاثٍ وثلاثين»!.

فلا أدري كيف وقع هذا الخَلْط!!.

*** ثناءُ العلماءِ عليه:**

ـ تقدَّم أنَّ جماعةً من العلماء قد أذنوا له بالإفتاء والإقراء، في سنٍّ مبكرة.

ـ قال الحافظ ابن حجر[1]: «الحافظ الإمام المقرىء . . . تفقَّه، ولَهِجَ بطلب الحديث والقراءات، وبرَّز في القراءات . . . وكان مُثريًا، وشكلاً حسنًا، وفصيحًا بليغًا.

وقد انتهت إليه رئاسة علم القراءات في الممالك» اهـ.

ـ وقال الطاووسي في «مشيخته»[2]: «إنَّه تفرَّد بعلوِّ الرِّواية، وحفظ الأحاديث، والجرح والتعديل، ومعرفة الرُّواة المتقدمين والمتأخّرين» اهـ.

قال السخاويُّ: يعني بالنسبة لتلك النواحي.

ـ قال السيوطي في «ذيل تذكرة الحفاظ»[3]: «الحافظ المقرىء شيخ الإقراء في زمانه . . . برع في القراءات، وكان إمامًا في القراءات لانظير له في عصره في الدنيا، حافظًا للحديث . . .

ألف «النشر في القراءات العشر» لم يُصنَّف مثله» اهـ.

ـ وقال الداوودي في «طبقاته»[4]: «المقرىء الحافظ، شيخ الإقراء في زمانه» اهـ.

وقال بامخرمة في «تاريخ ثغر عدن»[5]: «المقرىء، له اليد الطُّوْلَى في الحديث والقراءات وغيرهما من العلوم، وله فيها التصانيف المفيدة» اهـ.

---

(١) «الإنباء»: (٨/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦).
(٢) نقله في «الضوء»: (٩/ ٢٥٨).
(٣) (ص/ ٣٧٦).
(٤) (٢/ ٦٤).
(٥) (ص/ ٢٦١).

قال ابن العماد في «الشذرات»[1]: «وبالجملة؛ فإنه كان عديم النظير، طائر الصِّيت، انتفع الناس بكتبه، وسارت في الآفاق مَسِيْر الشمس» اهـ.

قال الشوكاني في «البدر الطالع»[2]: «وقد تفرَّد بعلم القراءات في جميع الدنيا، ونشره في كثير من البلاد، وكان أعظم فنونه، وأجلَّ ماعنده» اهـ.

وغير ذلك كثير.

* * *

* مؤلَّفاته:

يُعد ابن الجزري من المكثرين من التصنيف؛ فقد تجاوز عدد مصنفاته التسعين كتابًا، أكثرها عددًا، وأعمقها درسًا وبحثًا: مايتعلَّق بعلوم القرآن، ولاغرابة؛ فإنه فنُّه الذي برَّز فيه.

وأكبر قائمة رأيتُها في تَعْداد مؤلفاته هي التي صَنَعها الأُستاذ/ محمد مطيع الحافظ، ونشرها مركز جمعة الماجد عام (١٤١٤)، فقد ذكر فيها سبعةً وثمانين عنوانًا، وقد اكتفيتُ بعمله عن سَرْد مؤلّفاته هنا؛ غير أنه لابُدَّ من التنبيه إلى أُمور:

---

(١) (٧/٢٠٦).

(٢) (٢/٢٥٩).

الأول: وقع له تكرار في بعض المؤلفات، تبعًا لاختلاف التسميات في المصادر.

الثاني: فاته ذكر بعض الكتب التي ذكرها المؤلف لنفسه، فمما وقفت عليه من ذلك:

١ ـ الإعلام.

ذكره في «الغاية»: (١/ ٨٣)، فقال ـ عن أحد القراء ـ: «ألَّف كتاب الإقناع في السبع، من أحسن الكتب، ولكنه مايخلو من أوهام، نبهتُ عليها في كتاب «الإعلام» » اهـ.

لكن قد ذُكِرَ له كتاب: «الإعلام في أحكام الإدغام» شرح فيه منظومة المقري. فلعله كتاب آخر لاختلاف الموضوع. ذكرتُ هذا على الاحتمال.

٢ ـ «التقييد في الخُلْف بين الشاطبية والتجريد».

ذكره في «الغاية»: (١/ ٣٧٤)، فقال في ترجمة ابن الفحام: «وكتابه التجريد من أشكل كتب القراءات حلًّا ومعرفةً، ولكني أوضحته في كتابي: «التقييد في الخُلْف بين الشاطبية والتجريد» من وقف عليه أحاط بالكتاب علمًا بيِّنًا» اهـ.

٣ ـ حاشية على كتابه: «طيِّبة النشر».

ذكره في «الغاية»: (١/ ١٣٠) فقال في ترجمة ابنه أحمد: « . . . شَرَحَ «طيبةَ النشر»؛ فأحسن فيه ماشاء، مع أنه لم يكن عنده نسخة بالحواشي التي كنتُ كتبتها عليها» اهـ.

٤ ـ طبقات النحاة.

ذكره في «الغاية»: (١/ ٦١٣)، في ترجمة عيسى بن عمر.

٥ ـ الفوائد المجمعة.

ذكره في «الغاية»: (١/ ٢١١) فقال ـ لما ذكر كتاب «تلخيص العبارات بلطيف الإشارات» ـ: «وذكرتُ الخُلْف بينه وبين الشاطبية في كتاب: «الفوائد المجمعة» » اهـ.

* * *

ثانيًا: التعريف بالكتاب

* اسمه:

سمَّاه مؤلِّفه: «مُنْجد المقرئين ومُرْشِد الطالبين»، كذا صرَّح به في مقدمة الكتاب. (ص/ ٤٥).

وكذا جاءت التسمية على طُرَر النسخ الخطية، وكذا سمَّاه في «كشف الظنون»: (ص/ ١٨٥٩)، قال: «وهو مفيد جدًّا».

وسُمِّي اختصارًا بـ«مُنْجد المقرئين»، و«المنجد»، وقع ذلك للمؤلف وغيره، كما في «غاية النهاية»: (١/ ٣٤٧، ٥٠٩ ـ وغيرها)، و«الضوء اللامع»: (٩/ ٢٥٧).

وما وقع من تسميته بـ«منجد المقربين» ـ بالباء ـ؛ فلا يعدو أن يكون خطئًا محضًا، لايُلتفتُ إليه.

* تاريخ تأليفه:

اعتنى المؤلِّف ـ رحمه الله ـ بتدوين تاريخ تأليف كتبه، بل بداية الشروع في التصنيف ونهايته، وما يتعلَّق بذلك من مكان التأليف، وما اتَّفَق له من أحداث ونحوها.

قال في خاتمة كتابه: «فرغتُ من تأليفه آخر نهار الأحد خامس عِشري رجب الفرد سنة ثلاث وسبعين وسبع مئة، بمنزلي بدرب هريرة، داخل دمشق المحروسة» اهـ.

ثم ذكر منامًا وقع له عقب انتهائه من تأليف هذا الكتاب.

أقول: وهذا وقت مُبكِّر في التأليف، إذ يكون عمره حينذاك: اثنين وعشرين عامًا.

وقد سبق للمؤلف أن انتهى من عددٍ من المصنفات قبل «المنجد»، فقد ألَّف كتاب: «التمهيد في علم التجويد» (مطبوع)، و«تحبير التيسير» (مطبوع)، في سنِّ السَّابعة عشر.

وألف ـ أيضًا ـ نظم الهداية المسمّى بـ«الدُّرَّة»، وله ثماني عشرة سنة، انظر: «الضوء اللامع»: (٩/ ٢٥٧).

كما شرع في كتابه طبقات القراء (الأصل) عام (٧٧٢).

ثم لازال الكتاب أمامَ نَظَرَ مؤلِّفه، يزيد وينقِّح، ويُهذّب ويصحح، ويظهر هذا جليًّا من النصوص التي نجدها في بعض النسخ، ولا نجدها في البعض الآخر، وكذلك في إشاراته في كتبه إلى هذا الكتاب، لاستكمال مبحث، ونحوه، وكذلك تراجعه عن بعض الآراء التي انتصر لها في هذا الكتاب[1].

*** إثبات نِسْبة الكتاب إلى مؤلفه:**

الكتاب مقطوعٌ بنسبته إلى مؤلفه، وذلك بأمور:

١ ـ صرَّح ابن الجزري بأنه مؤلفُ هذا الكتاب في أثناءه، فإنه لمَّا عدَّد طبقات القراء الذين قرأوا بالثلاث الزائدة على السبع، قال: «الطبقة

---

(١) انظر: (ص/ ٢٥ ـ فما بعدها) من المقدمة.

السادسة عشر ـ وذكر جماعةً ثم قال ـ: ومؤلّف هذا الكتاب محمد بن محمد بن الجَزَرِي، بدمشق» اهـ.

٢ ـ ذكر المؤلِّف ـ أيضًا ـ في كتبه: أنه ألَّف كتابًا باسم «منجد المقرئين»، وأشار في أثناء ذلك إلى مباحث في «المنجد».

انظر: «غاية النهاية»: (١/ ٢٤٧، ٥٠٩)، (٢/ ٣٨٨، ٣٨٣)، و«النشر»: (١/ ٣٨).

٣ ـ ذكر في «المنجد» عددًا من كتبه، مثل: «طبقات القراء»، و«هداية المهرة في تتمة العشرة»، منظومة، وذكر منها أربعة أبيات.

٤ ـ ذكره المؤلِّف في إجازته للحافظ ابن حجر بكتبه، فقال مِن أبياتٍ[1]:

إنّي أجَزْتُ لهم رِوايةَ كلِّ ما ... أَرْوِيْه مِنْ «سُنَنِ الحديثِ» و«مُسْنَدِ»

وَجَميعَ نَظْمٍ لي ونَثْرٍ والَّذِي ... أَلَّفتُ كـ «النَّشْر» الزَّكيّ و«مُنْجِدِ»

٥ ـ نَسَبَهُ له كثير ممن ترجم له؛ كالسخاوي في «الضوء»، وحاجي خليفة في «الكشف».

٦ ـ وهكذا النسبة ثابتة على طرر النسخ الخطية، ونسخة الأصل مكتوبة عن نسخةٍ قرئت على المؤلف، والناسخ أحد تلاميذه.

وبعض ماتقدّم يكفي في إثبات ماقصدنا، فكيف بها مجتمعة!!.

---

(١) «المجمع المؤسّس»: (٣/ ٢٢٥).

* عرض موضوعات الكتاب:

قسَّم المؤلف كتابه إلى سَبْعة أبواب، سَرَدها في مقدمة كتابه، ونحن نذكرها هنا، ونُشير إلى مُجمل مابحثه فيها.

الباب الأول: في القراءات والمقرىء والقارىء، وما يلزمهما، وما يتعلَّق بذلك. (ص/ ٤٩ ـ ٧٨).

بدأ المؤلف بتعريف هذه المصطلحات، ثم تكلم عن آداب القارىء والمقرىء، ثم عرَّج على مسائل مهمة يكثر دورانها، كالإجازة بالقرآن، وأخذ الأُجرة والهدية على الإقراء، والإقراء في الطريق، وجمع القراءات، وحكم تعليم القراءات، وتركيب قراءةٍ في قراءةٍ، ومسائل أُخرى.

وقد اتَّكأَ المؤلِّف في هذا الباب على كتاب «التِّبْيان» للإمام النووي ـ رحمه الله ـ مصرِّحًا بذلك في أغلب النقول.

الباب الثاني: في القراءة المتواترة والصحيحة والشاذَّة. (ص/ ٧٩ـ ٩٩).

فذكر شروط القراءة المتواترة، وشَرَحَها، وأن الذي جمع هذه الشروط في زمانه هو قراءة الأئمة العشرة.

أما القراءة الصحيحة؛ فجعلها قسمين:

الأول: ماجمع ـ مع صحة السند ـ موافقةَ العربية والرسم.

وهذا قسمان ـ أيضًا ـ:

أ ـ ما استفاض نقلُه وتُلُقي بالقبول؛ فهذا يُلْحق بالمتواترة.

ب ـ مالم يَسْتَفِض؛ فالظاهر المنع من القراءة به، على ماذكره ابن

الصلاح والسبكي.

الثاني: ماصحّ سنده، ووافق العربية، إلا أنه خالف الرسم.

فهذه تسمّى شاذة؛ لمخالفتها للرَّسم المُجْمَع عليه[1].

ثم تكلم المؤلف عن حكم القراءة بالشاذ، ونقل فتوى ابن الصلاح وابن الحاجب في ذلك، وغيرهما.

ثم عن كيفية معرفة القراءة الشاذة، وأنواع الكتب المصنفة في القراءات؛ وأنها قسمان؛ قسم: انتقى واختار، وقسم: جمع ولم ينتقِ.

ثم أجاب عن سؤال يَرِد على الكتب المشهورة في القراءات كالشاطبيه ونحوها، وما يقع فيها من الاختلاف على القارىء الواحد.

وخلاصة جوابه قوله: «ونحن ماندعي التواتر في كُل فَرْدٍ فَرْدٍ مما انفرد به بعض الرواة، أو اختصَّ ببعض الطرق، لايدَّعي ذلك إلا جاهل لايعرف ما التواتر، وإنَّما المقروء به عن القراء العشرة على قسمين:

١ ـ متواتر.

٢ ـ وصحيح مُسْتَفاض، متلقًى بالقبول، والقطع حاصل بهما» اهـ.

ثم ذكر إشكالاً لأبي حيان وابن دقيق العيد، حول تحريم القراءة بالشاذ، وأجاب عنه بما يزيل إشكاله.

---

(١) وهي التي يشير لها مكِّي بـ«مخالفة الإجماع» في كتابه «الإبانه» لا مازَعَمه البعض، من أن مراده بالإجماع: التواتر.

الباب الثالث: في أن العَشْر لازالت مشهورة من لَدُن قرَّائِها وإلى اليوم، لم ينكرها أحدٌ من السلف ولا من الخَلَف. (ص/ ١٠١ـ ١١١).

فذكر الإجماع على تلقِّي العشرة بالقبول، وأن المنازع في ذلك جاهل، وساق فتوى ـ طويلة (١٠٢ـ ١١٠) ـ للعلامة أبي حيَّان النحوي حول هذه المسألة، ثم ساق فتوى أخرى لشيخ الإسلام ابن تيمية كان سأله عنها أبو حيَّان المتقدِّم، ثم نقل نصًّا للذهبي في المسألة.

الباب الرابع: في سَرْد مشاهير من قرأ بالعشر، وأقرأ في الأمصار إلى يومنا. (ص/ ١١٣ـ ١٦٤).

فساق ستَّ عشرة طبقة من عصر ابن مجاهد[1]، إلى عصره وختم بنفسه، يتفاوت عدد من يذكره من طبقةٍ إلى أُخرى، وقال في ختامها: «فهذه ستَّ عشرة طبقة، كلُّ طبقتين ـ من بعد الأُولى ـ كطبقةٍ واحدة، فرَّقتُ بينهما للتجاذُب، واقتصرتُ فيها على من تحققت أنه قرأ بالثلاث الباقية أو بقراءةٍ منها . . . » اهـ.

ثم قال: «وكلهم مذكورون مترجمون في كتابي: «طبقات القراء» ».

أَقول: غير أنَّا لم نجد تراجم بعض من ذكرهم هنا، في «غاية النِّهاية»، لذا أُرجِّح أن يكون مقصوده: كتابه الكبير في القُرَّاء الذي اختصر منه «الغاية».

ويؤيد هذا أُمور:

١ ـ أنه شرع في كتابه الكبير سنة (٧٧٢)، وانتهى منه سنة (٧٧٤)

---

(١) لأن ماقبله يوافق عليه الخصم.

وألف «المنجد» في سنة (٧٧٣)، أي في أثناء جمعه لطبقات القرَّاء، فلا يمنع من الإحالة على كتابه الذي قد شَرَع فيه.

أما كتابه «الغاية» فلم ينته من تبييضه إلا في سنة (٧٩٥)[١]، فيبعد أن يحيل عليه.

ويؤيد هذا الترجيح أنه قال في «المنجد»: (ص/١٨): «وقد نبّهتُ على ذلك في كتابي «طبقات القراء»، وعقدت في أوله فصلاً مشتملاً على ما اشتبه في الاسم والنسبة» اهـ.

أقول: ولا وجود لهذا الفصل في «الغاية»، فهذا دليل على أنه ما أراد إلا الكتاب الكبير. والله أعلم.

الباب الخامس: في حكاية ماوقفتُ عليه من أقوال العلماءِ فيها. (ص/ ١٦٥ـ ١٧٩).

فذكر قول البغوي، وابن مِهْران، والهَمَذَاني، وابن الصلاح، وابن العربي، وابن تيمية، والجَعْبَري، وتقي الدين السبكي، والتاج السبكي.

وذكر ماجرى بينه وبين التاج السبكي حول عبارةٍ له في «جمع الجوامع» تُوْهِم إنكار الثلاث الزائده على السبع، فأبدى السبكي تراجعه عنها. وكتب في ذلك فتوى خاصة.

ثم ذكر كلامًا للشيخ علم الدين السخاوي يوهم إنكار القراءات الثلاث، فبين الفهم الصحيح لكلامه، وأنه لادلالة فيه على ذلك.

---

(١) ذكر ذلك في خاتمة «الغاية».

وهذا النصّ الأخير ليس في النسخ المعتمدة في التحقيق، وهو في البعض الآخر، فكأنّ المؤلف وقف عليه بعد تأليف الكتاب، ثم ألحقه مؤخَّرًا، فثبت في بعض النسخ.

ثم ذكر «الشاطبية» وأن أَول من شهرها علم الدين السخاوي، وإلا فما كانت قبله تُعْرف.

الباب السادس: في أن العشرة بعض الأحرف السبعة، وأنها متواترة فرشًا وأُصولاً حال اجتماعهم وافتراقهم، وحلٌّ مشكل ذلك. (ص/ ١٨١ـ ٢١٢).

ذكر أوَّلاً: أنه ليس المقصود بالأحرف السبعة: السبع القراءات، وأن هذا القول لم يقل به أحد من العلماء، ثم ذكر أصح ماقيل في ذلك نقلاً عن أبي العباس المهدويّ، وغيره.

وهذا هو الفصل الأول من هذا الباب.

والفصل الثاني: أن القراءات العشر متواترة فرشًا وأصولاً، حال اجتماعهم وافتراقهم، وحل مشكل ذلك.

فذكر أولاً قول ابن الحاجب في «مختصره»؛ إذ قال بتواتر الفرش دون الأُصول. فردّ عليه، وأثبت فيه تواتر (القدر المشترك) من المدِّ، أما مازاد على (القدر المشترك) كعاصم وحمزة ووَرْش؛ فهو وإن لم يكن متواترًا، فصحيح مُسْتفاض متلقًى بالقبول.

ثم أثبت تواتر الإمالة والتفخيم، وتخفيف الهمز، والإدغام، وترقيق الراءات وتفخيم اللاّمات، ونقل نصوص العلماء في ذلك.

وقد أشار المؤلف إلى قول ابن الحاجب هذا، وزيَّفَه في عددٍ من كتبه.

كما في «النشر»: (١/ ٣٠)، و«الغاية»: (١/ ٥٠٩)، فقال في الأخير: «إلا أنه أعضل فيما ذكره في «مختصر الأصول» حين تعرَّض للقراءات، وأتى بمالم يتقدم فيه غيره، كما أوضحتُ ذلك في كتابي «المنجد»، وغيره» اهـ.

ثم ذكر ثانيًا قول أبي شامة في كتابه «المرشد الوجيز»[1]: في أن القراءات المنسوبه إلى القراء السبعة وغيرهم، منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ، وضرب لذلك بعض الأمثلة.

وأن ماشاع على بعض الألسنة: من أن القراءات السبع كلها متواترة في كل فرد فرد، وأنه يجب القطع بأنَّها من عند الله، صحيح؛ لكن فيما اجتمعت على نقله الطرق، من غير نكير له.

فبالغَ المؤلفُ في الرد على أبي شامة، وانتصر للقول بتواتر السبع حال الاجتماع والافتراق، وعدّ قول أبي شامة هذا طعنًا في الدين!! وزعم أنَّ قوله هذا؛ إمَّا أن يكون مدسوسًا عليه! أو يكون ألّف كتابه في أوائل عمره!.

قلت: والذي يظهر أن ابن الجزري هو الذي أخذته سَوْرة الشباب في هذا الكتاب، فبالغ، وأبعد في الاحتمالات، بدليل أنه عاد إلى

---

(١) طبع الكتاب عام (١٣٩٥) بتحقيق د/ طيار آلتي قولاج، ثم طبع ثانيًا في الكويت، رسالة دكتوراه. وطبعة قولاج أجود.
بيد أنهما لم يُشيرا إلى مناقشة ابن الجزري لكلام أبي شامة في كتابه هذا، مع أهميّته!!.
وقد سقتُ نصَّه بتمامه، في الملحق الأول من ملاحق الكتاب.

موافقةٍ منه لأبي شامة في كتابه «النشر»[1]: (١/ ١٣)، فقال ـ عند شرحه لشروط القراءة الصحيحة، عند (صحة السند) ـ: «وقد شَرَط بعض المتأخرين التواترَ في هذا الركن، ولم يكتفِ فيه بصحة السند، وزعم أن القرآن لايثبت إلا بالتواتر، وأن ماجاء مجيء الآحاد لايثبت به قرآن.

وهذا مما لايخفى مافيه، فإن التواتر ـ إذا ثبت ـ لايحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره. إذ ماثبت من أحرف الخلاف متواترًا عن النبي ﷺ وجب قبوله وقطع بكونه قرآنًا، سواء وافق الرسم أم خالفه.

وإذا اشترطنا التواترَ في كل حرفٍ من حروف الخلاف؛ انتفى كثيرٌ من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم.

ولقد كنتُ قَبْلُ أجنح إلى هذا القول، ثم ظهر فسادُه، وموافقة أئمة السلف والخلف» اهـ.

ثم ذكر كلام أبي شامة في «المرشد» منتصرًا له، بل محتجًّا به. وهو عين كلامه الذي انتقده المؤلِّف هنا.

ثم ذكر كلام الجعبري، ومكي بن أبي طالب تأييدًا لهذا القول.

أقول: وهذا القول هو الذي عليه المحققون من علماء الإسلام، فهو قول شيخ الإسلام ابن تيمية، كما في رسالةٍ له في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ [الأنعام/ ١٤]. (ق/ ٧٠ب ـ ٧١ب) ضمن مجموع في برنستون، وقد سُقت نصَّه كاملاً في (الملحق الثاني) في آخر الكتاب.

---

(١) وهو بعد «المنجد» حيث انتهى منه في ذي الحجة سنة (٧٩٩). كما في خاتمته.

وهو قول العلامة تقي الدين السبكي، كما في كتابه «شرح المنهاج» وقد نقله المؤلف في الباب الخامس (ص/ ١٧٠).

وهو قول الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتوى له بخصوص هذه المسألة وغيرها، وهي مخطوطة، وقد سُقتها بتمامها في (الملحق الثالث)[١].

الباب السابع: في ذِكْر من كره من العلماء الاقتصار على القراءات السبع، وأن ذلك سبب نَسْبهم ابنَ مجاهد إلى التقصير. (ص/ ٢١٣ـ ٢٢٦).

فذكر نصوص العلماء في ذلك؛ كالمهدوي، والجَعْبري، والأهوازي، وأبي طاهر بن أبي هاشم (تلميذ ابن مجاهد)، وأبي الفضل عبدالرحمن بن أحمد الرازي، وساق له نصًّا طويلاً في غاية النفاسة والتحقيق.

ثم ختم كتابه بالحث على تدبر القرآن، والعمل به.

* **طبعات الكتاب**:

اطلعت على طبعتين للكتاب، ولا أعلم له غيرهما:

الأُولى: طبعة حسام الدين القُدْسي سنة (١٣٥٤)، واعتمد فيها على نسختين خطيتين، إلا أن هذه الطبعة قد امتلأت بالأخطاء الطباعية، والسقط والتحريف.

وقد اشتكى منها قديمًا العلامة الزرقاني في كتابه «مناهل العِرفان»[٢]،

---

(١) أوقفنيْ عليها صديقي الأستاذ المحقق محمد عُزَير شمس، فله مني جزيل الشكر والامتنان.

(٢) (٢/ ٤٥٢ ط ـ دار الكتب العلميه).

فقال ـ بعد أن نقل نقلاً طويلاً عن «المنجد» ـ: «ولقد كنت أودّ أن تكون النسخة التي نقلتُ منها أكثر تحريرًا مما رأيتُ، ولكن ما الحيلة!؟ . . . ».

الثانية: طبعة مكتبة جمهورية مصر ـ بالقاهرة، تحقيق د/ عبدالحي الفرماوي سنة (١٣٩٧) وقد اعتمد في تحقيقه على ثلاث نسخ خطية مع المطبوع، نسختان منها متأخرتان جدًّا والثالثة في القرن التاسع غير أن بها خروم كثيرة فلم يعتمد عليها.

والقول في هذه الطبعة كالقول في سابقتها؛ من كثرة الأخطاء الطباعية، والتحريف، ونحوه، وكثير مما وقع فيها من الإشكالات في النص تعود إلى رداءة النسخ المعتمدة.

كما يلاحظ في هذه الطبعة، مبالغة المحقق في تقسيم النصِّ إلى فقرات، وكذلك التدخُّل بوضع العناوين الجانبية الكثيرة، التي بدا الكتاب معها كتابًا آخر على نمطٍ عصريٍّ في التقسيم والترتيب.

ولها مميزات، من حيث الترجمة للمؤلف واستقصاء كتبه، والدفاع عنه، والإحالة إلى مصادره ـ كل ذلك بحسب ماكان متيسِّرًا قبل مايقرب من ربع قرن ـ، والاجتهاد في التعليق على بعض نصوصه، ووضع علامات الترقيم.

وكنت قد أعددت قائمة بما وقع فيها من الأخطاء، فبلغت نحو أربع ورقات! ثم عدلتُ عن ذلك واكتفيت بهذه الإلماعة.

* **مخطوطات الكتاب:**

للكتاب نسخ كثيرة في المكتبات[1]، حصلتُ على أربعٍ منها:

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» و«مؤلفات ابن الجزري»: (ص/ ٤٤ ـ ٤٥).

١ ـ أجود نسخ الكتاب؛ نسخة جامعة برنستون، مجموعة (يهودا) برقم (٤٥٩)، (ق/ ٢٣ب ـ ٤٨ب)، وهي مكتوبة في حياة المؤلف سنة (٨١٦) يوم الأحد، الرابع عشر من شوال بالجامع العتيق بشيراز المحروسة.

وناسخها هو: نجيب بن إمام الدين الأيجي[١]، تلميذ المؤلف.

وهي منقولة من أصل مقروء على المؤلف، وعليه خطه.

وهذا الأصل غاية في الاتقان، وندرة الخطأ، ووضوح الخط، ويظهر منه أن ناسخه من أهل العلم، وعلى هامشها بعض التصويبات واللحق، وفي آخرها: «حصلت المقابلة والحمد لله».

وقد اتخذتها أصلاً، ورمزت لها بـ (أ) أو «الأصل».

٢ ـ نسخة تشستربتي / دِبْلن برقم (٣٦٥٣) ضمن مجموع يحوي أربعة عشر كتابًا كلها في علوم القرآن، (ق/ ١ ـ ٢٠).

كتبت سنة (٨٥٩) بخط عليّ بن عبدالله بن محمد الغَزِّيّ الحنفي[٢]، نزيل القدس الشريف، وخطها نسخي دقيق، مشكول في مواضع.

وهي نسخة جيِّدة، ولا تخلو من بعض الأخطاء، ورمزت لها بـ (ت).

---

(١) لم أجد من ترجمه.

(٢) ترجم له السخاوي في «الضوء اللامع»: (٥/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤).
وفيه: أنه اعتنى بالقراءات، وتلا بالسبع، وتميَّز فيها، وفي استحضار مسائلها، وكتب بخطه مصحفًا على الرسم مع بيان القراءات السبع، توفي سنة (٨٩٠)، وكان مولده سنة (٨٢٢).

٣ ـ نسخة محفوظة بجامعة برنستون ـ أيضًا ـ مجموعة (يهودا) برقم (٦٩٩).

تقع في (٣١ق)، ليس عليها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، ولعلّها من منسوخات القرن الحادي عشر، وخطها نسخي جميل مشكول، إلا أن شكله عشوائِي وغير دقيق.

وأخطاء هذه النسخة غير قليله، وفيها سقط في مواضع، ورمزت لها بـ (ب).

وتكاد هذه النسخة تتفق مع نسخة (ت)، وكأَنهما منقولان من أصلٍ واحد.

٤ ـ نسخة جامعة أم القرى برقم (٥٠٧).

في (٤١ق)، كتبت سنة (١٣١٠) في يوم الخميس، السادس من شعبان.

ناسخها/ علي بن محمد أبي النصر هاشم الجعفري النابُلُسي الحنفي، وفي آخرها: «بلغ مقابلة حسب الإمكان»، أبوابها بالمداد الأحمر، وخطها نسخي معتاد.

ولم أقابلها مع النص، إلا أني راجعتها في مواضع.

* **عملي في الكتاب:**

١ ـ قسمت النص إلى فقرات، وضبطت مايحتاج إلى ضبط، واعتمدت في إثبات النص على نسخة (أ) ـ وهي أفضل نسخ الكتاب ـ، وبذلتُ في ذلك وُسْعي.

٢ ـ خرجت الأحاديث، والقراءات، وهي قليلة.

٣ ـ أثبتُّ فروق النسخ المهمة في الهامش.

٤ ـ ترجمتُ للأعلام تراجم موجزة، وفي الطبقات التي ساقها المؤلف اكتفيت بالعزو إلى «معرفة القراء الكبار»[1] للذهبي، و«غاية النهاية» للمصنف.

---

(١) طبعة مركز الملك فيصل، تحقيق د/ أحمد خان، وهذه أكمل طبعات الكتاب، حيث اعتمد على نسخة ابن فهد، وهي آخر إخراج للكتاب، وفيها زيادة أكثر من (٥٠٠) ترجمة على الطبعات السابقة، إلا أن على هذه الطبعة ملاحظات:

١ ـ كثرة الأخطاء الطباعية، خاصة في التراجم الزائدة على طبعة مؤسسة الرسالة!.

٢ ـ نفيه لوجود مصادر لترجمة العلم في غير كتاب الذهبي، بقوله: «لم أعثر عليه». بينما ترجمته موجودة في أكثر من كتاب، بل بعضها في «غاية النهاية»، وقد وقع له ذلك ـ بالتتبع ـ في أكثر من (٦٠) ترجمة.

٣ ـ ادعى أن اسم الكتاب: «طبقات القراء»، وصوابه: «معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار» لاريب في ذلك، وليس هنا موضع بسط الأدلة.

٤ ـ فهارسها غير متقنة.

وهناك طبعة للكتاب في تركيا بتحقيق د/ طيار آلتي قولاج في أربع مجلدات، وقد اعتمد أيضًا على نسخة فيها زيادات في التراجم تبلغ (٥٠٠) ترجمة، وهي أتقن من سابقتها، والذي جعلني أعدل عن الإحالة إليها عِزَّة وجودها بين طلبة العلم.

وجملة القول: أنه لايُسْتغنى بإحدى الطبعتين عن الأخرى، ولو أعيد نشر الكتاب على النسخ التي اعتمدها المحققان مجتمعة، لاكتمل حُسْن الكتاب، وغدت هذه الطبعة أجود طبعاته.

٥ ـ وضعنا الزيادات التي أضافها المؤلف في أماكنها، وهي توجد في بعض النسخ، فرجحنا أنها من زياداته، إذ هو من بواكير مؤلفاته، وليس في النص مايمنع من كونه له، بل فيه مايُنادي بذلك.

٦ ـ اتبعنا الكتاب بملاحق ثلاثة؛ لأبي شامة، وابن تيمية، وابن حجر. وذلك لتمام الفائدة.

٧ ـ قمت بعمل الفهارس اللازمة؛ للآيات والأحاديث، والكتب والأعلام والموضوعات.

والحمد لله الذي بنعمته وتوفيقه تتمُّ الصالحات، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

* * *

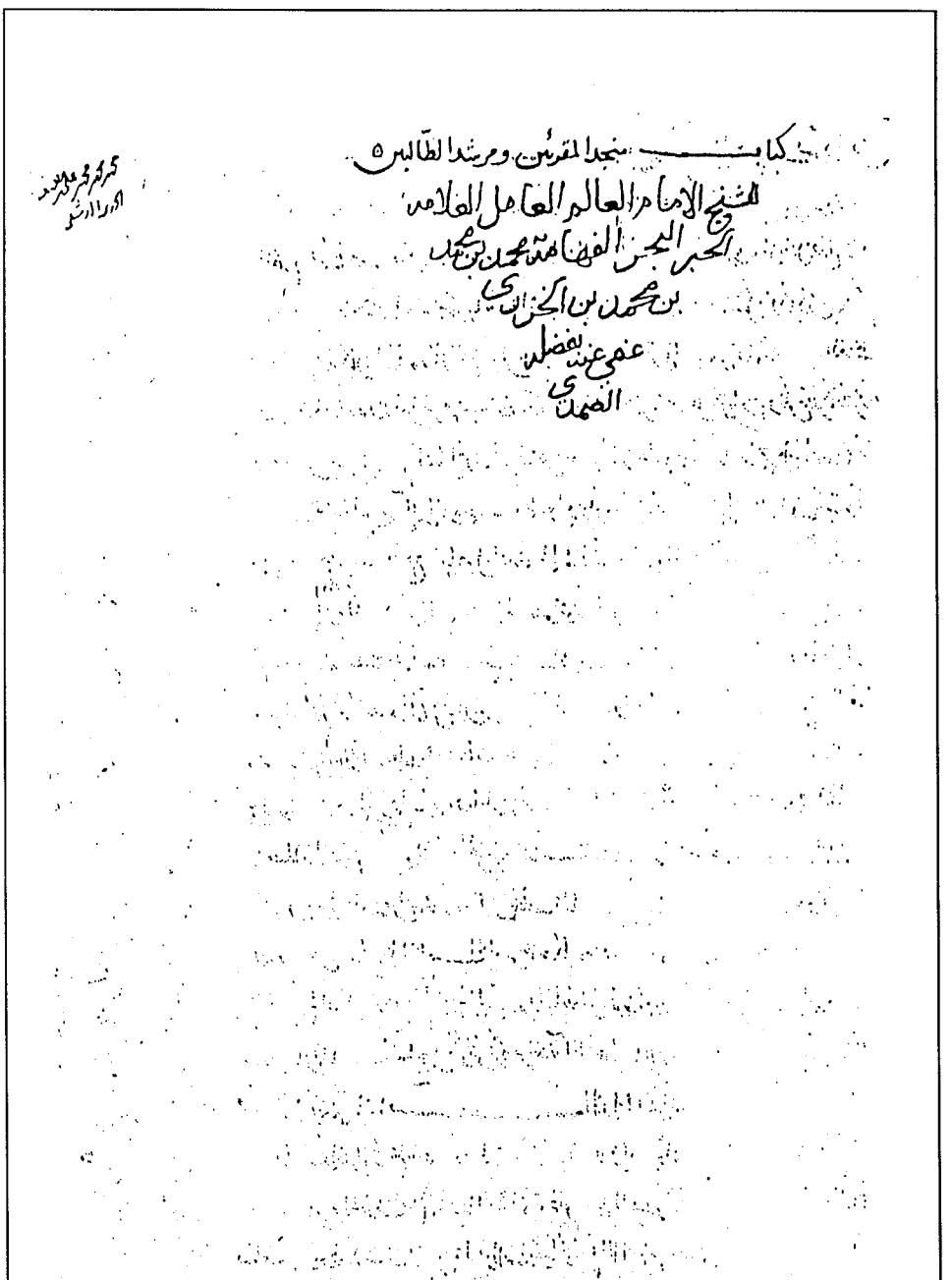
كتاب منجد المقرئين ومرشد الطالبين
للشيخ الإمام العالم العامل العلامة
الحبر البحر الفهامة محمد بن محمد
بن محمد بن الجزري
عفى عنه بفضله
الصمد

صفحة العنوان من الأصل (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن

اما بعد حمد الله الذي جعلنا على السنة نعقد العشر والصلاة على خير الخلق محمد وآله وصحبه الكرام البررة فهذا منجد المقرئين ومرشد الطالبين قال ابو القاسم الهذلي سألت مالكا رضي الله عنه نافعا عن البسملة فقال السنة الجهر بها فقلت لم وقال كل علم يسئل عنه أهله ولا شك عند كل ذي لب أن من تكلم في علم ولو كان إماما فيه وكان العلم سطوح علم آخر ومن عنده سقط لما سطوح داخله الوهم والغلط عند حاجته الله ولا ينفي لمن وهبه الله عقلا وذهنا وعلما أن يجود على كل ما وقع ولكن ينظر كما نظر من قبله فالحق أحق أن يتبع أيش أقول لهم القاصر تصدر سار العلوم دائر والزاحم على مناصب الدنيا زهدت المشغلين عن طلب الدرجة العليا لا حول ولا قوة إلا بالله آها على الإعلام كيف تغيبوا وأنى الذر حياتهم لا تنفع يا قبل يا قد قيل لا أنت حللت الديار فلست إلا بقع أيها الإخوان أنى لكم أن تظنوا الظنون ألم تسمعوا قوله تعالى إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون هبوا أنه لم يسعكم نقله كيف يسعكم جهله وهذه أوراق أسلمتها العراق ونصبتها علمكم كالشباك عسى أن يقع فيها سعيد أن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ما عصم الأنبياء ولورثتهم العلماء والاقتداء بهم والله أسأل السداد وجعلها سبعة أبواب الباب الأول في القراءات والمقرئ والقارئ وما يلزمها الباب الثاني في القرآن المتواتر والصحيح والشاذ واختلاف العلماء في ذلك وإيضاح الحق فيه الباب الثالث في أن العشر لا زالت مشهورة مسلوكة قراؤها وإلى اليوم لم ينكرها أحد من السلف ولا من الخلف الباب الرابع في سرد مشاهير مقرئيها وقرائه إلى الأمصار إلى يومنا هذا الباب الخامس في حكاية ما وقع للسبعة أو لرواة العلماء فيها الباب السادس في أن العشر بعض الأحرف السبعة وأنها متواترة فرشا وأصولا حال الجمع وأفرادهم وحل مشكل ذلك الباب السابع في ذكر من كره من العلماء الاقتصار على القراءات السبع وأن ذلك سبب نسبهم إن مجاهدا إلى التعصب الباب الأول في القراءات والمقرئ والقارئ وما يلزمها

وما يتعلق بذلك القراءة علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لناقله خرج النحو واللغة والتفسير وما أشبه ذلك والمقرئ العالم بها رواية ومشافهة فلو حفظ التيسير مثلا ليس له أن يقرئ بما فيه إن لم يشافهه من شيوخه به مسلسلا لأن القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة والقارئ المبتدئ من

الصفحة الأولى من الأصل (أ)

انت كما اثنيت على نفسك اللهم اجعل قلبي خزانة من خزائن توحيدك وجوارحي من خدم طاعتك ونفسي مطمئنة بقضائك وقدرك وعملا صالحا اسعى لادرك وسيآتي مغفورة عندك مستورة بحلمك وكل عزيز بالذل عندك غنيا بالفقر اليك آمنا من الخوف بسكل منشرحا بالرضى بقسمك منعما بالنظر الى وجهك الكريم في الدار الاخرة انك على كل شئ قدير اللهم اني اعوذ بك من جهد البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء وشماتة الاعداء اللهم ارزقنا فهما لشريعتك وحفظا لكتابك وقناعة علما وعملا وتلاوة وتدبرا وجمعية على كل متصله بالموت وذرية صالحة برحمتك يا ارحم الراحمين قال المصنف فرغت من كتابته اخر نهار الاحد خامس عشر شهر رجب الفرد سنة ثلث وستين وسبع مائة بمنزلي بدرب هرون داخل دمشق المحروسة واحرت جميع المسلمين وامة غني وجميع ما يجوز لي روايته قاله وكتبه محمد بن محمد بن محمد الجزري الشافعي قال المولف انتهى اخر كتابه فرغت من هذا التاليف ذات وقت الصبح وانا بين النيام واليقظان كاني اتكلم مع شخص في تواتر العشر وان ما عدا ما غير متواتر فاتممت النوم الى الاقطع بان ما عدا العشر غير متواتر فان البواتر دلكو وعند قوم دون قوم ولم اطلع على بلاد الهند والحبش واقصى المشرق وغيرهم فيحتمل انها تكون عندهم متواترة اذ هم اصل الناس جزم والله اعلم انتهى الخوض لكن هذا الكتاب وهذا عجيب والله اعلم كتبه محمد بن محمد الجزري الحمد لله اولا واخرا وظاهرا وباطنا وصلواته وسلامه الاتمان الاكملان على اشرف الخلق اجمعين وقائد الغر المحجلين وامام المتقين ورسول رب العالمين محمد خاتم النبيين وعلى اله وصحبه اجمعين وقد تم هذه النسخة مراصلة وعلى يد العبد خادم اياها السيد نجم بن امام الدين الايجي يوم الاحد الرابع عشر من شوال سنة ستة عشر وثمانمائة بالجامع الصغير بشيراز المحروسة والحمد لله اولا واخرا وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين وحسبنا الله ونعم الوكيل

حصلت التلاوة والحمد لله ورده

الصفحة الأخيرة من الأصل (أ)

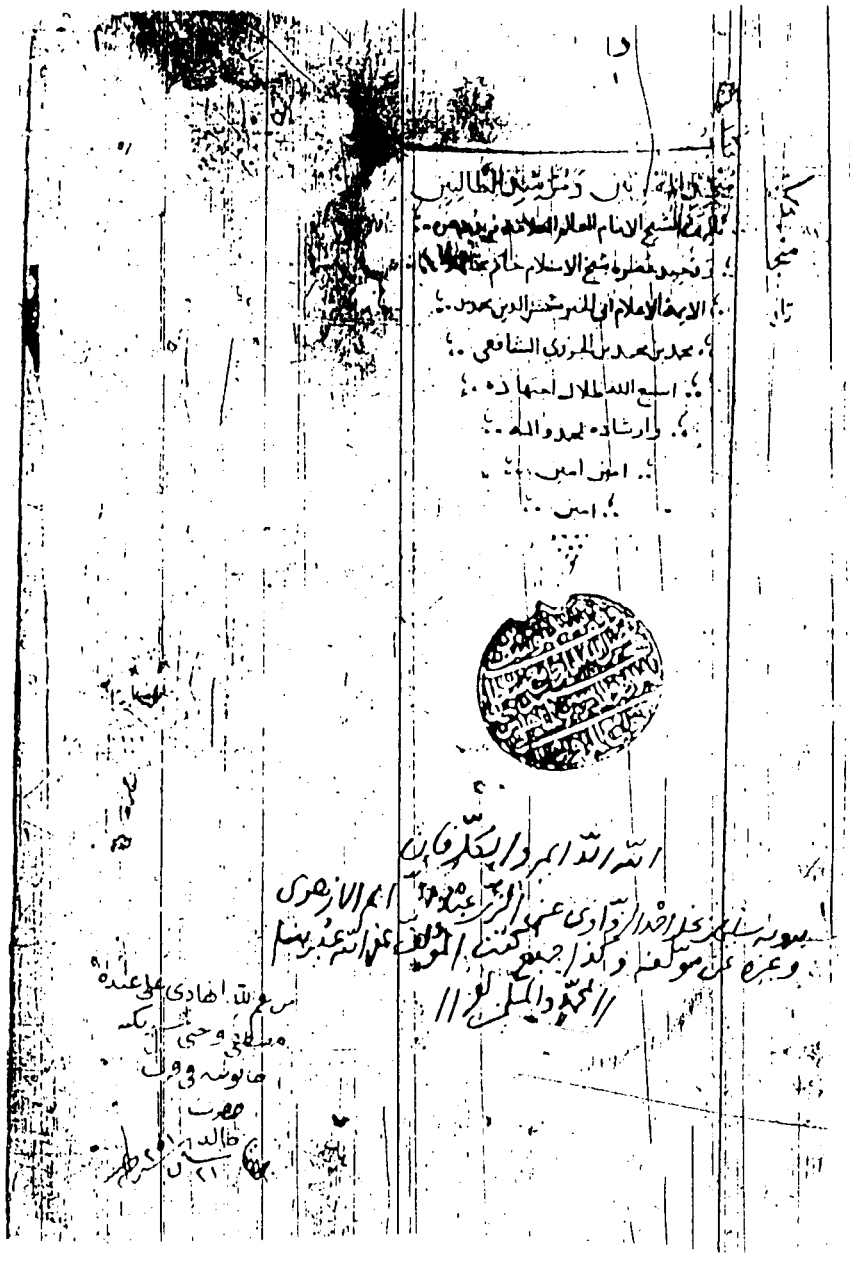

صفحة العنوان من نسخة (ت)

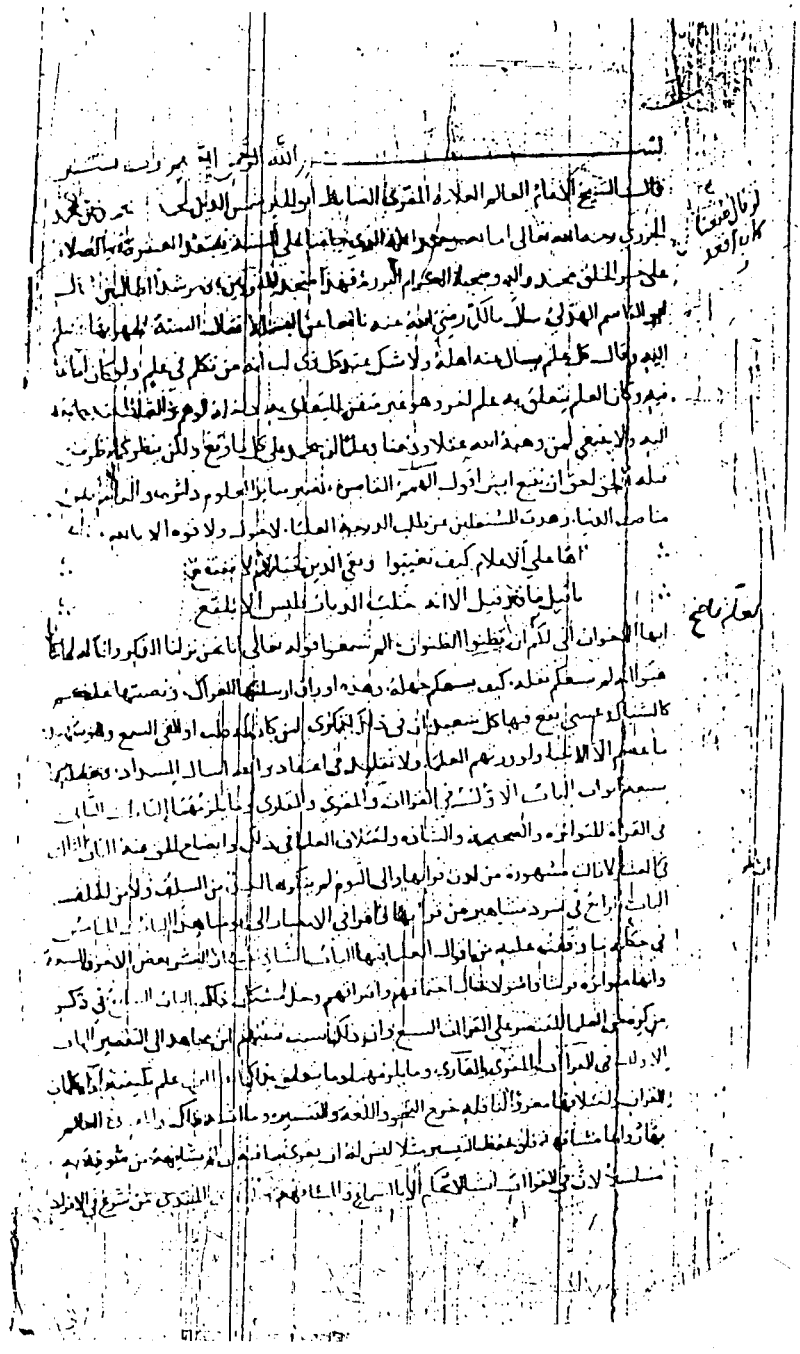

الصفحة الأولى من نسخة (ت)

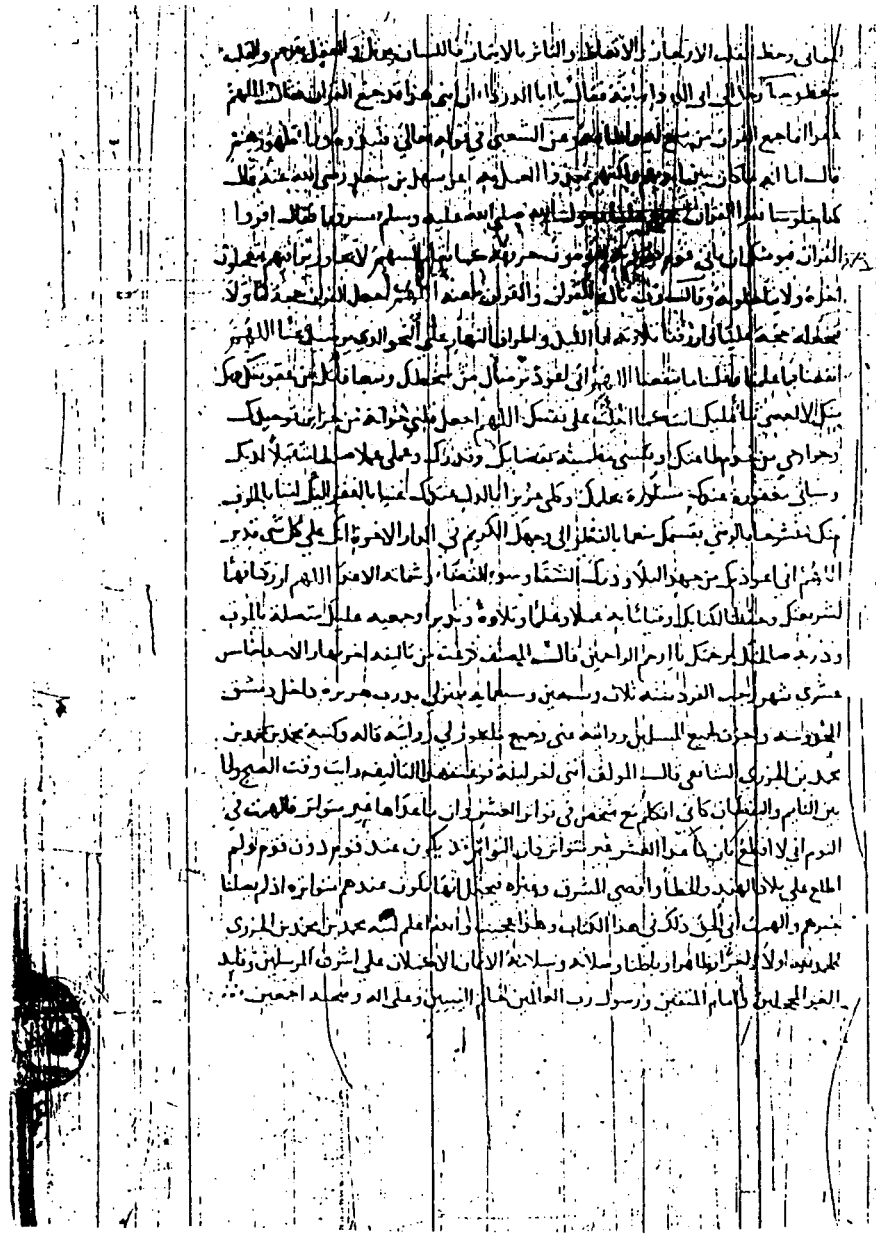

الصفحة الأخيرة من نسخة (ت)

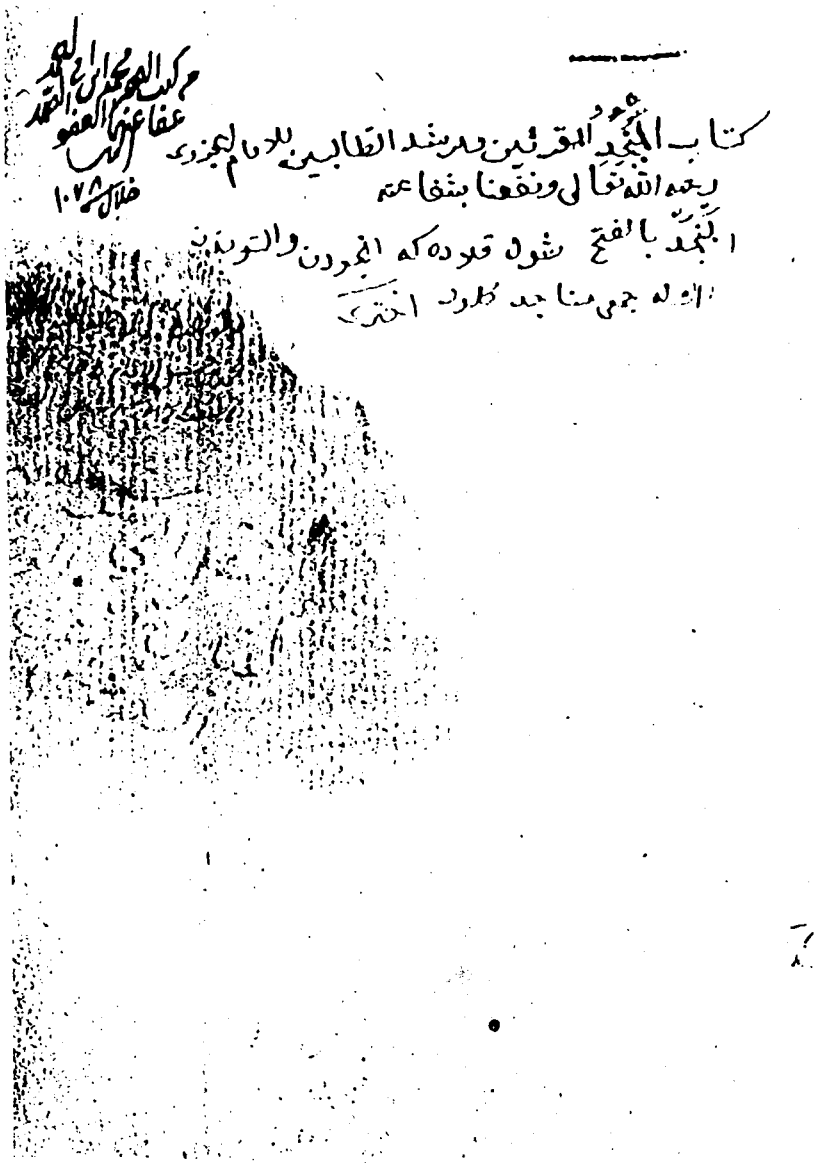
كتاب المجد المؤثل لمقتني مسند الطايلسي للامام الجزري
رحمه الله تعالى ونفعنا بشفاعته
المجد بالفتح بقول قوله كه المجردون والتوبذون
الواحد جمع مناجد كطوبل اخترى

صفحة العنوان من نسخة (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه توفيقي

الحمد لله الذي خلقنا على السنة نعتقد العشرة، والصلاة والسلام على خير الخلق محمد وآله وصحبه الكرام البررة. لقنه منجد المقرئين ومرشد الطالبين قال أبو القاسم الهذلي سأل مالك رضي الله عنه نافعًا عن البسملة فقال السنة الجهر بها فسلموا إليه وكان كل علم يسئل عنه أهله ولا شك عند كل ذي لب أنه من تكلم في علم ولو كان إمامًا فيه وكان العلم يتعلق به علم آخر ذو مؤنة متبين لما يتعلق به داخله الوهن والغلط عند حاجته إليه ولا ينبغي لمن وهبه الله عقلا وذهنا وعلما أن يحمل كل ما وقع ولكن ينظر كما نظر من قبله فالحق أحق أن يتبع أيثر قول الهمم القاصرة تصيير سائر العلوم دائره والتزاحم على مناصب الدنيا زهد المشتغلين عن طلب الدرجة العليا لا حول ولا قوة إلا بالله آها على الإعلام كيف يغيبوا وبقي الذين حياتهم لا تنفع. ما قيل ما قد قيل إلا إنه خطب لدبار فليس لا يلتقع. أيها الإخوان إني لكم أن تظنوا الظنون لو تسمعوا قوله تعالى إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون هبوا أنكم الله لو يسمعكم تقله، كيف يسعكم جهله قوله [illegible] أو راق رسلها العراك، ونصبها عليكم كالشراك، عين أن يتبع فيها سعيد أن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ما عصم الأنبيا ولا ورثهم العلما ولا تقلدني في اعتقاده والله أسئل السداد وجعلتها سبعة أبواب الباب الأول الإشارة إلى القراءات والمقرئ والقارئ وما يلزمهما الباب الثاني في القراءات المتواترة والصحيحة والشاذة واختلاف العلماء في ذلك وإيضاح الحق منه الباب الثالث في أن العشر لا زالت مشهورة من لدن قرأ بها وإلى اليوم لم ينكرها أحد من السلف ولا من الخلف الباب الرابع في سرد مشاهيرهم من قرأ بها وأقرأ إلى الأمصار إلى يومنا هذا الباب الخامس في حكاية ما وقفت عليه من أقوال

العلماء.

الصفحة الأولى من نسخة (ب)

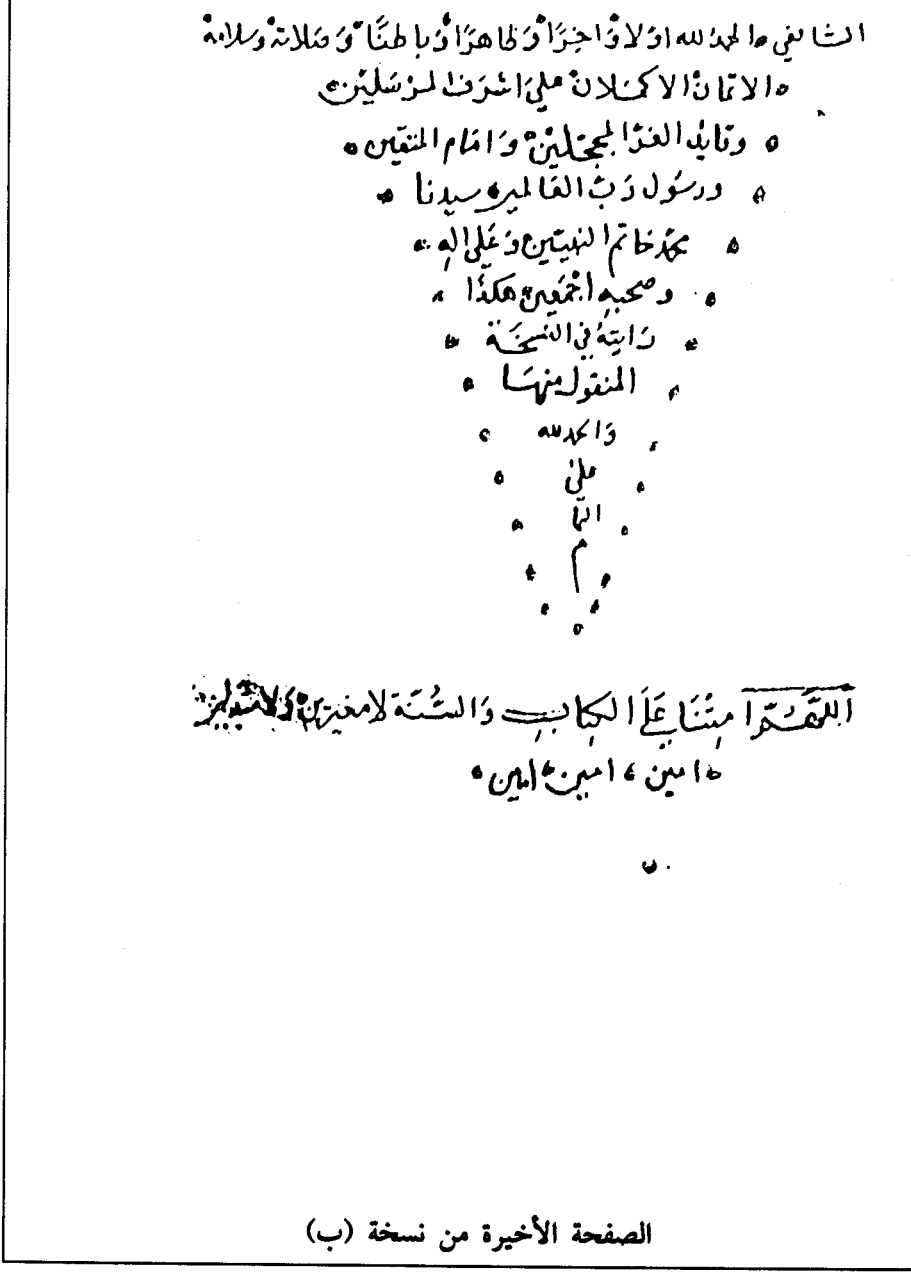

الصفحة الأخيرة من نسخة (ب)

منجد المقرئين
ومرشد الطالبين

(ويليه: ثلاثة ملاحق، لأبي شامة، وابن تيمية وابن حجر)

تصنيف

الإمام العلامة محمد بن محمد بن الجزري

(٧٥١ - ٨٣٣)

اعتنى به

علي بن محمد العمران

بسم الله الرحمن الرحيم

ربِّ يسِّر وأَعِنْ[1]

أمَّا بعدَ حمدِ اللهِ الذي خَلَقَنا على السُّنَّة[2]، نعتقد العَشَرة[3]، والصلاة[4] على خيرِ الخلقِ محمدٍ وآله وصَحْبه الكِرام البَرَرة.

فهذا: «**مُنْجِدُ المُقْرِئِيْنَ وَمُرْشِدُ الطَّالِبِيْنَ**».

قال أَبو القاسم الهذَليّ[5]: سألَ مالكٌ ـ رضي الله عنه ـ نافعًا عن البسملة؟ فقال: السنةُ الجهرُ بها. فسلَّمَ إليه، وقال[6]: كلُّ علمٍ يُسألُ عنه أَهلُه[7].

---

(١) (ب): «وبه توفيقي».

(٢) لعله يقصد الفطرة والطبيعة، انظر «اللسان»: (١٣/ ٢٢٦) ومنه الحديث: «كلُّ مولودٍ يولدُ على الفطرةِ»، وحديث: «خَلَقْتُ عبادي حُنَفاءَ فاجتالتهم الشَّياطينُ».
وفي هامش (ت): «لو قال: «طَبَعَنا» كان أقْعَد».

(٣) مقصود المؤلف: نعتقد بأن قراءات القراء العشرة متواترة ثابته، وليست من الشواذّ، وهذا من أكبر موضوعات الكتاب على ماسيأتي.

(٤) زيادة في (ب): «والسلام».

(٥) هو: يوسف بن علي بن جبارة، أبو القاسم الهذلي المغربي، الإمام العلامة الرحّال، صاحب «الكامل» ـ وسيأتي الكلام عليه ـ ت (٤٦٥).
انظر: «المعرفة»: (٢/ ٦٥١ ـ ٦٥٤)، و«الغاية»: (٢/ ٣٩٧ ـ ٤٠١).

(٦) (ب): «وكان».

(٧) ذكره المؤلّف ـ أيضًا ـ في «النشر في القراءات العشر»: (١/ ٢٧١).

ولاشكَّ عند كلِّ ذي لُبٍّ: أَنَّ[1] من تكلَّم في علمٍ ـ ولو كان إمامًا فيه ـ وكان العلم يتعلَّق به علمٌ آخر، وهو غير مُتْقنٍ لما يتعلَّق به؛ داخَلَه الوهمُ والغلطُ عند حاجته إليه.

ولا ينبغي لمن وهبه الله عقلاً وذهنًا وعلمًا أَن يَجْمُدَ على كلِّ ما وقع، ولكن ينظر كما نظر من قبله؛ فالحقُّ أَحقُّ أن يُتَّبَع.

أَيْنَ[2] أقول؟! الهِمَمُ القاصرة؛ تُصَيِّرُ سائِرَ العلوم داثرة، والتزاحمُ على مناصب الدنيا؛ زَهَّدَت[3] المشتغلين عن طلبَ الدَّرجة العُليا، لا حول ولا قوَّة إلاّ بالله!!

آهًـا عَلَـى الأَعْـلامِ كَيْـفَ تَغَيَّبُـوا[4]

وأَتَـىٰ[5] الـذِيـنَ حَيَـاتُهُـمْ لا تَنْفَـعُ

مَـا قِيْـلَ مَـاقَـدْ قِيْـلَ إلا أَنَّـهُ

خَلَـتِ الـدِّيَـارُ فَلَيْـسَ إلاَّ بَلْقَـعُ

---

(١) (ب): «أنه».

(٢) أصلها: أيُّ شيءٍ، كما يُقال في: ويلٌ لأمه، ويلمه تخفيفًا.
انظر: «نتائج الفِكْر»: (ص/٩٩ ـ ١٠٠) للسُّهيلي. وللتوسع انظر: «رسائل الجاحظ»: (٤/ ١٠٠) هامش (٢)، و«تحقيقات وتنبيهات في معجم لسان العرب»: (ص/٤٩، ١٤٥) كلاهما للعلامة عبدالسلام هارون.

(٣) (ب): «زهَّد» وهو أولى.

(٤) (ب): «يُغيّبوا».

(٥) (ب): «وبقي».

أَيُّها الإخوان! أَنَّىٰ لكم أن تظنوا الظنون. ألم تسمعوا قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر/ ٩].

هَبَوا أنه لم يَسَعْكم[1] نقله، كيف يَسَعْكم جهله!!

وهذه أَوراق أَرْسَلْتُها العِرَاك[2]، ونَصَبْتُها عليكم كالشِّباك[3]، عسىٰ أَن يقع فيها سعيد: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ۝٣٧﴾ [ق/ ٣٧] ماعُصِم إلا الأنبياء، ولو ورثهم العلماء، ولا تقليدَ في اعتقاد[4]، واللهَ أسألُ السَّدادَ.

وجعلتُها سبعةَ أَبوابٍ:

الباب الأَوَّل: في القراءات، والمُقْرىء والقارىء، ومايلزمهما.

الباب الثاني: في القراءة[5] المتواترة والصحيحة والشاذة، واختلاف العلماء في ذلك، وإيضاح الحقِّ منه.

---

(١) (ب): «يسمعكم»، وهو خطأ.

(٢) والمعنى: لتعتركوا فيما ذكرته فيها من مباحِث.

(٣) (ب): «كالشراك».

(٤) والحق أنه لايجب على المقلّد أن يجتهد في مسائل الأصول، لأنَّ تكليفه بهذا فيه من المشقة العظيمة مالا يخفى، وفي مسائل الأصول من الغموض والخفاء ماليس في الفروع الفقهية، فصار حكم التقليد فيهما سواء، إن لم يكن في مسائل الأصول أولى.
أما المجتهد فلا يجوز له التقليد.
انظر: «قواطع الأدلة»: (٥/ ١١٢ ـ ١١٩)، و«مجموع الفتاوي»: (٢/ ٢٠٢ ـ ٢٠٥).

(٥) (ب): «القراءات».

الباب الثَّالث: في أنّ العشرة لازالت مشهورة من لَدُن قُرَّائها وإلى اليوم، لم ينكرها أحد من السلف، ولا من الخَلَف.

الباب الرَّابع: في سَرْد مشاهير من قرأ بها وأَقرأ في الأمصار إلى يومنا هذا.

الباب الخامس: في حكاية ماوقفت عليه من أَقوال العلماء فيها[1].

الباب السَّادس: في أَن العَشْر بعض الأحرف السبعة، وأَنها متواترة فرشًا وأصولاً، حال اجتماعهم وافتراقِهم، وحلّ مُشكل ذلك.

الباب السَّابع: في ذِكْر مَن كَرِه من العلماء الاقتصار[2] على القراءات السَّبع، وأَن ذلك سبب نَسْبِهم[3] ابن مجاهد إلى التقصير.

* * *

(١) ليست في (ب).
(٢) (ب): «المقتصر».
(٣) (ت): «نِسبتهم».

البابُ الأَوَّل

في القراءات والمُقْرىء والقارىء، ومايلزمهما ومايتعلّق بذلك

القراءات[1]: علمٌ بكيفية أَداء كلمات القرآن، واختلافها معزُوًّا لِنَاقِله.

خرج: النحو واللغة والتفسير وما أَشبه ذلك.

والمقرىء: العالم بها، رواها مشافهة، فلو حفظ «التيسير»[2] مثلاً ليس له أَن يُقرىءَ بمافيه إِنْ لم يُشافهه من شُوفه به مُسَلسلاً، لأَنّ في القراءات أشياء لاتُحْكَمُ إِلاَّ بالسَّماع والمشافهة.

والقارىء المُبتدي: من / شَرَع في الإفراد إِلى أَن يُفرد ثلاثًا من القراءات. ٢٥ / أ

والمنتهي: من نقلَ من القراءات أكثرها وأشهرَها.

وأَوّلُ مايجبُ على كلِّ مسلمٍ أن يُخلص لله في كلِّ عملٍ يُقرّبه إِليه، وهو

---

(١) انظر للتوسع: «مفتاح السعادة»: (٢/٦)، و«كشف الظنون»: (ص/١٣١٧)، و«كشاف اصطلاحات الفنون»: (١/٢٧).

(٢) «التَّيْسير في القراءات السبع»، للإمام أبي عَمْرو عثمان بن سعيد الدَّاني (٤٤٤)، وهو أشهر كتب الداني، طُبع مرات.
انظر: «ذخائر التراث»: (١/٥٠٨).

أَنْ يقصد به رِضى الله تعالى لاغَيْرَ، قال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة/ ٥]. و﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ ٢٧﴾ [المائدة/ ٢٧].

وعلامة صِدْق المخلِص ماقاله السَّيِّد ذو النون المصري[١]: «ثلاث من علامات الإخلاص: استواء المدح والذّمِّ من العامَّة، ونِسيان رؤية الأَعمال في الأعمال، واقتضاء ثواب الأعمال في الآخرة»[٢].

والذي يلزم المقرىء أن يتخلَّق به من العلوم قبل أَن ينصب نفسه للإِشْغال: أَنْ يعلمَ من الفقه مايصلح به أمر دينه[٣]، ولابأس من الزِّيادة في الفقه، بحيث إِنَّه يُرشد طلبته وغيرهم[٤] إِذا وقع لهم شيءٌ.

ويعلم من الأُصول قَدْرَ مايدفع به شُبهة من يطعن في بعض القراءات.

وأن يحصِّلَ جانبًا من النحو والصرف، بحيث إِنَّه يوجِّه مايقع له من

---

(١) هو: أبو الفيض ذو النون بن إبراهيم المصري الإخْمِيمي ـ بكسر الهمزة وسكون الخاء ـ أحد الزهاد العارفين ت (٢٤٥). اختلف في اسمه وكنيته.
انظر: «حلية الأولياء»: (٩/ ٣٣١ ـ ٣٩٧)، و«طبقات الأولياء»: (ص/ ٢١٨ ـ ٢٢٧) لابن الملقن، و«النبلاء»: (١١/ ٥٣٢ ـ ٥٣٦).

(٢) هذا منقول من «التبيان»: (ص/ ٤٢ ـ ٤٣) (ط، دار الدعوة).
وهذا القول أخرجه أبو نعيم في «الحلية»: (٩/ ٣٦١ ـ ٣٦٢)، بسنده في خبر طويل، واللفظ فيه: «... وثلاثة من أعمال الإخلاص: استواء المدح والذم من العامة، ونسيان رؤيتهم في الأعمال نظرًا إلى الله، واقتضاء ثواب العمل في الآخرة بحُسْن عفو الله في الدنيا بحسن المدحة».

(٣) انظر في فضل الفقه والتفقُّه: «الفقيه والمتفقِّه»: (١/ ٢ ـ ٨) (تحقيق الأنصاري) للخطيب البغدادي.

(٤) (ب): «غيره»!.

القراءات، وهذان من أهم مايحتاج إليه، وإلاَّ يُخطىء في كثير ممايقع في وقف حمزة، والإمالة، ونحو ذلك من الوقف والابتداء وغيره.

وما أَحسن قول الإمام أبي الحسن الحُصْري[1] في تيك[2] القصيدة:

لَقَـدْ يَـدَّعِـي عِلْـمَ القِـراءاتِ مَعْشَـرٌ
وبَـاعُهُـمُ فِـي النَّحْـوِ أَقْصَـرُ مِـنْ شِبْـرِ
فـإنْ قيـل: مـا إعـرابُ هـذا ووَزْنُـه؟
رَأَيْـتَ طَـوِيْـلَ البَـاعِ يَقْصُـرُ عَـنْ فِتْـرِ[3]

---

(١) هو: أبو الحسن عليّ بن عبدالغني الفِهْري القيرواني الحُصْري، العلامة المقرىء، أحد كبار الشعراء، له تصانيف في القراءات، ت (٤٨٨). وهو صاحب القصيدة المشهورة:

يـاليـلُ الصَّـبُّ متـى غَـدُهُ أَقِيَـامُ السَّـاعـةِ مـوعِـدُهُ
رَقَـدَ السُّمَّـارُ فـأرَّقَـهُ أَسَـفٌ للبيـنِ يـردِّدُهُ[أ]

انظر: «المعرفة»: (٢/ ٦٩١ ـ ٦٩٢)، و«الغاية»: (١/ ٥٥٠ ـ ٥٥١)، و«وَفَيَات الأعيان»: (٣/ ٣٣١ ـ ٣٣٤).

والحُصْري: «بضم الحاء المهملة، وسكون الصاد المهملة، وبعدها راءٌ مهملة، نِسبةً إلى عمل الحُصْر أو بيعها». هكذا قيَّده ابنُ خلكان في كتابه: (١/ ٥٥).

(٢) (ب): «تلك»، وله قصيدة رائية في قراءة نافع.

(٣) الفِتْر: مابين طرف الإبهام وطرف المشيرة إذا فُتِحَتا.
انظر: «القاموس»: (ص/ ٥٨٤)، و«المعجم الوسيط».
وكذا فُسِّرت في هامش الأصل.

(أ) «ديوانه»: (١/ ١٧٣)، وفي إعراب (ياليل الصبّ) ثلاثة أوجه:
١ ـ ياليلَ الصبِّ. ٢ ـ ياليلُ الصبُّ. ٣ ـ ياليلُ الصبِّ. والمعروف الأولان.

وليُحصِّل طرفًا من اللغة والتفسير، ولايشترط أَن يعلم الناسخ والمنسوخ، كما اشترطه الإمام الجَعْبَري[1].

ويلزمُهُ ـ أَيضًا ـ أن يحفظ كتابًا مشتملاً على مايقرىء به من القراءات أُصولاً وفرشًا[2]، وإلا دَاخَلَهُ الوهم والغلط في كثير، وإِن أقرأ بكتابٍ وهو غير حافظ له[3]، فلابدّ أن يكون ذاكرًا كيفيةَ تلاوته به حالَ تلقِّيه من شيخه، مستصْحِبًا ذلك، فإنْ شكَّ في شيءٍ؛ فلا يستنكف أن يسأل رفيقَه أو غيره ممن قرأ[4] بذلك الكتاب، حتَّى يتحقق بطريق القطع أو غلبة الظنّ.

فإنْ لم[5]؛ وإِلاَّ فَلْيُنَبِّه على ذلك بخطِّه في الإجازة، وأَمَّا[6] من نسيَ أو ترك؛ فلا يعدل إِليه إِلاَّ لضرورةِ كونِهِ انفردَ بسندٍ عالٍ، أو طريقٍ

---

(١) هو: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم أبو إسحاق الجَعْبَريّ، العلامة مقرىء الشام، له تصانيف كثيرة في عدة فنون، ت (٧٣٢).
انظر: «المعرفة»: (٣/ ١٢٥٨ ـ ١٢٦٠)، و«الغاية»: (١/ ٢١)، و«الدرر الكامنة»: (١/ ٥٠ ـ ٥١).
والجَعْبَري: نِسبة إلى قلعة جَعْبَر على الفُرات، بفتح الجيم والباء، وسكون العين. «معجم البلدان»: (٢/ ١٤١).

(٢) الأُصول: هي القراءات المنضبطة تحت أصلٍ واحد، والفرش: القراءات التي لاتندرج تحت أصلٍ واحدٍ يجمعها.
انظر: «سنن القراء»: (ص/ ٤١).

(٣) ليست في (ب).

(٤) (ب): «أقرأ»، وما في الأصل أصوب.

(٥) أي: فإن لم يتحقّق ذلك.

(٦) (ب): «فأمّا».

لاتوجد[1] عند غيره، وعند ذلك والحالة هذه؛ لايخلو:

إمّا أن يكون القارىء عليه مستَحْضِرًا ذاكرًا عالمًا بما يقرأ، أَوْ لا.

فإنْ كان؛ فسائغٌ جائز، وإلاَّ؛ فحرامٌ ممنوع.

وأن يحذر الإقراء بما يَحْسُن في رأيه دون النقل، أَو وجه إعراب، أو لغة دون رواية.

ونَقَل أبو القاسم الهُذلي[2] عن أبي بكر بن مُجاهِد[3] أَنَّه قال: «لاتغترُّوا بكلِّ مقرىءٍ، إذ النَّاس على[4] طبقات؛ فمنهم من حفظ الآية والآيتين، والسورة والسورتين، ولاعلم له غير ذلك، فلا تؤخذ عنه القراءة، ولا تُنقل عنه الرواية، ولا يُقرأ عليه.

ومنهم من حفظ الروايات، ولم يعلم معانيها، ولا استنباطها من لغات العرب ونحوها، فلا تؤخذ عنه؛ لأنَّه ربَّما يُصحِّف.

ومنهم من عَلِم العربية، ولايتبع الأثر والمشايخ في القراءة، فلا تُنقل عنه[5] الرِّواية؛ لأنَّه ربّما حسَّنت له العربيةُ حَرْفًا، ولم يُقْرأ به، والرِّواية متَّبَعَةٌ والقراءة سُنَّة يأخذها الآخر عن الأَوَّل.

---

(١) (ب): «يؤخذ»!.

(٢) تقدّم (ص/ ٤٥).

(٣) هو: أحمد بن موسى بن العبَّاس بن مجاهد، أبو بكر البغدادي الإمام المقرىء، صاحب كتاب «السبعة» ت (٣٢٤).
انظر: «المعرفة»: (١/ ٣٣٣ ـ ٣٣٧)، و«الغاية»: (١/ ١٣٩ ـ ١٤٢).

(٤) (ت) و(ب): «عليه»!.

(٥) (ب): «منه»!.

٢٥ / ب / ومنهم من فَهِمَ التِّلاوة، وعَلِمَ الرواية، وأَخذ حظًّا من الدِّراية من النحو واللغة، فتؤخذ عنه الرِّواية، ويُقصد للقراءة، وليس الشرط أَن تجتمع فيه جميع العلوم، إذ الشريعةُ واسعة، والعمرُ قصير، وفنون العلم كثيرة، ودواعيه قليلة، والعوائق معلومة تُشغل كلَّ فريقٍ بما[1] يعنيه»[2].

قلتُ: فحسبك تمسُّكًا بقول هذا الإمام في المُقْرىء الذي يؤخذ عنه ويُقصَد.

ولا يجوز له أن يُقرىء إلا بما قرأ أو سمع، فإن قرأ الحروف المختلف فيها أو سمعها؛ فلا خلاف في جواز إقرائه القرآنَ العظيم بها، بالشرط المتقدِّم[3]، وهو: أن يكون ذاكرًا... وما بعده.

وهل يجوز له أن يقول: قرأتُ بها القرآنَ كلَّه؟

لايخلو؛ إمَّا أن يكون قرأ القرآن كلَّه بتلك الرواية على شيخه أُصولاً وفَرْشًا، ولم يفته إلاَّ تلك الأحْرُف، فيَلْفِظ بها بعد ذلك أَو قبله، أَوْ لا.

فإن كان؛ فيجوز له ذلك، وإلاَّ فلا.

ورأْي الإمام ابن مجاهد وغيره: جوازُ قول من يقول: قرأتُ برواية كذا القرآن من غير تأكيد، إذا[4] كان قرأَ بعضَ القرآن.

وهذا قولٌ لايُعوَّل عليه، وكنتُ قد مِلْتُ إليه، ثم ظهر لي أَنه تدليس فاحش، يلزم منه مفاسد كثيرة، فرجعتُ عنه.

---

(١) (ب): «ما»!.

(٢) انظر قريبًا من هذا الكلام في «السبعة»: (ص/ ٤٥ ـ ٤٦) لابن مجاهد.

(٣) (ص/ ٥٢).

(٤) (ب): «إذ»!.

وهل يجوز أن يُقْرِئَ القرآن بما أُجيز له على أنواع الإجازة؟

جوَّز ذلك العلاَّمة الجَعْبَري[1] مطلقًا، [2] ومنعه الحافظ الحجّة أبو العلاء الهَمَذَاني[3]، وجعله من أكبر الكبائر[2].

وعندي: أنَّه لايخلو: إمّا أن يكون تلا بذلك، أو سمعه، فأراد أن يُعلي السَّنَد، أو يُكثِّر الطرق، فجعلها متابعة، أوْ لا.

فإن كان؛ فجائز حسن، فَعَلَ ذلك العلامة أبو حيَّان[4] في كتاب «التجريد»[5]

---

(١) تقدم (ص/ ٥٢).

(٢) مابينهما ساقط من (ب) و(ت).

(٣) هو: الحسن بن أحمد بن الحسن أبو العلاء الهَمَذَاني العطار، الحافظ العلامة المقرىء، من كبار الأئمة، له شُهْرة وتصانيف، ت (٥٦٩).
انظر: «المعرفة»: (٢/ ٨٢٤ ـ ٨٢٦)، و«الغاية»: (١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥)، و«النبلاء»: (٢١/ ٤٠ ـ ٤٧).

(٤) هو: محمد بن يوسف بن علي بن حيَّان الأندلسي أبو حيَّان الإمام المحدِّث النحوي المفسِّر، عالم الديار المصرية في زمانه، له تواليف كثيرة، ت (٧٤٥).
انظر: «المعرفة»: (٣/ ١٢٦٤ ـ ١٢٦٦)، و«الغاية»: (٢/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٢٨٠ ـ ٢٨٥)، و«طبقات المفسرين»: (٢/ ٢٨٧ ـ ٢٩١) للداوودي.

(٥) (ب): «التجويد».
وكتاب «التجريد» في السبع لعبدالرحمن بن أبي بكر عتيق المعروف بابن الفحَّام ت (٥١٦).
قال ابن الجزري: «وكتابه «التجريد» من أشكل كتب القراءات حلاًّ ومعرفةً، ولكني أوضحته في كتابي «التقييد في الخُلْف بين الشاطبية والتجريد» من وقف عليه أحاط بالكتاب علمًا بينًا» اهـ.
انظر: «المعرفة»: (٢/ ٧٢٢ ـ ٧٢٣)، و«الغاية»: (١/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥).

وغيره، عن أبي الحسن بن البخاري[1] وغيره متابعة، وكذا فعل الشيخ الإمام تقي الدين محمد بن أحمد الصائغ[2] بـ «المستنير»[3] عن الشيخ كمال الدين الضرير[4] عن السِّلَفِي[5].

وممن أقرأ بالإجازة من غير متابعة الإمام أَبو معشر الطبري[6]،

---

(١) هو: علي بن أحمد بن عبدالواحد أبو الحسن المقدسي. المعروف بابن البخاري، المسند المشهور، صاحب المشيخة، ت (٦٩٠).
انظر: «الغاية»: (١/ ٥٢٠)، و«العِبَر»: (٣/ ٣٧٣).

(٢) هو: محمد بن أحمد بن عبدالخالق بن علي أبو عبدالله المصري المشهور بالصائغ، الإمام شيخ القراء في وقته ت (٧٢٥).
انظر: «المعرفة»: (٣/ ١٢٤٣ ـ ١٢٤٧)، و«الغاية»: (٢/ ٦٥ ـ ٦٧).

(٣) (ب): «المستبين»!.
وهو لأحمد بن علي بن عبيدالله ابن سِوَار البغدادي الضرير العلامة المقرىء ت (٤٩٦).
انظر: «المعرفة»: (٢/ ٦٨٣)، و«الغاية»: (١/ ٨٦).

(٤) هو: علي بن شجاع بن سالم بن علي، أبو الحسن، كمال الدين الضرير، الإمام المقرىء ت (٦٦١).
انظر: «المعرفة»: (٣/ ١١٣٦)، و«الغاية»: (١/ ٥٤٤ ـ ٥٤٦).
وقد روى كتاب «المستنير» عن السِّلَفي بالإجازه العامة عن المؤلف.

(٥) هو: الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد السِّلَفِيّ الأصبهاني، شهرته بالحديث غطّت على علومه. قال الذهبي: «ما علمته أقرأ أحدًا». ت (٥٧٦).
انظر: «النبلاء»: (٢١/ ٥ ـ ٤٠)، و«المعرفة»: (٢/ ٨١٤).

(٦) هو: عبدالكريم بن عبدالصمد بن محمد بن علي أبو معشر الطبري القطان، المقرىء، له تواليف كثيرة، ت (٤٧٨).
انظر: «المعرفة»: (٢/ ٦٦٠ ـ ٦٦١)، و«الغاية»: (١/ ٤٠١).

والإمام[1] الجَعْبَري وغيرهما[2]، وعندي في ذلك نظرٌ، لكن لابُدَّ من اشتراط الأهليّة.

ولابدَّ للمقرىء من أَنَسَةٍ[3] بحال الرِّجال والأسانيد؛ مؤتلفها ومختلفها، وجرحها وتعديلها، ومُتْقِنها ومغَفَّلِها[4]، وهذا من أَهمِّ مايحتاج إليه، وقد وقع لكثير من المتقدمين[5] في أسانيد كتبهم أوهام كثيرة، وغَلَطات عديدة؛ من إسقاط رجالٍ، وتسمية آخرين بغير أسمائِهم، وتصاحيف، وغير ذلك[6].

وقد نبَّهتُ على ذلك في كتابي «طبقات القُرَّاء»[7]، وعقدت في أوَّله فصلاً مُشْتملاً على ما اشتبه في الاسم والنِّسْبة.

وشرط المقرىء وصفته أَن يكون ـ مع ماذكرناه[8] ـ: حرًّا عاقلاً، مسلمًا مكلَّفًا، ثقةً مأمونًا، ضابطًا متنزِّهًا من أَسباب الفِسْق ومُسْقطات المروءة.

أمَّا إِذا كان مستورًا، وهو أَن يكون ظاهِرُهُ العدالة، ولم تُعرف عدالته

---

(١) (ت) و(ب): «وتَبِعَه».

(٢) (ت) و(ب): «وغيره».

(٣) (ت) و(ب): «نِسبة»!.
والمعنى: معرفة ودراية.

(٤) الضمير يعود إلى الرجال.

(٥) (ب): «المقدمين».

(٦) وقد قال المؤلف في «الغاية»: (٢/ ٤٠٠) «وأكثر القراء لاعلم لهم بالأسانيد» اهـ.

(٧) وهو الكتاب الكبير الذي سمَّاه: «نهاية الدرايات في أسماء رجال القراءات»، والذي اختصر منه: «الغاية». انظر مقدمة «الغاية»: ١/ ٣.

(٨) (ب): «ذكرناه».

الباطنة، فيحتمل أَنَّه يضرُّه، كالشهادة، والظاهر أَنَّه لايضره، لأنَّ العدالة الباطنة يعسُر معرفتها على غير الحكَّام، ففي اشتراطها حرج على الطلبة والعوام[1].

٢٦ / أ وينبغي للمقرىء أن لايحرم نفسه من الخِلال الحميدة المرضية؛ من/ الزهد في الدنيا، والتقلُّل منها، وعدم المبالاة بها وبأَهلها، والسَّخاء والحلم والصبر، ومكارم الأخلاق، وطَلاَقة الوجه من غير خروجٍ إلى حدِّ الخلاعة، وملازمة الورع والخشوع، والسكينة والوقار، والتواضع والخضوع[2].

وليجتنب الملابسَ المكروهةَ، وغير ذلك مما لايليق به، وليحذر كلَّ الحذر من الرِّياء والحسد، والحِقد والغِيْبة، واحتقار غيره ـ وإن كان دونه ـ، والعُجْب وقَلَّ من يَسْلم منه!![3]

رُوِّيْنا[4] عن الإمام أبي الحسن الكِسَائِي[5] أَنه قال: صلَّيت بالرَّشيد،

---

(١) انظر في تقرير هذا المعنى، والاكتفاء بالعدالة الظاهرة في حق طلبة العلم ونحوهم: «الروض الباسم»: (١/ ٢٩٤، ٣١٦) لابن الوزير (بتحقيقي).

(٢) ليست في (ب).

(٣) بنحوه في «التبيان»: (ص/ ٥٠).

(٤) قال الطوفي في «شرح الأربعين»: (ص/ ١٤ ـ ١٥): «رَوَيْنَا بفتح الواو مخففة من روى يروي، إذا نقل عن غيره، مثل رمى يرمي، والأجود: رُوِّيْنَا بضم الراء وكسر الواو مشددة، أي: رَوَّانا مشايخنا، أي: نقلوا لنا فسمعنا، كذا حرَّرَ هذه اللفظة بعض أئمة الحديث» اهـ.

وانظر لمزيد من التوسُّع: «إيضاح مالدينا في قول المحدّثين رَوَيْنا» للنَّابُلُسي، و«الفتح المبين ـ مع حاشية المدابغي»: (ص/ ٢٩) لابن حجر المكِّي، و«شرح الأذكار»: (١/ ٢٩ ـ ٣٠) لابن علاّن، وحكى علي القاري فيها قولاً ثالثاً في «شرح الأربعين»، وانظر حاشية «الأجوبة الفاضلة»: (ص/ ١٨٤ ـ ١٨٥).

(٥) هو: علي بن حمزة بن عبدالله، أبو الحسن الكسائي الأسدي، إمام العربية =

فأعجبتني قراءتي، فغلطت في آيةٍ ما أَخطأ فيها صبيٌّ قطُّ!! أَردتُ أَن أَقول: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾﴾[1] [الروم/ ٤١]، فقلتُ: (لعلَّهم يرجعين)!!، قال: فوالله ما اجترأَ هارون أن يقول لي: أخطأتَ، ولكنَّه لما سلَّمتُ قال: يا كِسائِي! أَيُّ لغةٍ هذه؟ قلت: يا[2] أمير المؤمنين! قد يَعْثُر الجواد. قال: أَمَّا هذا[3] فَنَعم![4]

وينبغي له ـ أَيضًا ـ أَنْ لايقصد بذلك توسُّلاً إلى غرضٍ من أَغراض الدُّنيا؛ من مالٍ، أَو رياسة، أو وَجَاهةٍ، أو ثناءٍ عند الناس، أَو صرف وجوه النَّاس إليه، أو نحو ذلك[5].

وأَمَّا أخذ الأُجرة على الإقراء؛ ففي ذلك خلافٌ مشهور بين العلماء.

فمنع أبو حنيفة والزُّهريُّ وجماعةٌ أَخذ الأُجرةِ.

وأَجازها الحسن وابنُ سيرين والشعبي إذا لم يشترط.

ومذهب الشَّافعي ومالك وعطاء جوازها إذا شارطه واستأجره إجارة

= والقراءات ت (١٨٩)، مات هو ومحمد بن الحسن الفقيه في يومٍ واحدٍ بالرَّي، فقال الرشيد: «دفنا الفقه والنحو بالرّي».
انظر: «المعرفة»: (١/ ١٤٩ ـ ١٥٧)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ١٦٢ ـ ١٦٤)، و«طبقات المفسرين»: (١/ ٤٠٤ ـ ٤٠٩).

(١) جاءت في خاتمة عدد من الآيات.

(٢) (ب): «والله يا...».

(٣) «هذا» ليست في (ب).

(٤) أسند القصة الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»: (١١/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨).

(٥) بنحوه في «التبيان»: (ص/ ٤٤).

صحيحة[1].

قلتُ: لكن يُشترط أن يكون في بلده غيره، أَمَّا إذا لم يكن غيره؛ فلا يحلُّ له أَخذ الأُجرة، لأنَّ الإقراء صار عليه واجِبًا[2].

وأمّا قُبول الهدية ممن يقرأ عليه؛ فامتنع من قبولها جماعة من السلف والخلف تَوَرُّعًا، خوفًا من أنَّها تكون بسبب القراءة.

قال[3] الإمام محيي الدين النووي ـ رضي الله عنه ـ: «ولا يشين المقرىء إقراءَه في طمع في رِفْقٍ يحصلُ له من بعض من يقرأُ عليه، سواءٌ كان الرِّفق مالاً، أَو خدمة وإنْ قلَّ، ولو كان على صورة الهديَّة، التي لولا قراءته عليه لما أَهداها إِليه»[4].

---

(١) بنحوه من «التبيان»: (ص/ ٧٥ ـ ٧٦).
وبقي قول وهو: جواز أخذ الأُجرة مع الحاجة، لغير الغني، وهو قولٌ في مذهب أحمد، ورجحه شيخ الإسلام.
وانظر للمسألة: «معالم السنن»: (٥/ ٧٠ ـ ٧١)، و«المحلّى»: (٨/ ١٩٣ ـ ١٩٦)، و«المغني»: (٦/ ١٣٩ ـ ١٤٢)، و«مجموع الفتاوي»: (٣٠/ ٢٠٤ ـ ٢٠٧)، و«فتح الباري»: (٤/ ٥٣٠)، (٩/ ١٢١). وفي المسألة كتب مفردة.

(٢) لكن إن كان محتاجًا، وعليه واجب النفقة على العِيال، فله أخذ الأجرة أيضًا، وبه يقوم بالواجبين معًا، وقد أفتى الإمام أبو إسحاق الشيرازي لأحد المحدّثين بأخذ الأجرة على التحديث لأنّ أهل الحديث قد أشغلوه عن التكسُّب. والأوْلى أن يرتّب بيت مال المسلمين مايقوم بكفاية المعلمين ونحوهم، وبه يخرج من الخلاف في المسألة.

(٣) (ت) و(ب): «وقال».

(٤) «التبيان»: (ص/ ٤٤ ـ ٤٥).

قلتُ: وحَسَنٌ التفصيل، كما قيل في القاضي[1]: لايخلو؛ إمّا أَن يكون القارىء كان يُهدي للشيخ قبل قراءته عليه، أَوْ لا، فإن كان؛ فلا يُكره[2].

قال الإمام النَّووي[3]: «وليحذر ـ يعني المقرىء ـ من كراهته قراءة أصحابه على غيره ممن ينتفع به، وهذه مصيبةٌ يُبْتَلَى بها بعض المعلِّمين الجاهلين، وهي دلالة بيّنة من صاحبها على سوءِ نيَّته، وفساد طويَّته، بل هي حجَّة قاطعة على عدم إرادته بتعليمه وجهَ الله، فإنَّه لو أَراد اللهَ تعالى بتعليمه لما كره ذلك، [بل][4] قال لنفسه: أَنا أَردتُ الطَّاعة بتعليمه، وقد حَصَلَتْ، وهو قَصَدَ بقراءته على غيري[5] زيادةَ علمٍ، فلا عتب عليه».

فإذا جلس ينبغي أَن يكون مستقبل القبلة على طهارةٍ كاملة، ويجلس جاثيًا على ركبتيه، ويصون عينيه في حال الإقراء عن تفريق نظرهما/ من غير حاجة، ويديه عن العبث إلا أَن يُشير إلى القارىء بأصابعه إلى المدِّ والوقف والوصل، وغير ذلك مما مضىٰ السَّلفُ عليه. ٢٦ / ب

---

(١) تحرَّفت في (ب) إلى: «العرض»!. وفي (ت): «الغرض».

(٢) ومنه ماجاء عن أبي عبدالرحمن السُّلَمي، فقد روى عطاء بن السائب قال: كان رجلٌ يقرأ على أبي عبدالرحمن فأهدى له قوسًا فردّها، وقال: ألا كان هذا قبل القراءة!.
انظر: «المعرفة»: (١/ ٣٤).

(٣) «التبيان»: (ص/ ٤٨ ـ ٤٩).

(٤) من «التبيان»: (ص/ ٤٩)، وفي بعض النسخ: «ولقال».

(٥) (ب): «غيره»! وهو خطأ.

وينبغي أن يوسِّع مجلسه ليتمكَّن جُلساؤه فيه، لأنَّا قد رُوِّينا في «سنن أَبي داود»[1] باسنادٍ صحيح[2]، عن أَبي سعيد الخُدْريّ أنَّ النبي ﷺ قال: «خَيْرُ المَجَالِسِ أَوْسَعُهَا».

ولْيُقَدِّم الأَوَّلَ فالأَوّل، فإن رضي الأوّلُ بتقديم غيره قدَّمه، هذا الذي رأينا عليه الخَلَف من شيوخنا لايفعلون غيره، وأَخبرونا بذلك عن شيوخهم مُسَلْسَلاً.

ورُوِيَ عن حمزة[3] أَنَّه كان يُقدِّم الفقهاء[4]، فأَوَّل من يقرأ عليه

---

(١) (٥/ ١٦٢).

(٢) قاله النووي في «التبيان»: (ص/ ٥٩)، وقال الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٢٦٩): «هذا إسناد صحيح على شرط البخاري» اهـ.
ووافقه الألباني في «السلسلة الصحيحة»: رقم (٨٣٢).
أقول: وفيما قالوه نظر! لأن الحديث من طريق عبدالرحمن بن أبي الموَالِ، عن عبدالرحمن بن أبي عَمْرة الأنصاري، عن أبي سعيد الخدري به.
وعبدالرحمن بن أبي عَمْرة اثنان، فالذي روى عنه عبدالرحمن بن أبي الموال هو المتأخّر أحد شيوخ مالك في «الموطَّأ»، قال عنه الحافظ «مقبول»، يروي عن أبي سعيد، ولا يظن أنه سمع منه.
أما الآخر فهو متقدم سمع من عثمان، وعُبادة بن الصامت وأبي هريرة، وأبي سعيد. وهو «ثقة»، فظن من صحح الحديث أنه هذا، وليس هو.
انظر: «تهذيب التهذيب»: (٦/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣)، والتقريب رقم (٣٩٦٩ و٣٩٧٠).
وله شاهد من حديث أنسٍ عند البزار (الكشف: ٢/ ٤٢٣) والحاكم: (٤/ ٢٦٩) وغيرهم، وفيه ضعفٌ.

(٣) حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات أبو عمارة، أحد القراء السبعة ت (١٥٦).
انظر: «المعرفة»: (١/ ١١٢ ـ ١٢٤).

(٤) (ت) و(ب): «من طلبته»، وانظر هذا الخبر ومابعده في «جمال القراء»: (٢/ ٤٤٧).

سفيان الثوري.

وكان أبو[1] عبدالرحمن السُّلَمِي[2] وعاصم[3] يبدآن بأهل السوق لئلاَّ يحتبسوا عن معايشهم.

قلتُ: الظاهر أنهم كانوا يجتمعون للصلاة بالمسجد، ثم يجلسون بعدُ أَجمعون جملةً، لايسبقُ أحدٌ أحدًا، وإذا كان كذلك؛ فالشيخ عند ذلك مخيَّر في تقديم أيِّهم.

وهل يمتنع من تعليم أحدٍ لكونه غير صحيح النيَّة؟

والذي نصَّ عليه العلماء: أَنَّه لايمتنع، وقالوا: طلبنا العلم لغير الله فأَبى أَن يكون إلاَّ لله. معناه: أن كانت عاقبته لله[4].

---

(١) «أبو» سقطت من (ب).

(٢) هو: عبدالله بن حبيب بن ربيعة أبو عبدالرحمن السُّلَمي، ولد في حياة النبي ﷺ، وعَرَض على عثمان وعلي وابن مسعود، ت (٧٤).
انظر: «المعرفة»: (١/ ٣١)، و«الغاية»: (١/ ٤١٣).

(٣) هو: عاصم بن أبي النَّجود الكوفي أبو بكر، واسم أبي النجود بَهْدَله، المقرىء، عرض على أبي عبدالرحمن السُّلمي، ت (١٢٧).
انظر: «المعرفة»: (١/ ٧٥ ـ ٨٠)، و«الغاية»: (١/ ٣٤٦ ـ ٣٤٩).

(٤) بنحوه من «التبيان»: (ص/ ٥٨).
أقول: وقد جاء هذا عن عدد من علماء السلف، مثل: معمر بن راشد «السير»: (٧/ ١٧)، وهشام الدستوائي «السير»: (٧/ ١٥٢ ـ ١٥٣)، والأوزاعي، وسعيد بن عبدالعزيز، وابن جُرَيج «السير»: (٦/ ٣٢٨)، والإمام أحمد «البداية والنهاية»: (١٠/ ٣٤٤)، وانظر: «مقدمة المجموع»: (١/ ٣٠).
- وانظر تعليقات الإمام الذهبي على بعض هذه المواضع، ففيها نفائِس.

وينبغي له القيام في مجلسه لمن يستحق الإكرام من طلبته وغيرهم، استمالةً لقلوبهم على حسب مايراه، فقد كان نافع[1] يقوم لابن جمَّاز[2] إذا رآه، ويرفع قدره، ويُجلّ منزلته، لأنّه كان رفيقه في القراءة على أَبي جعفر[3]، ثم قرأَ عليه.

ويستحبُّ أن يُسوِّي بين الطلبة بحسبهم، إلاَّ أن يكون أحدهم مسافرًا، أو يتفرَّسُ فيه النجابة، أو غير ذلك، وله أن يُقرئهم ماشاء كَثْرةً وقِلَّةً.

وأَما ما ورد عن السَّلف من أنهم كانوا يقرئون ثلاثًا ثلاثًا[4]، وخمسًا خمسًا، وعشرًا عشرًا، لايزيدون على ذلك؛ فهذه حالة التلقين، وأمّا من يُريد تصحيح قراءة، أو نقل رواية، أو نحو ذلك؛ فلا حرج على المقرىء أن يُقْرئَه[5] ماشاء.

---

(١) ابن عبدالرحمن بن أبي نعيم الليثي أبو رُوَيم المقرىء ت (١٦٧).

(٢) هو: سليمان بن مسلم بن جَمَّاز أبو الربيع المدني المقرىء، لم يعثر على سنة وفاته، وهو من أقران نافع.
«المعرفة»: (١/ ١٤٦).

(٣) انظر ترجمة ابن جمَّاز.
أقول: وقد جاء نحوه عن بعض العلماء، مثل مافعل يحيى بن سعيد الأنصاري مع ربيعة «السير»: (٥/ ٤٧٢)، وما فعل مالك بن أنس مع ابن المبارك. «تهذيب التهذيب»: (٥/ ٣٨٦)، وما فعل الإمام أحمد مع إبراهيم الحربي «السير»: (١١/ ٢٠٤).

(٤) أقل ما جاء من قراءة السلف على شيوخهم: قراءة يحيى بن وثَّاب على عُبيد بن نُضيلة القرآنَ كلَّه آيةً آية.
«المعرفة»: (١/ ٣٩).

(٥) (ت) و(ب): «أن يقرىء به»!.

وقد قرأ ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه على النبيِّ ﷺ من أوَّل سورة النِّساء إلى قوله تعالى: ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴿٤١﴾﴾[1] [النساء/ ٤١].

وقال نافعٌ لوَرْش[2] ـ لما قدِمَ عليه وسأله أَنْ يقرأ عليه ـ: بِتْ في المسجد، فلمَّا اجتمع إليه أَصحابه قال لوَرْش: أَبِتَّ في المسجد؟ قال: نعم، قال: أنت أولى بالقراءة، فقرأ عليه القرآنَ كلَّه في خمسين يومًا[3]، وعلى هذا مضت سُنَّة المقرئين.

وقد قرأ الشيخ نجم الدين عبدالله بن عبدالمؤمن[4] ـ مؤلِّف «الكنز»[5] ـ القرآنَ كلَّه جَمْعًا بالعشر على شيخ شيوخنا الإمام المسند تقي الدين محمد بن أحمد الصائغ[6] لما رحل إليه إلى مصر في مدَّة:

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٥٨٢)، ومسلم برقم (٨٠٠).

(٢) هو: عثمان بن سعيد بن عبدالله بن عَمْرو أبو سعيد، مقرىء مصر لقبه شيخه نافع بـ(ورش) لشدة بياضه، وقيل بـ(ورشان) وهو طائر معروف، ثم خفف إلى (ورش) ت (١٩٧).
انظر: «المعرفة»: (١/ ١٧١ ـ ١٧٣)، و«الغاية»: (١/ ٥٠٢ ـ ٥٠٣).

(٣) بنحوها في ترجمته، واختلف في عدد الأيام التي قرأ فيها.

(٤) بن الوجيه أبو محمد الواسطي المقرىء، كان عالمًا عارفًا بهذا الشأن، له كتب ت (٧٤٠).
انظر: «المعرفة»: (٣/ ١٢٨٢)، و«الغاية»: (١/ ٤٢٩ ـ ٤٣٠)، و«الدرر الكامنة»: (٢/ ٢٧٠ ـ ٢٧٢).

(٥) قال ابن الجزري: «وألف كتاب «الكنز في القراءات العشر» جمع فيه للسبعة بين الشاطبية والإرشاد، ثم نظمه في كتابٍ سمَّاه «الكفاية» على طريق الشاطبية» اهـ. وانظر: «النشر»: (١/ ٩٤).

(٦) قال الذهبي: «الإمام العالم شيخ القراء مسند العصر... أبو عبدالله المصري =

سبعة عَشَر يومًا[1].

وقرأتُ أنا على شيخنا العلاَّمة شمس الدين محمد بن عبدالرحمن ابن الصَّائغ[2]، لما رحلتُ إليه الرِّحلة الأُولى[3] إلى مصر، وأدركني السَّفرُ، وكنت قد وصلتُ عليه إلى آخر (الحِجْر) جَمْعًا للقراءات السبع، بِمُضَمَّن «الشاطبية»، و«العنوان» و/«التيسير»، فابتدأتُ عليه (النحل) ليلة الجمعة، وختمتُ عليه ليلة الخميس في ذلك الأسبوع[4]. ٢٧ / أ

وآخر مجلسٍ قرأتُه: أني ابتدأتُ من أَوَّل (الواقعة)، ولم أزل حتَّى ختمت في مجلسٍ واحدٍ ليلاً.

وقَدِمَ عَلَيَّ دمشقَ شخصٌ من حلب، فقرأ عَلَيَّ القرآنَ أَجْمَع بقراءة ابنِ كثير في خمسة أيَّامٍ متتابعات، ثم قراءة الكِسائِي في سبعة أيامٍ كذلك.

ويجوز له الإقراء في الطريق، لا نعرفُ أَحدًا أنكر هذا، إلاَّ مارُوِيَ

= الشافعي... عُمِّر دهرًا، وازدحم عليه القراء؛ لتفرده ودينه وجلالته وفضله» اهـ ت (٧٢٥).

انظر: «المعرفة»: (٣/ ١٢٤٣ ـ ١٢٤٦)، و«الغاية»: (٢/ ٦٥ ـ ٦٧)، و«الدرر الكامنة»: (٣/ ٣٢٠).

(١) وذلك بإشارة وتحريض من الإمام الذهبي، كما ذكر في «المعرفة»: (٣/ ١٢٨٢).

وقال في ترجمة ابن الصائغ: «وكنت أحرّض أصحابنا على الرِّحلة إليه لتفرُّده بالعلوّ» اهـ.

(٢) ترجمته في «الغاية»: (٢/ ١٦٣ ـ ١٦٤)، وخبر المؤلف عن نفسه فيه، مع زيادة فوائد. و«الدرر الكامنة»: (٣/ ٤٩٩ ـ ٥٠٠).

(٣) سنة (٧٦٩).

(٤) وذكره في «النشر»: (٢/ ١٩٨) أيضًا.

عن الإمامِ مالك أَنَّه قال: ما أَعلمُ القراءة تكون في الطريق[1].

وكان الشيخ عَلَمُ الدين السَّخاوي[2] ـ رحمه الله ـ وغيره يُقْرءون في الطريق[3].

وروى ابنُ أبي داود[4] عن أبي الدرداء ـ رضي الله عنه ـ أنه كان يُقرىء[5] في الطريق، وعن عمر بن عبدالعزيز أنه أذِنَ فيها.

قال الشيخ محيي الدين النووي[6]: «وأَمَّا القراءة في الطريق؛ فالمختار أنَّها جائزة غير مكروهة إذا لم يَلْتَهِ صاحبُها، فان الْتَهَىٰ عنها

---

(١) عزاه النووي إلى ابن أبي داود، ولم أجده في «المصاحف»، وساق النووي سند ابن أبي داود قال: حدثني أبو الربيع، قال أخبرنا ابن وهبٍ، قال: سألتُ مالكًا عن الرجل يصلي من آخر الليل، فيخرج إلى المسجد، وقد بقي من السورة التي كان يقرأ فيها شيء؟ قال: ما أعلم القراءة تكون في الطريق، وكره ذلك.
قال النووي في «التبيان»: (ص/ ١٠٢): «وهذا إسناد صحيح عن مالك ـ رحمه الله ـ»، وانظر: «فتح الباري»: (٨/ ٧٠١)، وما استدل به البخاري على الجواز.

(٢) هو: علي بن محمد بن عبدالصمد، أبو الحسن الهمداني السخاوي علم الدين، الإمام العلامة شيخ القراء، كان متفننًا في عدة علوم، وله تصانيف. ت (٦٤٣).

(٣) انظر: «وفيات الأعيان»: (٣/ ٣٤٠)، و«المعرفة»: (٣/ ١٠٩٠).

(٤) لم أجد هذه الآثار في «المصاحف»، ولعله ذكرها في كتبه الأخرى المتعلقة بالقرآن والقراءات، والله أعلم.

(٥) (أ): «يقرأ» وكتب في هامشها: لعله يُقرىء، وهو الصواب كما في (ب).

(٦) في «التبيان»: (ص/ ١٢٠).

كُرِهَتْ، كما كره[1] النبي ﷺ القراءة للنّاعِس مخافةً من الغلط».

قلتُ: وقد قرأتُ على الإمام شمس الدين ابن الصائغ في الطريق غيرَ مرَّةٍ؛ تارةً أكون أنا وهو ماشِيين، وتارةً يكون راكِبًا على البغلة، وأنا ماشٍ.

وأخبرني غير واحدٍ من شيوخنا؛ منهم الإمام العلاّمة القاضي محبّ الدين محمد بن يوسف الحلبي[2] [3] ناظر الجيوش الإسلامية[3]: أنّهم كانوا يستبشرون [يومَ يَرُوح][4] الشيخ تقي الدين الصائغ إلى جَنَازة، قال القاضي محبّ الدين: كثيرًا ما كان يأخذني في خدمته، فكنت أقرأ عليه في الطريق ماشيًا وهو راكب على حمارته.

وقال عطاءُ بن السائب: كنَّا نقرأ على أبي عبدالرحمن السُّلَمِي وهو يمشي، قال السخاوي[5] ـ عَقِيب هذا ـ: «وقد عاب قوم علينا الإقراء في الطريق، ولنا في أبي [عبدالرحمن][6] أُسوة[7]، كيف وقد كان لمن هو خير منَّا قدوة»!!

---

(١) تحرّفت في (ب) إلى: «ذكره»!.

(٢) ت (٧٧٨)، انظر ترجمته في «الغاية»: (٢/ ٢٨٤)، و«الدرر الكامنة»: (٤/ ٢٩٠ ـ ٢٩١).

ووقع في «الغاية» خطأ في سنة وفاته، فكانت (سنة ثمان وسبع مئة)! فسقط (وسبعين).

(٣) مابينهما ليس في (ب) و(ت).

(٤) (أ): «يومًا برواح»! ولا وجه له، والتصويب من (ب) و(ت).

(٥) «جمال القراء»: (٢/ ٤٦٣).

(٦) في الأصول: «أبي عبدالله»! وهو سَبْق قلم، والتصويب من «جمال القراء». والمؤلِّف ينقل منه.

(٧) (ت) و(ب): «أسوة حسنة».

وينبغي له إذا أراد التصنيف: أن يبدأ بما يعمُّ النفعُ به، وتكثُرُ الحاجةُ إليه ـ بعد تصحيح النيّة ـ والأوْلى أن يكون شيئًا لم يُسْبَق إلى مثله[1]، وليحذر ما استطاع، ولْيُحْسِن الثناءَ على من يذكره من الأئمة والشيوخ.

وأمَّا القارىء[2]؛ فتقدَّم حكمُه، وما يجب عليه من الإخلاص، وحُسْن النيّة، ثم يجدّ في قطع مايقدر عليه من العلائق، والعوائِق الشَّاغلة عن تمام مراده، ولْيُبَادِر شبابه وأَوقات عمره إلى التحصيل، ولا يغترّ بخُدَع التسويف، فهذه آفة الطالب. وأن لا يَسْتَنْكِف من أَحدٍ وجد عنده فائدة.

وليقصِد شيخًا كَمُلت أَهليَّتُهُ، وظهرت دِيانته، جامعًا لتلك الشروط المتقدمة أو أكثرها.

فإذا دخل عليه؛ فليكن كاملَ الحالِ، متنظِّفًا متطهِّرًا متأدِّبًا، وعليه أنْ ينظر شيخَه بعينِ الاحترامِ، ويعتقد كمال أهليَّته، ورجاحته على نُظرائه.

قال الرَّبيع صاحب الشَّافعيّ: ما اجترأْتُ أَن أَشرب الماء، والشّافعي ينظر إليَّ، هيبةً[3].

---

(١) قال الإمام النووي في تفسير هذا: «والمراد بهذا أن لايكون هناك مصنف يُغني عن مصنَّفه في جميع أساليبه، فإنْ أَغْنى عن بعضها؛ فليصنّف من جنسه مايزيد زيادات يُحتفل بها، مع ضمّ مافاته من الأساليب» اهـ من «المجموع»: (١/ ٣٠).

(٢) وهذه الآداب بنحوها في «التبيان»: (ص/ ٦٢ ـ ٦٥).

(٣) أخرجه البيهقي في «المدخل»: (٦٨٤).
وانظر ما جاء في هيبة أهل العلم في ترجمات: الأوزاعي، ومالك، وابن مهدي، وابن حنبل، وإبراهيم الحربي، والسِّلَفي.

٢٧ / ب / فإنْ وقع منه نقصٌ؛ فليجعل النَّقصَ من نفسه، بأنَّه لم يفهم قول الشيخ.

كان بعض أهل العلم إذا ذهب لشيخه تصدَّق بشيءٍ، وقال: اللهم[١] استُر عيبَ معلِّمِي عنِّي، ولا تُذْهِب بركة علمه منِّي.

وينبغي أن لايذكر عند الشيخ أَحدًا من أقرانه، ولا يقول: قال فلانٌ خِلافًا لقوله، وأَن يردّ غِيْبَةَ[٢] شيخه إن قَدِر، فإن تعذَّر عليه ردُّها؛ قام وفارق ذلك المجلس، وإذا قرب من حَلْقة الشيخ فليسلِّم على الحاضرين، وليخصّ الشيخ بالتّحيّة، ولا يتخطَّى رِقاب النَّاس، بل يجلس حيثُ ما انتهىٰ به المجلس، إلاَّ أَنْ يأذَن له الشيخ في التقدُّم، ولا يُقيم أحدًا من مجلسه، فإنْ آثره، لم يقبل اقتداءً بابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ إلاَّ أنْ يُقسِمَ عليه، أو يأمره الشيخ بذلك.

ولايجلس بين صاحِبَين بغير إذنهما، وإذا جَلَسَ؛ فليتأدَّب مع رُفقته، وحاضري مجلس الشيخ، فإنَّ ذلك تأدُّب مع الشيخ، وصيانة لمجلسه، ولا يرفع صوته رفعًا بليغًا، ولايضحك، ولا يكثر الكلام، ولا يلتفت يمينًا ولا شمالاً، بل يكون مقبلاً على الشيخ، مُصغيًا إلى كلامه.

قال الشيخ محيي الدين[٣]: «ومن آدابه ـ يعني القارىء ـ أن يحتمل جفوة الشيخ، وسوء خلقه، ولايصدّه ذلك عن ملازمته، واعتقاد

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) (ب): «عيب»!.

(٣) ليست في (ت) و(ب). والنص في «التبيان»: (ص/ ٦٥).

كماله، ويتأوَّل لأفعاله[1] وأَقواله التي ظاهرها الفساد، تأويلات صحيحة، فما يعجز عن ذلك إلاّ قليل التوفيق أو عديمه»[2] انتهى.

وينبغي أَلاَّ يقرأ على الشيخ في حال شغل قلب الشيخ وملله، واستيفَازِه[3] وغمِّه، وجوعه وعطشه، ونُعَاسه وقلقه، ونحو ذلك مما يشق على الشيخ أو يمنعه من كمال حضور القلب، وأَن يحرص كلَّ[4] الحرص على أن يقرأ على الشيخ أوَّلاً، فإنَّه أَفيد[5] له، وأسهل على الشيخ.

وإذا أَراد القراءة ينبغي أن يستاك بعودٍ من أَراك، فإنَّه أبقى للفصاحة وأَنفى للكنة[6].

ويجوز له القيام لشيخه وأُستاذه[7]، وهو يقرأ، ولمن فيه فضيلة من علمٍ أو صلاحٍ أو شَرَفٍ أو سنٍّ أو حُرمة بولاية، أو غير ذلك.

وذكر الشيخ الولي محيي الدين النووي[8]: أنَّ قيامَ القارىء في هذه الأحوال وغيرها مستحبٌّ، لكن يُشترط أن يكون القيام على سبيل

---

(١) (ب): «تناول أفعاله»!.

(٢) (ب): «عدمه»!.

(٣) (ب): «واستنفاره».

(٤) (ب): «على»!.

(٥) (ب): «أفود». و(ت): (أجود).

(٦) تحرّفت في (ب) إلى «وأيقى للكبد»!!.

(٧) (ب): «ولاستاذه».

(٨) في «التبيان»: (ص/ ١٦٠ ـ ١٦١)، وألف في ذلك النووي رسالة مستقلّة سمّاها «الترخيص بالقيام لذوي الفضل والمزية من أهل الإسلام» طُبعت.

الإكرام والاحترامِ، لا على سبيل الرِّياء والإعظام.

وينبغي أن يُفرد القراءات كلَّها، فإن أراد الجمعَ[1] فلابُدَّ من حفظ كتابٍ جامعٍ في القراءات[2]، وعليه أَن يحفظ كتابًا في الرَّسم، وليعلم حقيقةَ التجويد، ومخارج الحروف، وصفاتها، وما يتعلَّق بها عِلمًا وعملاً.

وأمَّا الجمعُ[3] وكيفيَّتُه: فلم أرَ أَحدًا نبَّه عليه، ولم يكونوا في الصدر الأوّل يُقرءون بالجمع[4]، وقد تتبَّعتُ[5] تراجم القُرَّاء، فلم أعلم متى خرج الجمعُ، وبلغني أنَّ شخصًا من المغاربة أَلَّف كتابًا في كيفية الجمع، لكن الذي ظهر لي أنَّ الإقراء بالجمع ظهرَ[6] من حدود الأربع مئة وهَلُمَّ جرًّا.

---

(١) (ب): «الجميع» وهو تحريف.

(٢) ونحوه في «النشر»: (٢/ ١٩٩).

(٣) ومعنى جمع القراءات: أن تقرأ الآية وتعيدَ موضع الاختلاف، فتقرأ جميع مافيه من أوجهٍ منزلة، إما بأن تعيد من أول الآية في كلّ وجهٍ، أو تعيد موضع الاختلاف فقط.

ولابن الجزري طريقة في (الجمع) مركبة من المذهبين المتقدّمَيْن انظره في «النشر»: (٢/ ٢٠١ ـ ٢٠٢).

وانظر «سنن القراء»: (ص/ ٣٦) لعبدالعزيز القاري.

(٤) انظر «النشر»: (٢/ ١٩٤)، و«سنن القراء»: (ص/ ٣٦ ـ ٣٨) وفيه مناقشة، وإثبات أصل جميع القراءات.

(٥) (ب): «تبعت»!.

(٦) سقطت من (ب).

وتلقَّاه النَّاسُ بالقبول، وقرأ به العلماء وغيرهم، لانعلمُ أحدًا كرهه[1].

أقرأَ[2] به الحافظ أبو عَمْرو الدَّاني/، ومكِّي القيسي[3]، وابن مهران[4]، وأبو القاسم الهُذَلي، وأبو العِزِّ القلانِسي[5]، والحافظ أبو العلاء الهَمَذَاني، والشاطبي[6]، والخلق. ٢٨ / أ

وممن قرأ به من المتأخِّرين: الإمام الكبير الحافظ أبو شامة[7]،

---

(١) وقال في «النشر»: (٢/ ١٩٥): «وكان بعض الأئمة يكره ذلك، من حيث إنه لم تكن عادة السلف عليه، ولكن الذي استقر عليه العمل هو الأخذ به، والتقرير عليه وتلقيه بالقبول» اهـ.

(٢) (ب): «قرأ».

(٣) هو: مكيّ بن أبي طالب حمُّوش بن محمد بن مختار القيسي المغربي المقرىء صاحب التصانيف، ت (٤٣٧).
انظر: «المعرفة»: (٢/ ٦٠٠)، و«السير»: (١٧/ ٥٩١).

(٤) هو: أحمد بن الحسين بن مِهران أبو بكر الأصبهاني، الاستاذ العلامة مصنف (الغاية) ت (٣٨١).
انظر «المعرفة»: (١/ ٤٣٨ ـ ٤٤٠)، و«الغاية»: (١/ ٤٩).

(٥) هو: محمد بن الحسين بن بندار أبو العزّ الواسطي القلانسي المقرىء، صاحب التصانيف ت (٥٢١).
انظر: «المعرفة»: (٢/ ٧٢٥ ـ ٧٢٧)، و«السير»: (١٩/ ٤٩٦).

(٦) هو: القاسم بن فَيْرُة بن خلف بن أحمد أبو محمد وأبو القاسم الرُّعيني الأندلسي الشاطبي المقرىء الضرير أحد الأعلام ت (٥٩٠).
انظر «المعرفة»: (٢/ ٨٨٣ ـ ٨٨٧)، و«السير»: (٢١/ ٢٦١).

(٧) هو: عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان أبو القاسم، الدمشقي الشافعي المقرىء النحوي الأُصولي، صاحب التصانيف ت (٦٦٥).
انظر: «المعرفة»: (٣/ ١١٥٩)، «طبقات الشافعية»: (٨/ ١٦٥).

والإمام المجتهد أبو الحسن عليّ بن عبدالكافي السُّبكي[1]، والإمام الجَعْبَري، والنَّاس.

والذي ينبغي: أَنَّ القارىء لايقصد بِتكْراره الأوجهَ الرِّوايةَ فقط، وإِنّما يقصد التدبُّر والتفكُّر، وتكثير الأجر، وأَنَّ له بكلِّ حرفٍ عشر حسنات.

و[2] ينبغي أنْ لايقف إلا على وقفٍ أجازه العلماء، ولا يبتدىء إِلاَّ بما تظهر به الفائدة، وليُكرِّر الوجه بعد الوجه من الابتداء إِلى الوقف.

وأمَّا ما أَخذ به بعض المتأخِّرين مِن أَنَّهم يجمعون[3] كلمةً كلمة؛ فبدعة وَحِشَة، تُخرج القرآن عن مقصوده ومعناه، ولايحصل منها مراد السامع، والله أَعلم بما على من يتعمَّدُ ذلك.

ولا حرج على القارِىء، أن يَبْتَدِأ في حالة الجمع بما[4] شاء من القراءات في تقديم وتأْخيرٍ، إِذ المقصود قراءة[5] جميع الأوجه، لكن الأَسهل[6] أن يقرأَ بالترتيب كما رتَّبه صاحب كتابه، والأَوْلى أَنَّه إِذا وقف على قراءة يبتدىء بها، فإِنَّه أَقوىٰ في الاستحضار، وأبعد من التركيب[7].

---

(١) ت (٧٥٦)، ترجمته مطوّله في «طبقات الشافعية»: (١٠/ ١٣٩ ـ ٣٣٨) لابنه.
(٢) سقطت «الواو» من المقاطع الثلاثة المتتالية في (ب).
(٣) هذه الكلمة بياض في (ب) و(ت).
(٤) (ت) و(ب): «ما».
(٥) (ب): «قراءات»!.
(٦) (ب): «الأصل».
(٧) انظر الشروط التي تُراعَىٰ في الجمع، ومناهج شيوخ القراءة والأداء في ذلك =

وأمَّا مايتعلَّق بذلك:

فمعنى قولنا ـ فيما تقدَّم[1] ـ: «أن يكون ذاكِرًا كيفيّة تلاوته به...» إلى آخره، إنَّما هو المذكور في الكتاب من فَرْشٍ وأُصولٍ ونحوه مما لاحرج فيه، إذ غيره لاينضبط، لأنّ كلَّ كلمة وصلها أَو فصلها على شيخه، متى فصل الموصولة، أو وصل المفصولة خالفه.

كما لو ابتدأ بهمز[2] الوصل نحو: ﴿لِقَآءَنَا ٱئْتِ﴾ [يونس/ ١٥] أو وقف على حرفٍ مبدل نحو[3]: «نعمة» و«رحمة»، أو حرف مدٍّ نحو: ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل/ ١٥]، ﴿قَالُوٓاْ ٱلْـَٰٔنَ﴾ [البقرة/ ٧١]، ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ﴾ [البقرة/ ٢٦٩].

فإن ادَّعىٰ أَحدٌ ضبط كيفية تلاوته على شيخه بذلك، وقال: أَصِلُ ما وصلت، وأفصل ما فصلت.

فجوابه: إنْ سَوعِدْتَ على ذلك وتحرَّيتَ وضبطتَ ما قرأْتَ به، جعلتَ الجائز واجبًا، لكن نقول: النقل على قسمين: مقروءٌ ومَرْويٌّ.

فالأوَّل: المصْرُوْرُ إلى معرفة كيفية تلاوته وضبطها[4].

= في «النشر»: (٢/ ٢٠٢ ـ ٢٠٦).

والحاصل أنه يُشترط أربعة شروطٍ لابُدَّ منها:

١ ـ رعاية الوقف.
٢ ـ رعاية الابتداء.
٣ ـ حسن الأداء.
٤ ـ عدم التركيب.

(١) (ص/ ٥٢).
(٢) (ت) و(ب): «بهمزة».
(٣) سقطت من (ب).
(٤) (ب): «وضبطا»!.

والثاني: نحو ما مثَّلنا به آنفًا.

فينبغي للمُجيز أَن يقول: أذنتُ أو أجزتُ له أن يَقْرأ ويُقرىءَ بما قرأه عَلَيَّ، ومالا حرج[1] فيه، ويقول المُجَاز في الأوَّل: قرأته، وفي الثاني: رويته.

وأعلى ما يُكتب للمجاز: الإذنُ والأهليَّة، لايكتب إلاَّ لذاك وذاك، ثمَّ الإجازة والأهليَّة، ثم الإذن مجرَّدًا[2]، ثمَّ الإجازة كذلك، ويجوز له أن يقول: أجزتُ له أن يُقرىءَ بكذا عند تأَهُّلِه لذلك.

ولابدَّ من سماع الأسانيد على الشيخ، والأعلى أن يحدِّثه الشيخ بها من لفظه، فأمّا من لم يسمع الأسانيد على شيخه، فأسانيده من طريقه منقطعة.

وأَمَّا ما جرت به العادةُ من الإشهاد على الشيخ بالإجازة والقراءة؛ فَحَسَنٌ يرفع التُّهمة، ويسكن القلب/، وأمر الشَّهادة يتعلَّق بالقارىء، يُشْهِد على الشيخ من يختار[3]، والأحسن أَن يُشْهِد أَقرانه[4] النُّجباء من القُرَّاء المنتهين؛ لأنَّه أَنفع له حال كبره[5]. ٢٨ / ب

---

(١) (ب): «ح»! ولعله اختصار لكلمة «حرج»، والمعروف أن هذا الحرف إما للتحويل في الأسانيد، أو اختصار لكلمة «حينئذٍ». وهذا كثير.

(٢) (ت) و(ب): «مجردة». أي: مجردًا عن الأهلية.

(٣) انظر في إشهاد المصنف، لمَّا قرأ على العلامة المقرىء محمد بن عبدالرحمن ابن الصائغ، وكان الشاهد الإمام الإسنوي وهو من شيوخه. «الغاية»: (٢/ ١٦٤).

(٤) (ب): «قراءته»!.

(٥) فقد يحتاج إليهم للشهادة على صدقه، فيكون سنهم مظنّة وجودهم أحياء عند الاحتياج إليهم، ووقع في (ت): «من القراء المتفقهين».

فصلٌ

تعليم القراءات[1] فرض كفايةٍ، فإن لم يكن من يصلح له إلاَّ واحد؛ تعيَّن عليه، وإن كان جماعة يحصل المقصود ببعضهم، فإن امتنعوا[2] كلُّهم أثموا، وإن قام به بعضهم سقط الحَرج عن الباقين، وإن طُلِبَ من أحدهم وامتنع؛ فأظهرُ الوجهين عندنا: أنَّه[3] لايأثم، لكنَّه يكره له ذلك إن لم يكن له عُذْرٌ[4].

وهل يجوز تركيبُ قراءةٍ في قراءةٍ[5]؟ لايخلو:

إمَّا أن يكون عالمًا أو جاهلاً؛ فإن كان[6]: فعيبٌ وإلاَّ فغير الأوْلى.

و[7]أطلق الإمام محيي الدين النّووي حيث قال[8]: «إذا ابتدأ ـ يعني القارىء ـ بقراءة أحد القُرَّاء؛ فينبغي أن لايزال على القراءة بها مادام الكلام مرتبطًا، فإذا انقضى ارتباطه؛ فله أن يقرأ بقراءةِ آخر من السبعة، والأوْلى دوامه على الأُولى في هذا المجلس».

---

(١) (ب): «القرآن».
(٢) (ب): «فامتنعوا»، وكذا في هامش (الأصل).
(٣) ليست في (ب).
(٤) انظر: «التبيان»: (ص/٥٦).
(٥) انظر في هذا المبحث: «مجموع الفتاوي»: (١٣/ ٤٠٤)، و(٢٤/ ٢٤٤)، و«دقائق التفسير»: (١/ ٧٧)، و«السنن والمبتدعات»: (ص/٢١٣)، و«سنن القراء»: (ص/ ٤٠)، وانظر «معجم البدع»: (ص/٥١٧).
(٦) في هامش الأصل: «ظ: عالمًا» أي: الظاهر...
(٧) سقطت من (ب).
(٨) «التبيان»: (ص/ ١٢٤).

وقال[1] الإمام أبو عَمْرو بن الصَّلاح ـ في آخر جوابه على السُّؤال الذي ورد من العجم[2] ـ: «وإذا شرع القارئُ بقراءةٍ؛ ينبغي أَن لايزال يقرأ بها مابقيَ للكلام[3] تعلُّقٌ بما ابتدأ به، وما خالف هذا؛ ففيه جائز وممتنع. وعُذْرُ المرض مانعٌ من بيانه[4] بحقِّه، والعلم عند الله تعالى».

* * *

(١) (ت) و(ب): «وقال».
(٢) «فتاوي ابن الصلاح»: (١/ ٢٣١).
(٣) (ب): «الكلام»!.
(٤) (ب): «بيان»!.

البَابُ الثَّانِي
في القراءة المتواترة والصحيحة والشَّاذَّة

نقول: كلُّ قراءةٍ وافقت العربية مطلقًا، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ـ ولو تقديرًا ـ، وتواتر نقلُها: هذه القراءة المتواترة المقطوع بها[1].

ومعنى **(العربية مطلقًا)**: أَي: ولو بوجهٍ من الإعراب، نحو قراءة حمزة[2]: **(والأَرْحَامِ)** [النساء/ ١] بالجرِّ، وقراءة أَبي جعفر[3]: **(لِيُجْزَى قَوْمًا)** [الجاثية/ ١٤].

ومعنى **(أحد المصاحف العثمانية)**: واحدًا من المصاحف التي وجَّهها عثمان ـ رضي الله عنه ـ إِلى الأمصار، كقراءة[4] ابن كثير في التوبة: **(جَنَّـٰتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَـٰرُ)** [التوبة/ ١٠٠] بزيادة «من»، فإِنَّها لم توجد إِلاَّ في مصحف مكَّة[5].

---

(١) وانظر «النشر»: (١/ ٩ ـ ١٤) وفيه شرح مفصل لهذه الشروط الثلاثة.
و«إبراز المعاني»: (ص/ ٥) لأبي شامة، و«الإبانه عن معاني القراءات»: (ص/ ٣٩، ٦٧) لمكي، و«القواعد والإشارات»: (ص/ ٣٠) للحموي.

(٢) وحده، «المبسوط»: (ص/ ١٥٣).

(٣) وحده، بضم الياء وفتح الزاي. «المبسوط»: (ص/ ٣٣٩).

(٤) (ب): «وكقراءة»!.

(٥) وانظر: «النشر»: (١/ ١١)، (٢/ ٢٨٠)، و«المبسوط»: (ص/ ١٩٦).

ومعنى (**ولو تقديرًا**): ما يحتمله رسم المصحف، كقراءة من قرأ[1]: (**مَالِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ**) [الفاتحه/ ٤]، بالألف، فإنَّها كُتِبَت بغير أَلِفٍ في جميع المصاحفَ، فاحتملت الكتابة بأن تكون «مالك»، وفُعِل بها كما فُعِل في اسم[2] الفاعل من قوله: «قادر، وصالح»، ونحو ذلك مما حُذِفت منه الأَلِف للاختصار، فهو موافِقٌ الرَّسم تقديرًا[3].

ونعني (**بالمتَوَاتِر**[4]): مارواه جماعة عن[5] جماعة كذا إلى منتهاه، تُفيد العلم من غير تعيين عددٍ، هذا هو الصحيح، وقيل: بالتعيين، واختلفوا فيه، فقيل: سِتَّة، وقيل: اثنا عشر، وقيل: عشرون، وقيل: أربعون، وقيل: سبعون.

و[6]الذي جمع في زماننا هذه الأَركان الثلاثة هو قراءة الأئمة العشرة الذي أَجمع النَّاسُ على تَلَقِّيها بالقبول، وهم: أبو جعفر، ونافع، وابن كثير، وأَبو عَمْرٍو، ويعقوب، وابن عامرٍ، وعاصم، وحمزة، والكِسَائي، وخَلَف.

---

(١) وهي قراءة عاصم والكسائي ويعقوب وأبي جعفر وخلف.

(٢) (ب): «باسم».

(٣) قال المؤلّف في «النشر»: (١/ ١١): «إذ موافقة الرَّسم قد تكون تحقيقًا، وهو الموافقة الصريحة، وقد تكون تقديرًا، وهو الموافقة احتمالاً، فإنه قد خولف صريح الرسم في مواضع إجماعًا نحو (السموات ، والصلحت، واليل، والصلوة، والزكوة، والربوا)... » اهـ.

(٤) (ب): «بالتواتر».

(٥) (ب): «من».

(٦) سقطت من (ب).

أخذها / الخَلْق عن الخَلْق إلى أن وصلت إلى زماننا ـ كما سنوضِّح[1] ـ فقراءة أحدهم كقراءة الباقين في كونها مقطوعًا[2] بها كما سيجيء. ٢٩ / أ

وقول من قال: إنَّ القراءات المتواتِرة لا حدَّ لها؛ إنْ أراد في زماننا؛ فغير صحيح، لأنَّه لايوجد اليوم قراءة متواترة وراء العَشْر، وإن أَراد في الصَّدر الأوَّل؛ فيحتمل إنْ شاء الله.

وأمَّا القراءة الصحيحة؛ فهي على قسمين:

الأوَّل: ماصحَّ سندُه بنقل العَدْل الضابط عن العَدْل الضابط كذا إلى منتهاه، ووافق العربيَّةَ والرَّسم.

وهذا على ضَرْبين:

ضَرْبٌ استفاضَ نقلُه، وتلقَّاه الأئمة بالقبول، كما انفرد به بعض الرُّواة، وبعض الكتب المعتبرة، أو كمراتب القُرَّاء في المدِّ أَو نحو ذلك؛ فهذا صحيح مقطوع به أنَّه منزَّل على النبي ﷺ من الأحرف السبعة، كما تبيّن حكم المتلقَّى بالقبولِ، وهذا الضَّرْب يُلْحق[3] بالقراءة المتواترة، وإن لم يبلغ مَبْلَغَها ـ كما سيجيءُ ـ.

وضَرْبٌ لم تَتَلَقَّه الأُمّة بالقبول، ولم يَسْتَفِض؛ فالذي يظهر من كلام كثير من العلماء جواز القراءة به والصَّلاة به، والذي نصَّ عليه أبو عَمْرو ابن الصلاح وغيره: أَنَّ ماوراء العشر ممنوعٌ من القراءة به مَنْعَ تحريمٍ لا

---

(١) (ب): «سيوضح».
(٢) (ت) و(ب): «مقطوع» بالرفع.
(٣) (ب): «يلتحق».

مَنْعَ كراهةٍ ـ كما سيأتي ـ.

وقال شيخُنا قاضي القُضاة أبو نَصْر عبدالوهاب بن السُّبكيِّ[1] في كتابه «جَمْع الجوامع»[2] في الأُصول: «والصحيحُ أَنَّ ماوراء العشر فهو شاذٌّ، وِفَاقًا للبغويِّ، والشيخ الإمام».

قُلتُ: يعني بـ«الشيخ الإمام» والده مجتهد العصر أبا الحسن عليّ ابن عبدالكافي السُّبكي.

والقِسْم الثاني من القراءة الصحيحة[3]: ماوافق العربية، وصحَّ سَنَدُه، وخالفَ الرَّسمَ، كما ورد في «الصحيح»[4] من زيادةٍ لا[5] نقصٍ، وإبدال كلمةٍ بأُخرى، ونحو ذلك كما جاء عن أبي الدَّرداء، وعمر، وابن مسعود، وغيرهم، فهذه القراءات تُسمَّىٰ اليوم: شاذَّةً، لكونها شذَّت[6] عن رسم المصحف المجْمَع عليه[7]، وإن كان إسنادها صحيحًا، فلا تجوز القراءةُ بها لا في الصلاة ولَا في غيرها.

---

(١) عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي تاج الدين، صاحب «طبقات الشافعية الكبرى» ت (٧٧١).
انظر: «الدرر الكامنة»: (٢/ ٤٢٥)، و«طبقات الشافعية»: (٣/ ١٠٤) لابن قاضي شهبة، و«الشذرات»: (٦/ ٢٢١).

(٢) (١/ ٢٣١) مع حاشية البَنَّاني على المحلِّي.

(٣) انظر: «الإبانه»: (ص/ ٣٩ ـ ٤٠) لمكي بن أبي طالب.

(٤) من حديث عمر، أخرجه البخاري برقم (٤٩٩٢)، وحديث عبدالله بن مسعود أخرجه البخاري برقم (٢٤١٠، ٥٠٦٢).

(٥) (ت) و(ب): «و».

(٦) (ب): «شاذت»!.

(٧) انظر الحدَّ الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته. «النشر»: (١/ ١٢ ـ ١٣).

قال الإمام أبو عمر بن عبدالبرِّ[1] في كتاب «التمهيد»[2]: «وقد قال مالكٌ: إنَّ من قرأ في صلاته بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة مما يُخالف المصحف، لم نُصلِّ[3] وراءَه، وعلماءُ المسلمين مجمعون على ذلك، إلاَّ قومًا شذُّوا[4] لايُعَرَّجُ عليهم».

قلتُ: قال أصحابُنا الشَّافعيَّة[5] وغيرهم[6]: من[7] قرأ بالشَّاذِّ في الصّلاة بَطلت صلاتُه إن كان عالمًا، وإن كان جاهلاً لم تبطُل ولم تُحسب له تلكَ القراءة.

واتَّفقَ فقهاءُ بغداد على تأْديب الإمام ابن[8] شَنَبُوْذ[9]، واستِتابته

---

(١) النَّمَري القرطبيّ، حافظ المغرب ت (٤٦٣). ووقع في (ت): «أبو عمرو»!.

(٢) (٨/ ٢٩٣).

(٣) (ت) و(ب) و«التمهيد»: «يُصَلَّ».

(٤) (ب): «شذوذًا».

(٥) انظر: «المجموع»: (٣/ ٣٩٢)، و«التبيان»: (ص/ ١٢٣) وما هنا منه.

(٦) انظر: «المغني»: (١/ ٥٣٥)، وهي إحدى الروايات في مذهب أحمد، والأخرى أنها تصحّ، وهي رواية لمالك.

(٧) (ب): «لو».

(٨) (ب): «وابن» وهو خطأ.

(٩) هو: محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شَنَبُوْذ أبو الحسن، شيخ الإقراء ببغداد، كان ثقة صالحًا ديِّنًا، إلا أنه كان يرى جواز التلاوة في الصلاة بما يخالف المصحف الإمام من الشواذّ، فقُبِضَ عليه، ونُوظِر في ذلك فاقرَّ وأصرَّ، وأُخذ المحضر عليه بذلك وضرب، فلم يصبر، ثم أَذعن وتاب.

قال أبو شامة: وكان الرِّفق به أولى من إقامته مقام الزُّعَّار والمفسدين، كان اعتقاله وإغلاظ القول له كافيًا. انظر: «وَفَيَات الأعيان»: (٤/ ٢٩٩ ـ ٣٠١)، و«المعرفة»: (١/ ٣٤٣ ـ ٣٤٧)، و«المرشد الوجيز»: (ص/ ١٩١).

وشَنَبُوْذ: بفتح الشين المعجمة والنون، وضم الموحَّدة وسكون الواو، =

[1] على قراءته واقرائِه بالشَّاذِّ[1] [2].

وحكى الإمام أبو عمر بن عبدالبرِّ[3]: إجماعَ المسلمين على أنَّه لاتجوز القراءةُ بالشَّاذِّ، وأنَّه لايجوز أَن يُصلِّي خلف من يقرأُ بها.

وأَمَّا ماوافق المعنى والرَّسمَ، بأن أَخذَهما[4] من غيرِ نَقْلٍ؛ فلا تُسمَّى شاذَّةً بل مكذوبة، يُكَفَّر متعمِّدها.

وأَجاب الإمامان: الحافظ أَبو عَمْرو بن الصَّلاح، وأَبو عَمْرو بن الحاجب، عن[5] السُّؤال الذي ورد دمشقَ من العجم، في حدود الأَربعين وستِّ مئة/ ، وهو: ٢٩ / ب

هل تجوز القراءة بالشَّاذِّ، أو يجوز أن يقرأ القارىءُ عشرًا، كلَّ آية بقراءةٍ روايةٍ؟[6]

قال الشيخ أَبو عَمْرو بن الصَّلاح ـ وهو المجتهد المُقَيَّد[7] في ذلك العصر ـ ماصورتُه[8]:

= وبعدها ذال معجمة، قيَّده ابن خلكان وغيره.

(١) مابينهما ساقط من (ب).

(٢) انظر: «التبيان»: (ص/ ٢٠٣).

(٣) «التمهيد»: (٨/ ٢٩٣).

(٤) (ت) و(ب): «أو أحدهما».

(٥) (ت) و(ب): «على».

(٦) كذا في الأُصول، واستظهر ناسخ (أ) هنا أن صوابها: «أو رواية».

(٧) أي في مذهب الشافعي.

(٨) بنحوه في «فتاوي ابن الصلاح»: (١/ ٢٣١ ـ ٢٣٣)، ونقلها أبو شامة في «المرشد»: (ص/ ١٨٣ ـ ١٨٥) ط، دار صادر.

«يُشترط أن يكون المقروء به قد تواتَر نقلُه عن رسول الله ﷺ قرآنًا، واستفاض نقلُه كذلك، وتَلَقَّتْه الأُمَّةُ بالقَبول، كهذه القراءات السَّبع، لأنَّ المعتبر في ذلك اليقينُ والقطعُ على ماتقرَّر وتمهَّدَ في الأُصول.

فمالم يوجد فيه ذلك، كما عدا السَّبع أو كما عدا العشر؛ فممنوع من القراءة به مَنْعَ تحريمٍ لامَنْعَ كراهةٍ في الصلاة وخارج الصلاة، وممنوع منه من عَرَف المصادر والمعاني[1]، ومن لم يعرف ذلك، واجبٌ على من قدر على الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر أن يقوم بواجب ذلك، وإنَّما نَقَلها من نَقَلها من العلماء لفوائد فيها تتعلَّق بعلم العربية لا للقراءة بها.

هذا طريقُ من استقامَ سبيلُه.

ـ ثم قال ـ: «والقراءة الشَّاذَّة: مانُقِلَ قرآنًا من غير تواترٍ واستفاضةٍ، متلقَّاةٍ بالقَبول من الأُمة كما اشتمل عليه «المحتسب»[2] لابن جِنِّي[3] وغيره.

وأَمَّا القراءة بالمعنى من غير أن ينقل قرآنًا؛ فليس ذلك من القراءات[4] الشَّاذَّة أَصلاً، والمجترئُ على ذلك مجترئٌ على عظيم، وضال ضلالاً بعيدًا، فيُعَزَّر ويُمْنع بالحبس ونحوه، ولا يُخلَّى ذا ضلالة، ولا يَحِلُّ

---

(١) أي: مصادر ألفاظ العرب ومعانيها.

(٢) «المحتسب في إعراب الشواذّ»، مطبوع في مجلدين.

(٣) هو: أبو الفتح عثمان بن جِنِّي الموصلي النحوي، من أئمة العربية، وخاصة التصريف، ت (٣٩٢).
انظر: «إنباه الرواه»: (٢/ ٣٣٥)، و«وفيات الأعيان»: (٣/ ٢٤٦).

(٤) (ت) و(ب): «القراءة».

للمتمكِّن[1] إمهاله، ويجب منع القارىء بالشَّاذِّ وتأثيمه ـ بعد تعريفه ـ وإنْ لم يمتنع فعليه التعزير[2] بشرطه.

وإذا شرع[3] القارىءُ بقراءةٍ؛ ينبغي أنْ لايزال يقرأُ بها مابقي للكلامِ تعلُّق بما ابتدأ به، وما خالف هذا؛ ففيه جائزٌ ومُمْتَنِعٌ، وعُذْر المرض مانع من بيانه بِحقِّه، والعلم عند الله تبارك وتعالى».

وقال الإمام شيخ المالكيَّة أبو عَمْرو ابن الحاجب:

«لا يجوز أَن يقرأ بقراءة الشَّاذَّةِ[4] في صلاة ولا غيرها، عالمًا كان بالعربيَّة أو جاهلاً.

وإذا قرأ بها قارىءٌ؛ فإن كان جاهلاً بالتحريم؛ عُرِّف به، وأُمر بتركها، وإنْ كان عالمًا؛ أُدِّبَ بشرطه، وإن أَصرَّ[5] على ذلك؛ أُدِّبَ على إصراره، وحُبِسَ إلى أنْ يرتدع عن ذلك.

وأمَّا تبديل: «آتينا» بـ «أعطينا»، و«سوَّلت» «بزيَّنت» ونحوه؛ فليس هذا من الشَّواذِّ، وهو أشدُّ تحريمًا، والتأْديب عليه أَبْلَغ، والمنع منه أَوْجَب». انتهى.

فإن قيل: كيف يُعْرَف الشَّاذُّ من غيره إذ[6] لم يدَّع أحدٌ الحصرَ؟

---

(١) (ت) و(ب): «للمتمكن من ذلك».
(٢) (ب): «التعريف»! وهو خطأ.
(٣) (ب): «شرط»، وهو خطأ.
(٤) (ت) و(ب): «الشاذ». وفي «المرشد»: «بالقراءة الشاذَّة».
(٥) (ب): «صرَّ».
(٦) (ت) و(ب): «إذا»!.

قلتُ: الكتب المؤلَّفة في هذا الفنّ في «العشر» و«الثَّمان»، وغير ذلك مؤلَّفوها على قسمين:

منهم: من اشترط الأشهر واختار ماقطع به عنده؛ فتلقَّى النَّاسُ كتابَه بالقبول، وأجمعوا عليه من غير معارض كـ«غايتي»[1] ابن مهران وأَبي العلاء الهَمَذَاني، و«سَبْعة»[2] ابن مجاهد، و«إرشَادَيْ»[3] أَبي العز القلانسي، و« تيسير »[4] أبي عَمْرو الدَّاني، و« موجز »[5] أبي عليٍّ الأهوازيّ[6]، و«تَبْصرة»[7] [ابن] أبي طالب، و«كافي»[8] ابن شُريح[9]،

---

(١) «الغاية» لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، ت (٣٨١)، «النشر»: (١/ ٨٩).

و«غاية الاختصار» للإمام أبي العلاء الهَمَذَاني (٥٦٩)، «النشر»: (١/ ٨٧)، وهو مطبوع.

(٢) تقدَّم.

(٣) كذا بالأصل! وفي بقية النسخ «إرشادٍ» وهو الصواب فلم أجد أحدًا ذكر أنّ للقلانِسي «إرشادين».

انظر: «النشر»: (١/ ٨٦)، و«الغاية»: (٢/ ١٢٨). وكتاب «الإرشاد» في القراءات العشر، وهو مختصر، كان عند العراقيين كـ«التيسير» عند المغاربة.

(٤) تقدَّم.

(٥) انظر: «المعرفة»: (٢/ ٦١٣)، و«كشف الظنون»: (ص/ ١٨٩٩).

(٦) وهو: الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز، أبو عليّ الأهوازي، مُقرىء الشام، عُني بالحديث وصنَّف على ضعفٍ فيه، ت (٤٤٦).

انظر: «المعرفة»: (٢/ ٦١٢ ـ ٦١٥)، و«الغاية»: (١/ ٢٢٠).

(٧) انظر: «النشر»: (١/ ٧٠)، طبع بالدار السلفية بالهند، وغيرها.

(٨) انظر: «النشر»: (١/ ٦٧). وهو مطبوع.

(٩) هو: محمد بن شُرَيح بن أحمد، أبو عبدالله الرُّعيني الإشبيلي المقرىء، ت (٤٧٦). انظر: «المعرفة»: (٢/ ٦٥٨).

٣٠ / أ وتلخيص»[١] أبي مَعْشَر الطَّبري/ ، و«إعلان»[٢] الصَّفراوي، و«تجريد» ابن الفحَّام، و«حِرْز»[٣] أبي القاسم الشَّاطبي[٤]؛ فلا إشكال في[٥] أنَّ ماتضمَّنته من القراءات مقطوع به، إلاَّ أحرفًا يسيرة، يعرفها الحفَّاظ الثِّقات، والأئمة النُّقَّاد.

ومنهم: من ذكر ماوَصَلَ إليه من القراءات؛ كسبط الخيَّاط[٦]، وأبي معشر في «الجامع»[٧]، وأبي القاسم الهذلي، وأبي الكرم الشَّهْرَزُوْرِي[٨]،

---

(١) في القراءات الثمان، لأبي مَعْشر الطبري؛ عبدالكريم بن عبدالصمد بن محمد ابن علي القطَّان المقرىء، ت (٤٧٨)، والكتاب مطبوع عام (١٤١٢) بتحقيق محمد حسن عقيل موسى.
انظر: «النشر»: (١/ ٧٧)، و«المعرفة»: (٢/ ٦٦٠).

(٢) في القراءات السبع، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسماعيل بن عثمان بن يوسف الصفراوي الإسكندراني، ت (٦٣٦).
انظر: «النشر»: (١/ ٧٩)، و«المعرفة»: (٢/ ٩٨٩).

(٣) تحرفت في (ب) إلى: «جوز»!، واسمه: «حِرْز الأماني ووجه التهاني» المشهور بالشاطبية.

(٤) (ت) و(ب): «وغيرها».

(٥) (ب): «من»!. و(ت): «في أن معنى . . . ».

(٦) هو: عبدالله بن علي بن أحمد بن عبدالله أبو محمد البغدادي، المعروف بسبط الخياط، الإمام الكبير الثقة، صاحب «المبهج» و«الإيجاز» و«إرادة الطالب» و«تبصرة المبتدي»، ت (٥٤١).
انظر: «المعرفة»: (٢/ ٧٦٣)، و«الغاية»: (١/ ٤٣٤)، و«النشر»: (١/ ٨٣ ـ ٨٤).

(٧) انظر: «فهرسة ابن خير»: (ص/ ٣٠)، ويسمى «سَوْق العروس» منه عدة نسخ، انظر مقدمة التحقيق لكتاب «التلخيص»: (ص/ ٣١).

(٨) هو: المبارك بن الحسن بن أحمد بن علي، أبو الكرم الشَّهْرَزوري البغدادي المقرىء ت (٥٥٠)، له «المصباح الزاهر في العشرة البواهر». =

وأبي علي المالكي[1]، وابن فارس[2]، وأبي عليٍّ الأهوازي، وغيرهم؛ فهؤلاءِ وأمثالهم لم يشترطوا شيئًا، وإنَّما ذكروا ماوصل إليهم[3] فيُرْجع فيها إلى كتابٍ مُقْتدًى[4]، ومقرىءٍ مُقلَّد.

فإنْ قلتَ: قد وجدنا في الكتب المشهورة المتلقَّاة بالقبول تبايُنًا في بعض الأُصول والفرش، كما في «الشاطبية»: نحو قراءة ابن ذَكْوَان: ﴿نَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس/ ٨٩] بتخفيف النون[5]، وقراءة هشام: ﴿أَفْئِدَةً﴾ [إبراهيم/ ٣٧] بياءٍ بعد الهمزة[6]، وكقراءة قُنْبُل: ﴿عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ [الفتح/ ٢٩] بواوٍ بعد الهمزة[7]، وغير ذلك من التَّسهيلات والإمالات التي لاتوجد

= انظر: «المعرفة»: (٢/ ٧٨١ـ٧٨٣)، و«الغاية»: (٢/ ٣٧)، و«النشر»: (١/ ٩٠).

(١) هو: علي بن محمد بن علي بن فارس أبو الحسن الخيّاط البغدادي صاحب كتاب (الجامع) في القراءات العشر، ت (٤٥٠).
«المعرفة»: (٢/ ٦٤٠)، و«الغاية»: (١/ ٥٧٣)، و«النشر»: (١/ ٨٤).

(٢) هو: عبدالباقي بن أبي الفتح فارس بن أحمد، أبو الحسن الحمصيّ، المقرىء ت (٤٥٠) أو بعدها.
انظر: «المعرفة»: (٢/ ٦٤٣)، و«الغاية»: (١/ ٣٥٧).

(٣) في (ت) و(ب): «وصلهم»، وهكذا كانت في (أ)، ثم صُوِّبت في الهامش إلى ماهو مثبت.

(٤) كذا بالأصل، وفي (ت) و(ب): «مُقَيَّد».

(٥) انظر: «المبسوط»: (ص/ ٢٠١)، و«النشر»: (٢/ ٢٨٦). وما حكاه ابن مجاهد في «السبعة»: (ص/ ٣٢٩) عن ابن ذكوان من تخفيف التاء الثانية الساكنة، وفتح الباء مع تشديد النون؛ غلط من أصحاب ابن مجاهد، قاله الداني، لكن ذكر في «الشاطبية» اختلاف النقل عن ابن ذكوان فيها.

(٦) أشار الشاطبي إلى اختلاف النقل عن هشام فيها، بينما لم يذكره الدَّاني في «التيسير».

(٧) انظر: «النشر»: (٢/ ٣٣٨)، وقد أجاب فيه عن تفرُّد الشاطبي بحكاية هذا.

في غيرها في الكتب إلاَّ في[1] كتابٍ أو اثنين، وهذا لايثبتُ به تواترُ.

قلتُ: هذا وشِبْهُهُ ـ وإن لم يبلغ مبلغ التواتُر ـ صحيح مقطوع به[2]، نعتقد أنَّه من القرآن، وأنَّه من الأحرف السبعة التي نزل بها.

والعَدْل الضابط إذا انفرد بشيءٍ تحتمله العربية والرسم، واستفاض، وتُلُقِّيَ بالقبول قُطع به، وحصل به العلم، وهذا قاله الأئمة في الحديث المتلقَّى بالقبول: أنَّه يُفيد القَطْعَ.

وبحثه الإمام أَبو عَمْرو بن الصلاح في كتابه: «علوم الحديث»[3]، وظنَّ أنَّ أحدًا لم يسبقه إليه، وقد قاله قبله الإمام أبو إسحاق الشيرازي[4] في كتابه «اللُّمع»[5] في أُصول الفقه، ونقله الإمام الثِّقة مجتهد عصره أبو العبَّاس أحمد بن عبدالحليم ابن تيميَّة[6] عن جماعاتٍ

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) (ص/ ١٧٠ ـ ١٧١) مع المحاسن.

(٤) هو: إبراهيم بن علي بن يوسف الفِيْرُوزاباذي، الإمام صاحب التصانيف، مقدّم الشافعية، ت (٤٧٦).
انظر: «طبقات الشافعية الكبرى»: (٤/ ٢١٥ ـ ٢٦٢)، و«وفيات الأعيان»: (١/ ٩).

(٥) انظر: «شرح اللمع»: (٢/ ٥٧٩) للشيرازي.

(٦) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٨/ ٤١ ـ ٥١) بنحوه، وما نقله عنه تلاميذه كابن القيم، كما في «مختصر الصواعق»: (ص/ ٤٦٤)، وابن كثير في «اختصار علوم الحديث»: (١/ ١٢٧ ـ ١٢٨)، وما نقله الحافظ ابن حجر عن بعض ثقات أصحاب شيخ الإسلام ـ والظاهر أنه عنى ابن القيم ـ في «النكت»: (١/ ٣٧٦).
ووقع في (ت): «الإمام الفقيه».

من الأئمة، منهم:

القاضي عبدالوهَّاب المالكي، والشيخ أَبو حامد الإسْفَراييني، والقاضي أبو الطيِّب الطَّبَري، والشيخ أَبو إِسحاق الشِّيْرازي، من الشافعية.

وابن حامد، وأَبو[1] يَعْلَى بن الفرَّاء، وأبو الخطَّاب، وابن الزَّاغوني، وأمثالهم من الحنابلة.

وشمس الأَئمة السَّرخسي من الحنفيَّة.

قال ابن تيمية: وهو مذهب أهل الكلام من الأشعريَّة وغيرهم، كأبي إسحاق الإسفراييني، وابن فَوْرك، قال: وهو مذهب أهل الحديث قاطِبَةً، ومذهب السَّلف عامَّةً».

قلتُ: فثبتَ من ذلك أنَّ خبر الواحد العدل الضابط إِذا حفَّتْهُ قرائِن يُفيد العلم.

ونحن ماندَّعي التواتُر في كلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ مما انفرد به بعض الرواة، أو اختصَّ ببعض الطرق، لا يدَّعِي ذلك إِلاَّ جاهل لايعرف ما التواتُر، وإِنَّما المقروء به عن[2] القراء العشرة على قسمين:

١ ـ متواترٌ.

٢ ـ وصحيح مُسْتَفَاض، متلقًى بالقبولِ، والقطعُ حاصلٌ بهما.

---

(١) (ب): «وأبي»!.

(٢) (ب): «على».

[بحث فيما استشكله ابنُ دقيق العيد وأبو حيَّان]

وأَمَّا ماقاله الإمام أبو حيَّان[1] واستشكله حيث قال: وعلى ماذكره هؤلاءِ من المتأخِّرين، من تحريم القراءة الشَّاذَّة؛ يكون عَالَمٌ من الصحابة والناس من بعدهم إلى زماننا قد ارتكبوا محرَّمًا، فيسقط بذلك الاحتجاجُ بخبرِ من يرتكب المحرَّم دائمًا، وهم نَقَلَةُ الشريعة، فيسقط مانقلوه، فيفسد على قول هؤلاء نظام الإسلام ـ والعِيَاذ بالله من ذلك ـ.

قال: ويلزم ـ أَيضًا ـ أنَّ الذين قرأوا بالشَّواذِّ لم يُصلُّوا قطُّ؛ لأنَّ الواجب لا يتأدَّىٰ بفعل المحرَّم.

٣٠ / ب قال: وقد كان قاضي القضاة/ أبو الفتح محمد بن علي ـ يعني ابن دقيق العيد[2] ـ يَسْتَشْكل هذه المسألة ويَسْتَصْعِب الكلام فيها، وكان يقول: هذه الشَّواذُّ نُقِلَت نَقْلَ آحادٍ عن رسول الله ﷺ، فيُعْلَم ضرورةً أَنَّ رسول الله ﷺ قرأ بشاذٍّ منها، وإن لم يُعيَّن، كما أنَّ حاتمًا[3] نُقِلَت عنه أخبار في الجود[4]، كلُّها آحاد، ولكن حصل من مجموعها الحكم بسخائِه وإن لم يتعيَّن مايَسْخَىٰ[5] به، وإذا كان كذلك؛ فقد تواترت قراءة رسول الله ﷺ بالشَّاذِّ، وإن لم يتعيَّن بالشخص، فكيف يُسمَّى شاذًّا؟! والشاذّ لايكون متواترًا[6].

---

(١) الأندلسي النحوي صاحب «البحر المحيط» ت (٧٤٥).
(٢) الإمام العلامة، المالكي ثم الشافعي، ت (٧٠٢).
(٣) يعني: الطائي الجواد المشهور.
(٤) (ب): «الجواد»!.
(٥) في هامش الأصل: «[في] الصحاح: سَخَا يَسْخُو، وسَخِيَ يَسْخَىٰ».
(٦) ذكر المؤلف هذا الإشكال، وأجاب عنه في «النشر»: (١/ ١٥ ـ ١٦، ٣١ ـ ٣٢).

قُلْتُ: فهذه ونحوها مباحث لاطائِل تحتها، إذ القول في القراءات الشَّاذَّة كالقول في الأحاديث الضعيفة المنقولة في كتب الأئمة وغيرهم، يُعْلَم في الجُملة أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال شيئًا منها، وإن لم نعرف [عيْنَه][1]، ولا[2] يُقال لها: ضعيفة على مابحثاه[3].

ـ وأيضًا ـ فنحن نقطع بأن كثيرًا من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ كانوا يقرءون بما خالف رسم المصحف العثماني قبل الإجماع عليه؛ من زيادة كلمةٍ وأَكثر، وإبدال أُخرىٰ بأُخرىٰ، ونقص بعض الكلمات كما ثبت في «الصحيحين»[4] وغيرهما، ونحن اليوم نمنع من يقرأ بها في الصَّلاة وغيرها مَنْعَ تحريمٍ، لامَنْعَ كراهةٍ، ولا إشكال في ذلك.

ومن نظر أقوال الأوَّلين علمَ حقيقة الأمر، وذلك أنَّ المصاحفَ العثمانيَّة لم تكن محتويةً على جميع الأحرف السبعة التي أُبيحت بها قراءة القرآن، كما قال[5] جماعة من أهل الكلام وغيرهم، بناءً منهم على أنَّه لايجوز على الأُمَّة أنْ تُهْمِل نَقْلَ شيءٍ من الأحْرُف السبعة، وعلى قولِ هذا[6] يجيء ما اسْتَشْكَلَهُ ابنُ دقيق العيد، وبَحَثَهُ أبو حيَّان وغيرهما.

---

(١) في الأصل: «عند»! والتصويب من (ب).
(٢) (ت) و(ب): «فلا».
(٣) (ت) و(ب): «بحثناه».
(٤) انظر ما تقدَّم: (ص/ ٨٢).
(٥) كأنَّ في الكلام شيء، وهو يعني أن جماعة من أهل الكلام قالوا بأنّ المصاحف العثمانية محتوية على جميع الأحرف السبعة.
(٦) (ت) و(ب): «هؤلاء».

لأنَّا[1] إذا قلنا: إنَّ المصاحف العثمانية محتوية على جميع الأحرف السبعة التي أَنزلها الله تعالى؛ كان ماخالف الرَّسم يُقْطع بأنَّه ليس من الأحْرُف السبعة، وهذا قولٌ محظورٌ؛ لأنَّ كثيرًا مما خالف الرَّسم قد صحَّ عن الصَّحابة وعن النبي ﷺ.

والحقُّ ماتحرَّر من كلام الإمام محمد بن جرير الطبري[2]، وأبي عمر بن عبدالبرِّ[3]، وأبي العبَّاس المهدوي[4]، ومكِّي بن أبي طالبٍ القيسي[5]، والشاطبي، وأبي شامة[6]، وابن تيمية[7] وغيرهم.

---

(١) (ت) و(ب): «لأننا».

(٢) انظر: «جامع البيان»: (١/ ٤٨، ٥١).
إلا أن له مذهبًا خاصًّا في الأحرف السبعة، وأن مابقي منها هو حرف واحد فقط، وهو الذي وقع فيه اختلاف القراء الموجود في زمنه، وأن اختلافهم فيه كَلَا اختلاف، لأنَّه لايخرج عن خط المصحف الذي كتبه عثمان - رضي الله عنه - وهذا المصحف إنما هو حرف واحد من الأحرف السبعة.
والاختلاف عنده الذي يُعتبر اختلافًا في القراءة، لايقع إلا بتغيير الخط في رأي العين، أما الأحرف الستة الباقية؛ فقد سقطت وذهب العمل بها.
انظر: «جامع البيان»: (١/ ٤٨)، وانظر في الجواب عنه: «الإبانة»: (ص/ ٣٢ - ٣٤) لمكي بن أبي طالب.

(٣) انظر مبحثا طويلاً في «التمهيد»: (٨/ ٢٧٤ - ٢٩٧).

(٤) ليست في (ب).
وهو: أحمد بن عمَّار أبو العبَّاس المهدوي، المقرىء صاحب التصانيف، ت بعد (٤٣٠). انظر: «المعرفة»: (٢/ ٦٠٨)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٣٥١)، و«طبقات المفسرين»: (١/ ٥٦).

(٥) «الإبانه عن معاني القراءات»: (ص/ ٣٢ - ٣٤).

(٦) «المرشد الوجيز»: (ص/ ٢٤١ - ٣٢١). ط - الكويت.

(٧) «مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٣٨٩ - فما بعدها).

وذلك أَنَّ الصُّحف التي كُتِبَتْ في زمن أَبي بكر ـ رضي الله عنه ـ كانت محتويةً على جميع الأَحرف فلما كَثُرَ الاختلاف، وكاد المسلمون يُكفِّر بعضهم بعضًا؛ أَجمع الصَّحابة على كتابة القرآن العظيم على العَرْضة الأَخيرة التي قرأَها النَّبي ﷺ[1] عَامَ قُبِضَ، وعلى ما أَنزلَه اللهُ تعالى دونَ ما أَذِنَ فيه، وعلى ماصحَّ[2] مُسْتَفَاضًا عن النَّبي ﷺ، دون غيره. إِذْ لم تكن الأَحرف السَّبعة واجبة على الأُمَّة، وإِنَّما كان ذلك جائزًا لهم، مرخَّصًا فيه، وقد جُعل إِليهم الاختيار في أَيِّ حرفٍ اختاروه.

قالوا: فلما رأَىٰ الصَّحابةُ أَنَّ الأُمَّة تتفرَّق وتختلفُ وتتقاتل إِذا لم يجتمعوا[3] على حرفٍ واحد؛ اجْتَمَعُوا على ذلك اجتماعًا سائِغًا، وهم معصومون أَنْ يجتمعوا على ضلالة، ولم يكن في ذلك تَرْكُ واجبٍ ولا/ فِعْل محظور. ٣١ / أ

قلتُ: فكتبوا[4] المصاحفَ على لفظ لغة قريش، والعَرْضة الأَخيرة، وماصحَّ عن النَّبي ﷺ واستفاض، دون ماكان قبل ذلك مما كان بطريق الشذوذ والآحاد من زيادةٍ ونقصانٍ، وإِبدال وتقديم وتأخير، وغير ذلك، وجرَّدوا المصاحف عن النَّقْط والشَّكل، لتحتمل[5] صورة مابقيَ من الأَحرف[6] السَّبعة؛ كالإِمالة، والتفخيم، والإِدغام، والهمز، والحركات،

---

(١) (ت) و(ب): «على جبريل».
(٢) (ت) و(ب): «ضم»!.
(٣) (أ): «تجتمعوا».
(٤) (ب): «وكتبوا».
(٥) (ت) و(ب): «ليحتمله».
(٦) (ب): «الحروف».

وأضداد ذلك مما هو في[1] باقي الأحْرُف السَّبعة غير لغة قريش.

وكالغيب[2] والجمع والتثنية، وغير ذلك من أَضداده مما تحتمله العَرْضة الأخيرة، إذ هو موجود في لغة قريشٍ، وفي غيرها، ووجَّهوا بها إلى الأمصار؛ فأجمعَ النَّاسُ عليها.

وسيجيءُ في (الباب السَّادس)[3] من كلام المهدويِّ وغيره مايُحقِّق لك ذلك.

ثم كَثُر الاختلاف ـ أيضًا ـ فيما يحتمله الرَّسم، وقرأَ أهل البدع والأهواء بما لايحلُّ لأحدٍ من المسلمين تلاوته؛ فوضعوها[4] من عند أَنفسهم وِفَاقًا لبدعهم، كمن قال من المعتزلة: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ١٦٤﴾ [النساء/ ١٦٤] بنصب الهاء[5].

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) ضدّ المخَاطَب.

(٣) (ص/ ١٨٢).

(٤) (ب): «فوضعوه».

(٥) قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره»: (١/ ٦٠١): «قال الحافظ أبو بكر بن مردوية حدثنا أحمد بن محمد بن سليمان المالكي، حدثنا مسبح بن حاتم، حدثنا عبدالجبار بن عبدالله، قال: جاء رجلٌ إلى أبي بكر بن عيّاش، فقال: سمعت رجلاً يقرأ: (وكلَّمَ اللهَ موسى تكليمًا)، فقال أبو بكر: ماقرأ هذا إلا كافر، قرأتُ على الأعمش، وقرأ الأعمش على يحيى بن وثَّاب، وقرأ يحيى ابن وثَّاب على أبي عبدالرحمن السلميّ، وقرأ أبو عبدالرحمن السلمي على عليِّ بن أبي طالبٍ، وقرأ عليٌّ بن أبي طالب على رسول الله ﷺ: (وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ١٦٤)».

وإنما اشتدَّ غضب أَبي بكر بن عيّاش ـ رحمه الله ـ على من قرأ كذلك؛ =

ومن الرَّافضة: ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا ﴿٥١﴾﴾ [الكهف/ ٥١] بفتح اللام[١]، يعنون: أَبا بكرٍ وعمر ـ رضي الله عنهما ـ.

فلمَّا وقع ذلك؛ رأَىٰ المسلمون أَنْ يُجْمِعوا على قراءات أئمةٍ ثقات، تجرَّدوا للقيام بالقرآن العظيم؛ فاختاروا من كلِّ مِصْرٍ وُجِّهَ إِليه مصحفٌ أئمةً مشهورين بالثِّقة والأَمانة في النَّقل، وحُسْن الدِّين، وكمال العلم، أَفنوا عمرهم في الإِقراء والقراءة[٢]، واشتهر أَمرُهم، وأَجمع أَهلُ مِصْرهم[٣] على عدالتهم فيما نقلوا، وثقتهم فيما قرءوا ورووا، وعلمهم بما يُقْرِءون.

ولم تخرج قراءتهم[٤] عن خطِّ مصحفهم.

فمنهم بالمدينة: أبو جعفر[٥]، وشيبة[٦]، ونافع[٧].

= لأنَّه حرّف لفظ القرآن ومعناه، وكان هذا من المعتزلة الذين ينكرون أن يكون الله كلم موسى ـ عليه السلام ـ أو يكلم أحدًا من خلقه، كما رُوِّيناه عن بعض المعتزلة، أنه قرأ على بعض المشايخ: (وكلّم اللهَ موسى تكليمًا)، فقال له: يا ابن اللخناء! كيف تصنع بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف/ ١٤٣]، يعني أن هذا لايحتمل التحريف ولا التأويل» اهـ.

أقول: وفي هذا ردٌّ على الزمخشري في «كشافه»: (١/ ٣١٤).

(١) (ب): «اللين».

(٢) (ت) و(ب): «في القراءة والإقراء».

(٣) (ب): «مصر».

(٤) (ب): «قراءاتهم».

(٥) «المعرفة»: (١/ ٤٩)، و«الغاية»: (٢/ ٣٨٢).

(٦) «المعرفة»: (١/ ٥٦)، و«الغاية»: (١/ ٣٢٩).

(٧) «المعرفة»: (١/ ١٠٤)، و«الغاية»: (٢/ ٣٣٠).

وبمكَّة: عبدالله بن كثير[1]، وحميد بن قيس الأعرج[2]، وابن مُحَيْصن[3].

وبالكوفة: يحيى بن وثَّاب[4]، وعاصم[5]، والأعمش[6]، وحمزة[7]، والكِسائِي[8].

وبالشَّام: عبدالله بن عامر[9]، وعطيّة بن قيس الكلابي[10]، ويحيى ابن الحارث [11] الذِّماري[12].

وبالبصرة: عبدالله بن أَبي إسحاق[13]، وأبو عَمْرو بن العلاء[14]، وعاصم الجَحْدري[15] [11]، ويعقوب الحضرمي[16].

---

(١) «المعرفة»: (١/ ٦٩)، و«الغاية»: (١/ ٤٤٣).
(٢) «المعرفة»: (١/ ٨٧)، و«الغاية»: (١/ ١٦٥).
(٣) «المعرفة»: (١/ ٨٩)، و«الغاية»: (٢/ ١٦٧).
(٤) «المعرفة»: (١/ ٣٩)، و«الغاية»: (٢/ ٣٨٠).
(٥) «المعرفة»: (١/ ٧٥)، و«الغاية»: (١/ ٣٤٦).
(٦) «المعرفة»: (١/ ٨٣)، و«الغاية»: (١/ ٣١٥).
(٧) «المعرفة»: (١/ ١١٢)، و«الغاية»: (١/ ٢٦١).
(٨) «المعرفة»: (١/ ١٤٩)، و«الغاية»: (١/ ٥٣٥).
(٩) «المعرفة»: (١/ ٥٩)، و«الغاية»: (١/ ٤١٣).
(١٠) «المعرفة»: (١/ ١٠٢)، و«الغاية»: (١/ ٥١٣).
(١١) ما بينهما ساقط من (ب).
(١٢) «المعرفة»: (١/ ١٠٣)، و«الغاية»: (٢/ ٣٦٧).
(١٣) «الغاية»: (١/ ٤١٠)، وهو جد يعقوب الحضرمي.
(١٤) «المعرفة»: (١/ ٩١)، و«الغاية»: (١/ ٢٨٨).
(١٥) «المعرفة»: (١/ ٨٠)، و«الغاية»: (١/ ٣٤٩).
(١٦) «المعرفة»: (١/ ١٧٥)، و«الغاية»: (٢/ ٣٨٦).

ثمَّ إنَّ القُرَّاء بعد ذلك تفرَّقوا في البلاد، وخَلَفَهم أُممٌ بعد أُمم، وكَثُر بينهم الخِلاف، وقلَّ الضبط، واتَّسع الخَرْقُ؛ فقام الأئمة الثقات النُّقاد وحرَّروا وضبطوا وجمعوا وألَّفوا على حسب ماوصل إليهم، أو صحَّ[1] لديهم، كما تقدَّم.

فالذي وصل إلينا اليوم متواترًا أَو صحيحًا مقطوعًا به: قراءاتُ الأئمةِ العشرة ورواتِهم المشهورين.

هذا الذي تحرَّر من أَقوال العلماء، وعليه الناسُ اليومَ بالشَّام والعِراق ومصر والحجاز.

وأَمَّا بلاد المغرب والأندلس؛ فلا ندري ما حالُها اليوم، لكن بَلَغَنا عنهم أَنَّهم يَقرءون بالسَّبع من طرق الرُّواة الأربعة عشر فقط، وربما يَقرءون ليعقوب الحضرميّ، فلو رَحَلَ إِليهم أَحدٌ من بلادنا لأسدىٰ[2] إِليهم معروفًا عظيمًا.

فثبت من ذلك: أنَّ القراءات الشَّاذة، ولو كانت صحيحة في نفس الأمر؛ فإنَّها مما كان أُذِنَ في قراءته، ولم يُتحقَّق إنزالُه، أو أَنَّ النَّاس كانوا مخيَّرين فيها/ في الصَّدر الأوَّل، ثمَّ [أجمعت][3] الأُمَّةُ على تركها ٣١ / ب
للمصلحة، وليس في ذلك خَطَرٌ ولا إِشكال؛ لأنَّ الأُمَّةَ معصومةٌ من أَن تجتمع على خطأٍ.

* * *

(١) (ب): «وصح».
(٢) (ت) و(ب): «لأسند»!.
(٣) في الأصول: «أجمع».

البابُ الثَّالث

في أَنَّ العشر لازالت مشهورة من لدن قرَّائِها وإِلى اليوم، لم ينكرها أحدٌ من السَّلف ولا من الخلف

هذا شيءٌ لايشكُّ فيه أَحدٌ من العلماء، ومازال المقرئون أحدَ رجلين:

إِمَّا مقرىءٌ بما زاد على السبعة، بل والعشرة.

وإِمَّا مقرىءٌ بالسبعة فقط، غير مُنكِرٍ على من أقرأ بالعشر أَو الثلاثة الزائدة عليها.

وهي قراءة الحسن البصري، وابن مُحَيصِن المكِّي، وسليمان الأَعمش، قَرَأْنَا بذلك على شيوخنا، وقرءوا كذلك على شيوخهم، ولم يُنكر أحدٌ علينا، وشهد في إِجازاتنا[1] بها[2] علماء الإِسلام الأَعلام.

لكن لايُصَلُّون بهذه القراءات الثلاث الزائدة على العشرة؛ لكثرة انفرادها عن الجادَّة، [مثل: شيخنا العلاَّمة المجتهد سراج الدين عمر البُلْقيني شيخ الإِسلام[3]، وشيخنا شيخ الفقهاء جمال الدِّين عبدالرحيم

---

(١) (ب): «أجايزنا».

(٢) ليست في (ب).

(٣) المتوفى سنة (٨٠٥)، انظر: «المجمع المؤسِّس»: (٢/ ٢٩٤)، و«الضوء اللامع»: (٦/ ٨٥).

الإسنوي الإمام[1]، وشيخنا الإمام العلاَّمة ضياء الدين القَزْويني مفتي الأَنام[2]، وشيخنا العلاَّمة الحافظ الحجة إسماعيل بن كثير[3]، حافظ الإسلام ومفتي الشَّام ـ رحمهم الله تعالى ـ وضاعف رحمته ووالىٰ][4].

وأَمَّا العشر: فأَجمع النَّاسُ على تلقِّيها بالقَبول، لايُنازِع في ذلك إلاَّ جاهل.

وسُئل الإمام أَبو حيَّان محمد بن يوسف المقرىء النَّحوي، فقيل له ماصورته: مايقول الشيخ الإمام[5] العلاَّمة، شيخُ وقتِه، وفريدُ دهرِه، جامع أَشتات الفضائل، تَرْجمان القرآن، حَسَنة الزَّمان، أَثير الدِّين أَبو حيَّان، فسحَ اللهُ في مُدَّته، ونَفَع المسلمين ببركته ومُدَّتِه: فيما تضمَّنه «التيسير» و«الشَّاطبية»؛ هل حَوَيَا القراءات السَّبع التي أَشار إِليها النَّبيُّ ﷺ؟ أَم هي بعضٌ من السَّبعة؟.

---

(١) المتوفى سنة (٧٧٢)، انظر: «الدرر الكامنة»: (٢/ ٣٥٤)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ٩٢).

(٢) المتوفى سنة (٨٨٠)، انظر: «الدرر الكامنة»: (٢/ ٢٠٩، ٢٦٠). واختُلِفَ في اسمه.

(٣) المتوفَّى سنة (٧٧٤)، انظر: «الدرر الكامنة»: (١/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤)، و«طبقات المفسرين»: (١/ ١١١ ـ ١١٣).

(٤) مابين المعكوفين ليس في الأُصول، وهو موجود في بعض النسخ، فيترجّح أن المؤلف قد أضافه بعد تأليف كتابه بمدَّة، فإنه أنهى كتابه سنه (٧٧٣)، أي في حياة البلقيني والضياء وابن كثير، ثم هو يترحَّم عليهم، فمعناه أنه قد أضاف هذا اللحق بعد سنة (٨٠٥). والله أعلم.
وانظر المقدِّمة.

(٥) (ت) و(ب): «العالم».

وفي القراءات العشر؛ هل تجوز قراءتها والإقراء بها أَم لا تجوز؟ وهل قُرِئَ بها في الأَمصار، وتَلَقَّتها الأُمةُ بالقبول أَم لا؟.

فأَجابَ بما صورته ـ ومن خطِّه نقلتُ ـ:

الله الموفِّق؛ «التيسير» لأبي عَمْرٍو الدَّاني، و«الشَّاطبية» لابن فِيْرُّة لم يحويا جميع القراءات السَّبع، وإِنمَّا هي نَزْرٌ يسير من القراءات السَّبع، ومن عُنِيَ بفنِّ القراءات، وطالع ماصنَّفه علماءُ الإِسلام في القراءات عَلِم ذلك العلمَ اليقين؛ وذلك أَنَّ بلادنا جزيرة الأَندلس لم تكن من قديمٍ بلادَ إِقراءٍ للسَّبع؛ لِبُعدها عن بلاد الإِسلام، وانقطاع المسلمين فيها، ولأجل فرض الحجِّ رحل منها نُوَيْس[1]، فاجتازوا بديار مصر، وتحفَّظوا ممن كان بها من المقرئين شيئًا يسيرًا من حروف القراءات السَّبع، وكان المقرئون الذين كانوا إِذْ ذاك بمصر، لم يكن لهم روايات مُتَّسِعَة، ولا رحلة إِلى غيرها من البلاد التي اتسعت فيها الروايات: كأَبي الطيِّب بن غلبون[2]، وابنه أَبي الحسن طاهر[3]، وأَبي الفتح فارس بن أَحمد[4]، وابنه عبدالباقي[5]، وأَبي العباس بن نفيس[6]، وكان بها أَبو أَحمد السَّامَرِّي[7]، وهو أَعلاهم إِسنادًا[8].

---

(١) تصغير «ناس».

(٢) «المعرفة»: (١/ ٤٥٠)، و«الغاية»: (١/ ٤٧٠).

(٣) «المعرفة»: (١/ ٤٦٧)، و«الغاية»: (١/ ٣٣٩).

(٤) «المعرفة»: (٢/ ٥٧٣)، و«الغاية»: (٢/ ٥).

(٥) «المعرفة»: (٢/ ٦٤٣)، و«الغاية»: (١/ ٣٥٧).

(٦) «المعرفة»: (٢/ ٦٣٣)، و«الغاية»: (١/ ٥٦).

(٧) «المعرفة»: (١/ ٤١٤)، و«الغاية»: (١/ ٤١٥).

(٨) على ضعف فيه، كما قال الذهبي.

وسبب قِلَّة العلم والروايات بديار مصر: ماكان غَلَبَ على أَهلها من تغلُّب الإسماعيلية[1] عليها[2]، وقتل ملوكهم للعلماء.

فكان[3] من قدماء علمائنا ممَّن حجَّ ورحل: أَبو عُمر الطَّلَمَنْكي[4] مصنف كتاب «الرَّوضة»، فأَخذ بمصر شيئًا يسيرًا من القراءات السَّبع.

وكان قد رحل من القيروان للحجِّ: أَبو محمد مَكِّيُّ ابن أَبي طالب، فأَخذ عن أَبي[5] عديّ[6]، وعن أَبي الطيب بن غلبون أَيضًا يسيرًا/ من حروف السَّبعة. ٣٢ / أ

ورحل ـ أَيضًا ـ أبو القاسم عبدالرحمن بن الحسن الخزرجي[7] المعروف بالأُستاذ، مؤلِّف كتاب «القاصد».

ثم رحل أَبو عَمْرو عثمان بن سعيد القرطبي، المعروف بالدَّاني لطول إِقامته بدانية، فأَخذ عن ابن خاقان[8]، وفارس بن أَحمد، وطاهر

---

(١) وهي دولة العبيديين الرافضة ـ قبحهم الله ـ.
(٢) ليست في (ب).
(٣) (ت) و(ب): «وكان».
(٤) «المعرفة»: (٢/ ٥٨٦)، و«مشيخة ابن الجوزي»: (ص/ ٦٢)، و«السير»: (١٩/ ٥٩٣).
(٥) (ب): «ابن»!.
(٦) هو: عبدالعزيز بن علي بن محمد، المعروف بابن الإمام، المصري ت (٣٨١). انظر: «المعرفة»: (١/ ٤٣٧)، و«الغاية»: (١/ ٣٩٤).
(٧) «المعرفة»: (٢/ ٦٢٤)، و«الغاية»: (١/ ٢٦٧).
(٨) هو: خلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر أبو القاسم المصري، ت (٤٠٢)، «المعرفة»: (١/ ٤٦١).

ابن غلبون، وصنف كتاب «التَّيسير» وغير ذلك.

وأَقام الطَّلَمَنكي بغرب الأَندلس يُقريء بتصنيفه كتابِ «الرَّوضة».

وقَدِم مكيُّ بن أَبي طالب الأَندلس[1]، وأَقامَ بقرطبة يُقرىء بكتاب[2] «التَّبصرة» من تأْليفه.

وأَقام الدَّانيُّ بِشَرْق الأَندلس يُقريء بكتاب[3] «التيسير».

وأَقام صاحب «القاصد» بقرطبة يُقريء النَّاسَ بكتابه، فقرأَ النَّاسُ على هؤلاءِ ورحلوا إِليهم؛ إِذ لم يكن ببلادهم من يضاهيهم.

واشتهر هؤلاء بالأَندلس وتصانيفهم هذه، وفي بعضها مايخالف بعضًا، ولم يقع من أَحدٍ من العلماء ولا من قضاة الإِسلام هناك إِنكارٌ لشيءٍ من ذلك، بل رَوَوا مارُوُّوا من ذلك.

ثم تتابع ناسٌ[4] إِلى الحجِّ، منهم: أَبو عبدالله محمد بن شريح[5]، مؤلِّف كتاب «الكافي»، وأَبو الحسن يحيى بن أَبي زيد المعروف بابن البيَّاز[6]، وأَبو بكر محمد بن المفرّج[7] الأَنصاري[8]، وغيرهم؛ فقرءوا

---

(١) (ب): «الأندلسي».
(٢) (ب): «كتاب».
(٣) (ب): «كتاب».
(٤) (ب): «الناس».
(٥) «المعرفة»: (٢/ ٦٥٨)، و«الغاية»: (٢/ ١٥٣).
(٦) «المعرفة»: (٢/ ٦٨٤)، و«الغاية»: (٢/ ٣٦٤).
(٧) (ت) و(ب): «الفرح»! وهو تحريف.
(٨) وفيه ضعف، «المعرفة»: (٢/ ٦٩٠)، و«الغاية»: (٢/ ٢٦٥).

بمصر، وأَبو محمد[1] عبدالوهَّاب[2] صاحب كتاب «المفتاح»، ودخل بعض هؤلاء الشَّام وأَخذوا عن الأَهوازي[3]، ورحل بعضهم إِلى حرَّان، وبعضهم إِلى بغداد، فاتَّسعت رواياتهم قليلاً.

ورحل أَيضًا أَبو القاسم يوسف بن جُبارة الأَندلسي[4]؛ فأَبعد في الشُّقَّة[5]، وجمع بين طرفي المغرب والمشرق، وصنف كتاب «الكامل» ».

إِلى أَنْ قال: «وقد أَقرأَ القرآن بقراءة يعقوب: أَبو عَمْرٍو الدَّاني، وكان قد قرأَ بها بمصر».

ثم سرد بعض من أَقرأ بغير السَّبع، إِلى أَنْ قال: «وتلخَّص من هذا كلِّه اتساع روايات غير أَهل بلادنا، وأَنَّ الذي تضمَّنه «التَّيسير» و«التَّبصرة» و«الكافي» وغيرها من تواليف أَهل بلادنا، إِنَّما هو قُلٌّ من كُثرٍ، ونَزْر من بحر، وبيانُ ذلك: أَنَّ في هذه الكتب ـ مثلاً ـ قراءة نافع من رواية وَرْش، وقَالُون.

وقد روى النَّاسُ عن نافع غير وَرْش وقالون، منهم: إِسماعيل بن جعفر المدني[6]، وأَبو خليد[7]، وابن جَمَّاز،

---

(١) كنيته في المصادر: أبو القاسم.

(٢) عبدالوهاب بن محمد بن عبدالوهاب بن عبدالقدُّوس، أبو القاسم القرطبي، ت (٤٦١)، «المعرفة»: (٢/ ٦٨٨)، و«الغاية»: (١/ ٤٨٢).

(٣) تقدَّم.

(٤) الهذلي، تقدَّم.

(٥) (ب): «السعة»، (ت): «السفر».

(٦) «المعرفة»: (١/ ١٤٦)، و«الغاية»: (١/ ٦٣).

(٧) (ب): «أبو خليف» وهو تحريف. =

والأصمعي[1]، والمُسَيّبي[2]، وغيرهم.

وفي هؤلاء من هو أَعلم وأَوثق[3] من ورش وقالون.

ثم روىٰ أَصحابنا رواية ورشٍ عن أَبي يعقوب الأَزرق[4]، ولم يتَّسع لهم أَنْ يُضَمِّنوا كتبهم رواية يونس بن عبدالأعلى[5]، وداود بن أَبي طَيْبَة[6]، وأَبي الأَزهر عبدالصَّمد بن عبدالرحمن[7]، وأَبي بكر الأصبهاني[8]، عن شيوخه، عن وَرْش، وكلُّ هؤلاءِ قرأَوا على وَرْش؛ وفيهم من هو أَعلى وأَوثق[9] من ورش[10].

وهذا أُنموذج مما روى أَصحابنا في كتبهم، وكذا العمل في كلِّ

= وهو: عتبة بن حماد، أبو خُلَيْد الحكمي الدمشقي البلاطي القارىء.
انظر: «الغاية»: (١/ ٤٩٨).

(١) «المعرفة»: (١/ ١٨٠)، و«الغاية»: (١/ ٤٧٠).

(٢) «المعرفة»: (١/ ١٦٣)، و«الغاية»: (١/ ١٥٧).

(٣) (ب): «وأوفق».

(٤) «المعرفة»: (١/ ٢٠٩)، و«الغاية»: (٢/ ٤٠٢).

(٥) «المعرفة»: (١/ ٢١٧)، و«الغاية»: (٢/ ٤٠٦).

(٦) «المعرفة»: (١/ ٢١١)، و«الغاية»: (٢٧٩/ ١).

(٧) «المعرفة»: (١/ ٢١٠)، و«الغاية»: (١/ ٣٨٩).

(٨) «المعرفة»: (١/ ٢٧٨)، و«الغاية»: (٢/ ١٧٩).

(٩) (ب): «وأوفق».

(١٠) كذا في (أ، ب) ثم كُتِب في هامش «الأصل» مانصُّه: «صورة خطّ المؤلف: صوابه: «من الأزرق»، لكني رأيته بخط الإمام أبي حيَّان: «من ورش»، ولعلَّه سَبَق قلمٍ، والله أعلم» اهـ، وهو في (ت) على الصواب، والظاهر أنه من تصرُّف الناسخ.
أقول: ولمَّا لم يَسْتجز المؤلف تغيير ما رآه خطئًا، فنحن ـ أيضًا ـ نُبْقيه على حاله.

قارىءٍ قارىءٍ[1]، وكلِّ رَاوٍ رَاوٍ[2] من الأربعة عشر راويًا الذين ضمَّنهم[3] أَصحابنا كُتُبَهُم.

وأَمَّا أَنَّ هذه القراءات السَّبع[4] التي حواها «التَّيسير» لأَبي عَمْرو الدَّاني، هي التي أَشار إِليها النَّبيُّ ﷺ فيما رُوِيَ عنه أَنَّه قال: «أُنْزِلَ القُرْآنُ عَلَىٰ سَبْعَةِ أَحْرفٍ»[5]، فليس كذلك.

/ وتفسير الحديث بهذه السَّبع القراءات؛ خطأٌ فاحش وجَهْل من قائله، ولم تكن القراءات السَّبع متميِّزة عن غيرها، إِلا في قرن أَربع المئة[6]، جَمَعَها أَبو بكر بن مجاهد، ولم يكن مُتَّسع الرِّواية والرِّحلة[7]، كغيره ممن هو أَوسع رحلةً، وأجمع للرِّوايات. ٣٢ / ب

---

(١) (ب): «قرأ»!.

(٢) (ب): «روىٰ»!.

(٣) (ب): «ضمَّنوا».

(٤) (ب): «السبعة» دون قوله: «القراءات».

(٥) أخرجه البخاري برقم (٢٤١٩)، ومسلم برقم (٨١٨)، من حديث عمر ـ رضي الله عنه ـ.

وقد جاء من حديث جماعة كثيرة من الصحابة، وهو معدود في الأحاديث المتواترة، انظر: «قطف الأزهار»: (ص/ ١٦٣).

أقول: وقد أفرده عدد من الأئمة بالتأليف من جهة طرقه ومعناه، منهم: ابن العربي، وأبو شامة، وشيخ الإسلام، وابن الجزري، وابن طولون الصالحي، وأخيرًا الدكتور عبدالعزيز القاري.

انظر: «النشر»: (١/ ٢١)، و«التعريف»: (ص/ ٣٤) للعتيق.

(٦) (ب): «الأربع مئة».

(٧) لذلك كان ابن شنبوذ يُعيِّر ابن مجاهد ويقول: «هذا العَطَشِيّ لم يرحل»، وكان بينهما تنافس. «المعرفة»: (١/ ٣٤٤).

وأمَّا هل يجوز أَنْ يُقْرأ القرآنُ[1] بالقراءات العشر، وهل قُرِئَ بها في أمصار المسلمين؟

[2] نعم يجوز ذلك، وقُرِئَ بها في أَمصار المسلمين[2]، لانعلم أحدًا من المسلمين حَظَر القراءة بالثلاث الزائدة على السَّبع، وهي قراءة: يعقوب، واختيار خَلَف، وقراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع.

أَمَّا قراءة يعقوب؛ فإنه قرأ بها على سلَّام الطويل[3]؛ وقرأ سلَّام على أبي عَمرو بن العلاء، فسلَّام كواحد ممن قرأ على أبي عَمرو، كأَبي محمد اليزيدي[4] وغيره.

وقرأ سلَّام ـ أيضًا ـ على عاصم بن أبي النَّجود، فسلَّام كواحدٍ ممن قرأ على عاصم، كأَبي بكر بن عيَّاش وغيره.

وأمَّا اختيار خَلَف؛ فهو وإن خالف حمزة؛ فقد وافق واحدًا من ستَّة القرَّاء.

وأمَّا أبو جعفر يزيد بن القعقاع، فروى عنه قراءته أحد القرَّاء السَّبعة، وهو نافع بن عبدالرحمن، وأقرأ بها القرآن، ورواها عنه جماعة، منهم: قالون.

وكان أبو جعفر قد عرض القرآن على حَبْر هذه الأُمة: عبدالله بن

---

(١) (ب): «القارى».

(٢) مابينهما ساقط من (ب).

(٣) «المعرفة»: (١/ ١٣٢ ـ ١٣٤)، و«الغاية»: (١/ ٣٠٩).

(٤) «المعرفة»: (١/ ١٦٨ ـ ١٧٠)، و«الغاية»: (٢/ ٣٧٥ ـ ٣٧٧).

عبَّاس، وعَرَض عبدالله بن عبَّاس على أُبَيٍّ بن كعب وعَرَض أُبَيٌّ على رسول الله ﷺ.

وقدَّم وَرِعُ المسلمين: عبدُالله بن عمر أبا جعفرٍ يزيدَ بن القعقاع يؤمّ الناسَ بالكعبة، وصلَّى وراءه عبدالله بن عمر.

كتبه وقاله: أَبو حيَّان محمد بن يوسف بن عليٍّ بن يوسف بن حيَّان الأندلسيّ.

قلتُ: وقد سأل الإمام أبو حيَّان هذا، الإمامَ المجتهدَ أبا العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيميَّة عن هذه المسألة.

فقال في الجواب[1]: «لانِزاع بين العلماء المعتبرين أنَّ الأحْرُف السّبعة التي ذَكَرَ النبيُّ ﷺ أنّ القرآن أُنزل عليها ليست قراءات القرَّاء السبعة فقط، بل أَوّل من جمع قراءاتهم ابنُ مُجاهِد، وكان على رأس المئة الثالثة ببغداد، فإنّه أَحبَّ أن يجمع المشهور من قراءات الحرمين، والعِراق، والشَّام، واختار[2] القرَّاء السَّبعة، لا لاعتقاده أنّ قراءاتهم هي الحروف السَّبعة المنزلة. . . ».

إلى أنْ قال: «ولم يُنكر أحدٌ من العلماء قراءة العشرة؛ ولكن من لم يكن عالمًا بها، أو لم تثبت عنده، كمن يكون في بلدٍ بالمغرب أو غيره؛ فليس له أَن يقرأ بمالا يعلمه، فإنّ القراءة سُنةٌ يأخذها الآخر عن الأَوَّل، ولكن ليس له أن يُنكر على من علم مالم يعلمه من ذلك».

---

(١) انظر السؤال والجواب عليه في «مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٣٨٩ ـ ٤٠٣).
(٢) (ب): «واختيار».

وقال الحافظ مؤرِّخ الإسلام شمس الدين[1] أبو عبدالله محمد بن أحمد الذَّهبي في ترجمة ابن شنبوذ[2]: «وما رأينا أحدًا أنكر الإقراء بمثل قراءة يعقوب وأبي جعفر، وإنَّما أنكر من أنكر القراءة بماليس بين الدَّفَّتين».

* * *

(١) سقطت من (ب).

(٢) «المعرفة»: (١/ ٣٤٤) بنحوه، والمؤلف قد ساق هذا النص في «الغاية»: (٢/ ٥٤)، وهو ينقل من كتاب الذهبي في صورته المتوسطة، راجع مقدمة تحقيق الدكتور أحمد خان على «طبقات القراء»: (١/ل ـ ف) للذهبي.

البَابُ الرَّابِعُ
في سَرْد مشاهير من قرأ بالعشر، وأقرأ في الأمصار إلى يومنا

٣٣ / أ / اعلم أنَّ المقرئين بها كثيرون لايُحْصَون، استوعبتهم في كتابي «طبقات القرَّاء»[١]، لكن أَذكر هنا من أَقرأَ بقراءة الثلاثة الذين هم: أَبو جعفر، ويعقوب، وخَلَف، أو بواحدٍ منهم، المشاهير دون غيرهم، على حسب طبقاتهم خَلَفًا عن سَلَفٍ، ليُعلَم أَنَّها وصلت إِلينا متواتِرةً.

«الطَّبَقَةُ الأُوْلَىٰ»

الذين كانوا في عصر ابن مجاهدٍ المُسَبِّع الأَوَّل؛ لأنَّ الأمرَ قبله يوافق عليه الخَصْم:

منهم: جعفر بن محمد المطيار[٢]، أقرأ بقراءة أَبي جعفر من رواية

---

(١) ذكر فيه نحو: (٣٩٥٥) مقرءًا.

(٢) (ب): «الطيار»!. و(ت): «أبو جعفر الطيار»!.
انظر: «المعرفة»: (١/ ٣٣٩)، و«الغاية»: (١/ ١٩٧).

العُمَري[1]، فإنَّه قرأَ بها، وكان مقرىء أَصبهان.

وأَبو الحسن محمد بن أحمد بن شَنَبُوْذ، قرأَ على العُمَري برواية أَبي جعفر، وإِدريس بن عبدالكريم الحدَّاد[2]، باختيار خَلَف، وأَقرأَ بها.

وأَبو بكر محمد بن القاسم بن الأَنباري[3]، قرأ باختيار خلفٍ وغيره على إِدريس، [4] وأَقرأَ به[4]، وقرأ برواية يعقوب على محمد بن هارون التَّمَّار[5]، عن رُوَيْس[6]، وأَقرأَ بها.

وأَحمد بن حمَّاد صاحب المشطاح[7]، قرأَ على الحُلواني[8] بقراءة أَبي جعفر ونافع، وأَقرأَ بهما وبغيرهما.

---

(١) هو الزبير بن محمد، من ولد عمر بن الخطاب، ت بعد (٢٧٠).
«المعرفة»: (١/ ٢٦٢)، و«الغاية»: (١/ ٢٩٣).

(٢) «المعرفة»: (١/ ٣١٠)، و«الغاية»: (١/ ١٥٤).

(٣) «المعرفة»: (١/ ٣٥٠)، و«الغاية»: (٢/ ٢٣٠).

(٤) ما بينهما ساقط من (ب).

(٥) «المعرفة»: (١/ ٣٣١)، و«الغاية»: (٢/ ٢٧١).

(٦) تحرَّفت في (ب) إلى: «درويش»!.
وهو: محمد بن المتوكّل أبو عبدالله اللؤلؤي، رُويس، ت (٢٣٨).
«المعرفة»: (١/ ٢٥٣)، و«الغاية»: (٢/ ٢٣٤).

(٧) «المعرفة»: (١/ ٣٥٣)، و«الغاية»: (١/ ٥١).

(٨) كذا بالأصول! وهو وهم، فلم يقرأ أحمد بن حمّاد على الحُلْواني، وإنما قرأ على الحسن بن العبّاس، الذي قرأ على الحُلْواني.
والحُلْواني هو: أحمد بن يزيد الصَّفَّار أبو الحسن الحلواني الإمام، ت (٢٥٠) وقيل بعدها، «المعرفة»: (١/ ٢٦١)، و«الغاية»: (١/ ١٤٩).

وأَحمد بن جعفر بن المُنَادِي[1]، قرأ برواية حمزة، واختيار خلف، على إِدريس الحدَّاد، وأَقرأَ بهما.

ومحمد بن يعقوب التيمي[2]، قرأَ برواية يعقوب على محمد بن وهب الثَّقفي[3]، عن رَوْحٍ[4]، وأَقرأ بها.

وإِبراهيم بن[5] عبدالرزاق الأَنطاكي[6]، قرأَ برواية يعقوب، وأَقرأ بها، وأَلَّف كتابًا في القراءات الثمان.

وأبو بكر محمد بن الحسن النَّقَّاش[7]، قرأَ برواية يعقوب على أَبي بكر التَّمَّار، والزُّبير بن أَحمد[8]، عن رُوَيْسٍ، عنه، وأَقرأَ بها.

وأَبو بكر محمد بن الجُلَنْدَا[9]، قرأَ برواية يعقوب على التَّمَّار، وأَقرأ بها.

وأَبو بكر بن مقسم[10]، قرأَ باختيار خلف على إِدريس.

---

(١) «المعرفة»: (١/ ٣٥٥)، و«الغاية»: (١/ ٤٤).
(٢) «المعرفة»: (١/ ٣٥٧)، و«الغاية»: (٢/ ٢٨٢).
(٣) «المعرفة»: (١/ ٣١٤)، و«الغاية»: (٢/ ٢٧٦).
(٤) رَوْح بن عبدالمؤمن أبو الحسن البصري.
«المعرفة»: (١/ ٢٥٣)، و«الغاية»: (١/ ٢٨٥).
(٥) سقطت من (ب) و(ت).
(٦) «المعرفة»: (١/ ٣٥٨)، و«الغاية»: (١/ ١٦).
(٧) تحرفت في (ب) إلى «النفاي».
وانظر: «المعرفة»: (١/ ٣٦٨)، و«الغاية»: (٢/ ١١٩).
(٨) «المعرفة»: (١/ ٣٢٥)، و«الغاية»: (١/ ٢٩٢).
(٩) «المعرفة»: (١/ ٣٨١)، و«الغاية»: (٢/ ٢٠١).
(١٠) «المعرفة»: (١/ ٣٨٣)، و«الغاية»: (٢/ ١٢٣).

وأَبو طاهر ابن أَبي هاشم[1]، قرأ برواية يعقوب على التمَّار، وأَقرأَ بها.

وهبة الله بن جعفر[2]، قرأَ برواية أَبي جعفر على أَبيه جعفر بن الهيثم[3]، وبرواية يعقوب على أَحمد بن يحيى بن الوكيل[4]، عن رَوْح، عنه، وعلى عليِّ بن أَحمد الجُلاَّب[5]، عن زيد ابن أَخي يعقوب[6]، عنه، وأَقرأ بهما.

وأَبو العبَّاس الحسن بن سعيد المطَّوِّعي[7]، قرأَ باختيار خَلَف على إِدريس،[8] [9] ولأَبي جعفر ويعقوب، وأَقرأَ بذلك[9].

ومحمد بن عبدالله بن محمد بن مُرَّة[10]، قرأَ باختيار خلف على إِسحاق الورَّاق[11]، وابن تازَك[12] عنه، وأَقرأَ به.

---

(١) «المعرفة»: (١/ ٣٨٩)، و«الغاية»: (١/ ٤٧٥).

(٢) «المعرفة»: (١/ ٣٩٢)، و«الغاية»: (٢/ ٣٥٠).

(٣) (ب): «الهيثي»! وهو تحريف.

وهو: جعفر بن محمد بن الهيثم أبو جعفر البغدادي، «الغاية»: (١/ ١٩٧).

(٤) «الغاية»: (١/ ١٤٧).

(٥) «الغاية»: (١/ ٥٢٠).

(٦) «الغاية»: (١/ ٢٩٦).

(٧) «المعرفة»: (١/ ٣٩٧)، و«الغاية»: (١/ ٢١٣).

(٨) (ت) و(ب): «وأقرأ به».

(٩) ما بينهما ساقط من (ب) و(ت).

(١٠) (ت) و(ب): «ومحمد بن أبي مرّة».

«المعرفة»: (١/ ٤٠٤)، و«الغاية»: (٢/ ١٨٦).

(١١) «الغاية»: (١/ ١٥٥)، وهو ورّاق خلف.

(١٢) كذا في «الأصل» و(ت)، وفي «الغاية»: «نازك، ويُقال ابن نيزك»، وهو: =

وأَبو القاسم عبدالله بن الحسن النخَّاس[1] ـ بالخاء المعجمة[2] ـ قرأَ برواية يعقوب على التّمار، وأَقرأَ بها.

ومحمد بن أَحمد بن الشَّنَبُوذي[3]، قرأَ برواية يعقوب على التمار، وأَقرأَ بها، وقرأَ برواية أَبي جعفر، على محمد بن أحمد الرازي[4]، وأَقرأَ بها.

وأَبو أَحمد عبدالله السَّامرّي[5]، قرأَ برواية يعقوب على التَّمَّار، وأقرأ بها.

وأَحمد بن عثمان بن شَبِيْب[6]، قرأ برواية أَبي جعفر على الفَضْل ابن شَاذَان[7]، وأَقرأَ بها.

وأَبو العبَّاس أَحمد بن محمد بن عبدالصمد الرَّازي[8]، قرأ برواية أَبي جعفر على[9] الفضل، وأقرأ بها.

= علي بن محمد بن الحسين الطوسي.
«الغاية»: (١/ ٥٦٧).

(١) «المعرفة»: (١/ ٤٠٤)، و«الغاية»: (١/ ٤١٤).

(٢) «بالخاء المعجمة» ليست في (ب) و(ت).

(٣) (ب): «الشنبوذ»، ونُسِب: الشنبوذي لكثرة ملازمته لابن شنبوذ.
«المعرفة»: (١/ ٤١٩)، و«الغاية»: (٢/ ٥٠).

(٤) «الغاية»: (٢/ ٩٠).

(٥) «المعرفة»: (١/ ٤١٤)، و«الغاية»: (١/ ٤١٥).

(٦) «المعرفة»: (١/ ٣٣٩)، و«الغاية»: (١/ ١٢٣).

(٧) «المعرفة»: (١/ ٢٨١)، و«الغاية»: (٢/ ١٠).

(٨) «المعرفة»: (١/ ٣٧٧)، و«الغاية»: (١/ ١١٨).

(٩) تحرّفت في (ب).

٣٣ / ب ومحمَّد بن فيروز[١]، قرأ برواية يعقوب/ على التَّمَّار، وأَقرأ بها.

وأَبو بكر محمد بن أَحمد بن هارون الرَّازي، قرأ برواية أبي جعفر على الفضل بن شاذان، وأَقرأَ بها.

وعلي بن الحسين الغَضَايري[٢]، قرأ برواية يعقوب على محمَّد بن يعقوب المعدَّل[٣]، وبرواية أبي جعفر على[٤] ابن شنبوذ عن العُمَرِيّ، وعلى التَّمَّار، وأَقرأَ بهما.

وصالح بن مسلم الرَّازي[٥]، قرأ برواية أبي جعفر على ابن شاذان، وأَقرأَ بها.

وأَحمد بن اليقطيني[٦]، قرأ برواية يعقوب على التمَّار، وأَقرأ بها.

وأَبو الحسن أحمد بن عثمان[٧]، قرأ باختيار خَلَف على إدريس، وأَقرأَ به.

ومحمَّد بن عبيدالله الرَّازي[٨]، قرأ برواية يعقوب على

---

(١) تحرفت في (ب) إلى: «وبروز»!.
وفي هامش «الأصل»: «هو محمد بن محمد بن فيروز» اهـ.
انظر: «المعرفة»: (١/ ٤٢٥)، و«الغاية»: (٢/ ٢٤٧).
(٢) «المعرفة»: (١/ ٤٢٢)، و«الغاية»: (١/ ٥٣٤).
(٣) «المعرفة»: (١/ ٣٥٧)، و«الغاية»: (٢/ ٢٨٢).
(٤) (ت) و(ب): «عن»!.
(٥) «الغاية»: (١/ ٣٣٥).
(٦) «الغاية»: (١/ ١٢١).
(٧) «المعرفة»: (١/ ٣٦٦)، و«الغاية»: (١/ ٧٩).
(٨) «المعرفة»: (١/ ٣٧٨)، و«الغاية»: (٢/ ١٩٤).

الكِلابذي[1]، عن أبي حاتم عنه، وأَقرأ بها.

وعبيدالله[2] بن عبدالرحمن بن عيسى[3]، قرأ برواية يعقوب على ابن الجهم[4]، عن الوليد عنه.

وأَبو حفص عمر بن فايد الحُميدي[5]، قرأ باختيار خَلَف على إدريس، وأَقرأَ به.

وأَحمد بن حرب المعدّل[6]، قرأ برواية يعقوب على ابن وَهْب[7]، عن رَوْح، وأقرأ بها.

ومحمد بن عيسى المقري[8]، قرأ برواية أبي جعفر على سليمان بن داود الهاشمي[9]، عن إسماعيل بن جعفر[10]، عن ابن جمَّازٍ عنه، وأَقرأ بها.

---

(١) هو: إبراهيم بن حُميد، «الغاية»: (١/ ١٣).

(٢) (ب): «عبدالله»، وهو خطأ.

(٣) «الغاية»: (١/ ٤٨٨).

(٤) هو: محمد بن الجهم بن هارون السِّمَّري، «الغاية»: (٢/ ١١٣).

(٥) «الغاية»: (١/ ٥٩٥).

(٦) «الغاية»: (١/ ٤٥).
لكن قال في «الغاية»: «وليس بالمعدّل الذي قرأ على محمد بن وهب... كما توهَّمه ابن سوَّار فإن ذلك محمد بن يعقوب» اهـ.

(٧) هو: محمد بن وهب بن يحيى الثقفي، «المعرفة»: (١/ ٣١٤)، و«الغاية»: (٢/ ٢٧٦).

(٨) «المعرفة»: (١/ ٢٦٣)، و«الغاية»: (٢/ ٢٢٣).

(٩) «الغاية»: (١/ ٣١٣).

(١٠) «المعرفة»: (١/ ١٤٦)، و«الغاية»: (١/ ١٦٣).

وعبدالعزيز بن الشَّوكيّة[1]، قرأ باختيار خلف على إدريس، وأقرأ به.

ومحمَّد بن أَحمد بن السَّقطي[2]، قرأ برواية يعقوب على إبراهيم ابن ميمون[3]، عن المنهال بن شاذان[4] عنه، وأَقرأ بها.

وإبراهيم بن عبدالرّزّاق الأنطاكي[5]، قرأ برواية يعقوب على عَلِيّ ابن الحسن الأزدي[6]، عن داود بن أبي سالم[7] عنه، وأقرأ بها.

وإبراهيم بن محمد بن غيلان[8]، قرأ بالاختيار على إدريس، وأقرأ به.

وعبيدالله بن نافع العنبري[9]، قرأَ برواية يعقوب على إبراهيم بن خالد[10]، عن خاله أَحمد بن محمد بن بُكير[11] عنه.

والحُسين بن عليّ بن حمَّاد [الجَمَّال][12]، قرأ برواية أَبي جعفر

---

(١) «الغاية»: (١/ ٣٩٣)، وفيها: «ابن الشوكة»، وفي (ب): «ابن الشوكته».
(٢) «الغاية»: (٢/ ٦٩)، وفيه «السفطي»، وهو خطأ، وانظر: «الغاية»: (١/ ٢٨).
(٣) «الغاية»: (١/ ٢٨).
(٤) «الغاية»: (٢/ ٣١٥).
(٥) «المعرفة»: (١/ ٣٥٨)، و«الغاية»: (١/ ١٦).
(٦) «الغاية»: (١/ ٥٢٩).
(٧) «الغاية»: (١/ ٢٧٩).
(٨) «الغاية»: (١/ ٢٦).
(٩) «المعرفة»: (١/ ٤٢٦)، و«الغاية»: (١/ ٤٩٤).
(١٠) «الغاية»: (١/ ١٣ ـ ١٤).
(١١) ويُنسب إلى جده، «الغاية»: (١/ ٤١، ١٠٨).
(١٢) في «الأصل»: «الحمال» بالحاء المهملة، وعليها علامة الإهمال، وفي (ب) و(ت)، ومصادر الترجمة «الجمال» بالمعجمة، وقيّدها ابن الجزري بقوله: «بالجيم». =

على سليمان بن داود الهاشمي، وأقرأ بها.

والقاسم بن زكريا المقرىء[1]، قرأ برواية أبي جعفر على الدُّوْرِي[2]، عن إسماعيل[3]، وأَقرأَ بها.

والحسن بن العبَّاس الجمَّال[4]، قرأ برواية يعقوب على الحُلْوَاني[5]، عن عبدالله بن بحر[6] السَّاجي[7] عنه، وأَقرأَ بها.

وعبدالله بن أَحمد السّلمي[8]، قرأ باختيار خَلَفٍ على إدريس، وأقرأ به.

ومحمد بن بَدْر النَّفَّاح[9]، قرأ برواية أَبي جعفر على الدوري، وأقرأ بها.

وجعفر بن الصبّاح[10]، قرأ برواية أبي جعفر على الدوري، وأقرأ بها.

= انظر: «المعرفة»: (١/ ٢٨٤)، و«الغاية»: (١/ ٢٤٤).

(١) «المعرفة»: (١/ ٢٨٨)، و«الغاية»: (٢/ ١٧).

(٢) «المعرفة»: (١/ ٢٢٠)، و«الغاية»: (١/ ٢٥٥).

(٣) «المعرفة»: (١/ ١٤٦)، و«الغاية»: (١/ ١٦٣).

(٤) «المعرفة»: (١/ ٢٨٢)، و«الغاية»: (١/ ٢١٦).

(٥) «المعرفة»: (١/ ٢٦١)، و«الغاية»: (١/ ١٤٩).

(٦) في هامش الأصل: «لعله يحيى»، والصواب ماهو مثبت.

(٧) «الغاية»: (١/ ٤١١).

(٨) «الغاية»: (١/ ٤٠٧).

(٩) «المعرفة»: (١/ ٢٩٥)، و«الغاية»: (٢/ ٢٤٢).

(١٠) «المعرفة»: (١/ ٢٩٤)، و«الغاية»: (١/ ١٩٢).

والحسن بن مالك[1]، قرأ برواية أبي جعفر على [2] داود بن أَحمد التورسي[3]، عن نافع عنه، وأقرأ بها.

وعمر بن حفص المسجدي[4]، قرأ برواية أَبي جعفر على[2] الكسائي، عن إِسماعيل، وقرأ بها ـ أَيضًا ـ المسجديُّ على[5] قتيبةَ[6] على سليمان بن جمَّاز، وأَقرأ بها.

و[محمد بن][7] عبدالله بن فُلَيح[8]، قرأَ برواية أبي جعفر على أَبيه[9] عن قالون، وأقرأَ بها.

ومحمد بن إِبراهيم النحوي[10]، قرأ برواية يعقوب على التَّمَّار، وأَقرأَ بها.

---

(١) «الغاية»: (١/ ٢٢٩).

(٢) مابينهما ساقط من (ب).

(٣) «الغاية»: (١/ ٢٧٩). وقال: لا أعرفه.

(٤) «الغاية»: (١/ ٥٩١).

(٥) كذا في الموضعين، ووضع عليها في الأصل علامة «ط»، والمعنى: قرأ قتيبة قراءته على سليمان بن جمَّاز.

(٦) ابن مهران الأصبهاني، أخذ عن الكسائي ـ وقيل إن الكسائي قرأ عليه ـ وسليمان بن مسلم بن جمَّاز، ت (بضع ومئتين).

(٧) زيادة متعينة، لأنّ محمدًا هو الذي قرأ على أبيه عبدالله بن فُليح، وأبو عبدالله قرأ على قالون، أما فليح؛ فلا وجود له في القرَّاء، وانظر الإحالات التالية.

(٨) «الغاية»: (٢/ ١٨٣).

(٩) «الغاية»: (١/ ٤٤١) ووقع فيه: «فيلح»! فليُصحح.

(١٠) «الغاية»: (٢/ ٤٩).

وحمزة بن علي[1] قرأ برواية يعقوب على إسماعيل[2] عن رَوْح/ ، ٣٤ / أ
وأَقرأ بها.

وعبيدالله بن عبدالرحمن السُّكري[3]، قرأ برواية يعقوب علىٰ ابن الجَهْم عن الوليد عنه، وأقرأ بها.

وأبو بكر محمَّد بن محمَّد بن مَرثد التميمي[4]، قرأ برواية يعقوب على محمد بن إسحاق البخاري[5]، عن جماعةٍ عنه، وأقرأ بها.

فهذا ما حضرني الآن من ذِكْرِ من كان معاصرًا لابن مجاهدٍ، وفيهم من تأخَّرَت وفاتُه بعده بكثير، وبعضهم قرأ على بعضٍ، لكن يلحق بالطبقة لشيوخٍ أُخَر.

* * *

---

(١) «الغاية»: (١/ ٢٦٤)، وفيه: «قال الحافظ أبو العلاء الهَمَذَاني: والصواب أنه قرأ على محمد بن وهب، وقرأ ابن وهبٍ على رَوْح، ولا نعرف إسماعيل هذا أبدًا» اهـ.

(٢) لا يُعرف، وانظر التعليق السابق.

(٣) «الغاية»: (١/ ٤٨٨).

(٤) في هامش الأصل مانَصُّه: «لعله محمد بن أحمد بن مرشد، ويُعْرف بابن الزرز، دمشقي، أخذ القراءة عرضًا عن هارون بن موسى الأخفش، قبل سنة (٣٩٠)، وروى عنه عرضًا عبدالباقي بن الحسن (في الأصل: عبدالحسن! وهو سبق قلم).

أقول: لا وجود لمحمد بن محمد بن مرثد! والصواب ماذكره المحشِّي، وانظر: «الغاية»: (٢/ ٨٨).

(٥) «الغاية»: (٢/ ٩٩ ـ ١٠٠).

«الطَّبَقَةُ الثَّانِيَةُ»

وهم من قرأ على هؤلاء، منهم:

أبو بكر محمد بن أَحمد الدَّاجُوني[1]، وأحمد بن [2]محمد التُّسْتَري[3]، ومحمد بن أحمد بن الفتح الحنبلي[4]، وأَبو علي أحمد بن محمد الأصفهاني[5]، وأَحمد بن جعفر[2] الأصفهاني[6]، وأحمد بن سهل بن الطَّيَّان[7]، وأبو بكر ابن عبدالوهَّاب[8]، وبِشر بن الجَهْم[9]، وزيد بن علي بن أبي بلال الكوفي[10]، ومحمد بن عبدالله بن أَشته[11]، وعلي بن محمد بن خُشْنَام[12]، وعليّ

---

(١) «المعرفة»: (١/ ٣٣٧)، و«الغاية»: (٢/ ٧٧).

(٢) مابينهما ساقط من (ب).

(٣) «المعرفة»: (١/ ٤٢٤)، و«الغاية»: (١/ ١٢٣).

(٤) «الغاية»: (٢/ ٧٩).

(٥) «المعرفة»: (١/ ٤٧٣)، و«الغاية»: (١/ ١٠١).
ويقال: أصبهاني وأصفهاني، بفتح الهمزة وكسرها، والفتح أشهر.

(٦) أحمد بن جعفر جماعة، لم أجد من لقب بالأصبهاني في هذه الطبقة.
أقول: ولعله محمد بن جعفر الأصبهاني، المترجم في «الغاية»: (٢/ ١١٢).

(٧) «الغاية»: (١/ ٦١).

(٨) هو: محمد بن أحمد بن عبدالوهاب أبو بكر السُّلمي. «المعرفة»: (١/ ٣٩٣)، و«الغاية»: (٢/ ٦٩).

(٩) «المعرفة»: (١/ ٢٦٨)، و«الغاية»: (١/ ١٧٦).

(١٠) «المعرفة»: (١/ ٣٩١)، و«الغاية»: (١/ ٢٩٨).

(١١) «المعرفة»: (١/ ٤٠٠)، و«الغاية»: (٢/ ١٨٤).

(١٢) «المعرفة»: (١/ ٤٢٢)، و«الغاية»: (١/ ٥٦٢).

ابن محمد الزاهد بن أَبُولَة[1]، وأحمد بن الخضر السُّوْسَنْجردي[2]، والحسن ابن عبدالله الصالح[3]، ومحمّد بن علي الرّفا[4]، وأَبو بكر محمد بن أحمد البَاهِلي النَّجار[5]، وإبراهيم بن أحمد الطَّبريّ[6]، وعليّ بن محمد العلاَّف[7]، وبَكْر بن شَاذَان[8]، وأبو الحسن الحَمَّامي[9]، وعلي بن إبراهيم الجُوْرَدَكي[10]، وأحمد بن عبدالله السُّرَمُرائي[11]، وعبدالسلام بن الحسين البَصْري[12]، ومحمّد بن إلياس بن عليّ[13]، وجعفر بن عبدالله السَّامرّي[14]، وإبراهيم بن أحمد المرْوَزيّ[15]، وأَحمد بن عبدالرحمن الأنْطَاكي[16]، و[أحمد بن] محمَّد بن يَزْدة الملنجي[17]، وإبراهيم

---

(١) «الغاية»: (١/ ٥٧١).

(٢) «المعرفة»: (١/ ٤٦٠)، و«الغاية»: (١/ ٧٣).

(٣) «المعرفة»: (١/ ٤٢٨)، و«الغاية»: (١/ ٢١٨).

(٤) «الغاية»: (٢/ ٢٠٣).

(٥) «المعرفة»: (١/ ٤٢٦)، و«الغاية»: (٢/ ٧٦).

(٦) «المعرفة»: (١/ ٤٥٣)، و«الغاية»: (١/ ٥).

(٧) «المعرفة»: (١/ ٤٥٩)، و«الغاية»: (١/ ٥٧٧).

(٨) «المعرفة»: (١/ ٤٦٩)، و«الغاية»: (١/ ١٧٨).

(٩) «المعرفة»: (١/ ٤٧٦)، و«الغاية»: (١/ ٥٢١).

(١٠) لعله مافي «الغاية»: (١/ ٥٢٥). وهو: علي بن أحمد الجوردكي.

(١١) لم أجده.

(١٢) «المعرفة»: (١/ ٤٧٨)، و«الغاية»: (١/ ٣٨٥).

(١٣) «الغاية»: (٢/ ١٠٢).

(١٤) «الغاية»: (١/ ١٩٥).

(١٥) «الغاية»: (١/ ٧).

(١٦) «الغاية»: (١/ ٦٧).

(١٧) في الأصول: «محمد بن يزده. . . » والتصويب من «الغاية»: (١/ ١١٠)، =

الأُبُلّي[1] الحاجّي[2]، وأَحمد بن عبدالله الجُبّي[3]، وعليّ بن إسماعيل البصري القطّان[4]، وأحمد بن عثمان بن بُوْيان[5]، ومحمد بن أَحمد الباهلي النَّجّار[6]، وأحمد بن الصَّقْر المنبجي[7]، وعلي بن أَحمد القَزْويني[8]، وعلي ابن زُهَير[9]، ومحمد بن يوسف الحِرْتكيّ[10]، والمُعَافَىٰ بن زكريا النَّهرواني[11]، وأَحمد بن الحسين بن مِهْران[12]، وعليّ بن عمر الدَّارقطني[13]، وعبدالمنعم ابن غَلْبون[14]، ومحمد بن عبدالله المؤدِّب[15]، وأَبو محمد الحسن بن محمد بن الفحّام[16]، وعبدالباقي بن الحسن السَّقّا[17]، وإبراهيم بن

= وقلبه الهذلي فسمّاه: محمد بن أحمد...

(١) في «الغاية»: «الإربلي».

(٢) «الغاية»: (١/ ٩).

(٣) «المعرفة»: (١/ ٤٢٣)، و«الغاية»: (١/ ٧٢)، وتحرف فيه إلى: «الجبني».

(٤) «المعرفة»: (١/ ٤٢٧)، و«الغاية»: (١/ ٥٢٦).

(٥) «المعرفة»: (١/ ٣٦٦)، و«الغاية»: (١/ ٧٩).

(٦) كرره المؤلف.

(٧) «المعرفة»: (١/ ٤٢١)، و«الغاية»: (١/ ٦٣).

(٨) «المعرفة»: (١/ ٤٢٨)، و«الغاية»: (١/ ٥١٩).

(٩) «المعرفة»: (١/ ٤٣٠)، و«الغاية»: (١/ ٥٤٣).

(١٠) «المعرفة»: (١/ ٤٣٧)، و«الغاية»: (٢/ ٢٨٨).

(١١) «المعرفة»: (١/ ٤٢٩)، و«الغاية»: (٢/ ٣٠٢).

(١٢) «المعرفة»: (١/ ٤٣٨)، و«الغاية»: (١/ ٤٩).

(١٣) «المعرفة»: (١/ ٤٤١)، و«الغاية»: (١/ ٥٥٨)، وترجمته شهيرة.

(١٤) «المعرفة»: (١/ ٤٥٠)، و«الغاية»: (١/ ٤٧٠).

(١٥) «الغاية»: (٢/ ١٩٠).

(١٦) «المعرفة»: (١/ ٤٧٠)، و«الغاية»: (١/ ٢٣٢).

(١٧) «المعرفة»: (١/ ٤٥٢)، و«الغاية»: (١/ ٣٥٦).

أحمد الطَّبَريّ[1]، والفَرَج بن محمد قاضي تكْرِيت[2]، ومنصور بن محمَّد الورَّاق[3].

* * *

(١) «المعرفة»: (١/ ٤٥٣)، و«الغاية»: (١/ ٥).
(٢) «المعرفة»: (١/ ٤٥٨)، و«الغاية»: (٢/ ٨).
(٣) «المعرفة»: (١/ ٤٥٦)، و«الغاية»: (٢/ ٣١٤).

«الطَّبَقَةُ الثَّالِثَةُ»

عبدالملك بن بكران النهرواني[1]، والحسين بن علي الرُّهاوي[2]، وأبو علي الحسن بن علي الأهوازي[3]، ومحمد بن نزار التكريتي[4]، وأحمد بن عبدالكريم الشينيزي[5]، وأبو عبدالله محمد بن عبدالله بن البَيِّع الحاكم[6]، وعليّ بن جعفر السعيدي[7]، ومحمد بن أَحمد بن الفحَّام[8]، وأحمد بن محمد الأصبهاني[9]، وأبو الحسن طاهر بن غلبون[10]، وعبدالعزيز بن جعفر بن خُوَاسْتي[11]، وعبيدالله بن عمر المَصَاحِفِيّ[12]، و[الحسن][13] بن سليمان النَّافِعِي[14]، وعليّ بن

---

(١) «المعرفة»: (١/ ٤٦٩)، و«الغاية»: (١/ ٤٦٧).
(٢) «المعرفة»: (٢/ ٥٧٧)، و«الغاية»: (١/ ٢٤٥).
(٣) تقدّم.
(٤) «الغاية»: (٢/ ٢٦٩).
(٥) «الغاية»: (١/ ٧٠).
(٦) صاحب «المستدرك»، ترجمته شهيرة. انظر: «السير»: (١٧/ ١٦٢).
(٧) «المعرفة»: (١/ ٤٦٨)، و«الغاية»: (١/ ٥٢٩).
(٨) «المعرفة»: (١/ ٤٧١)، و«الغاية»: (٢/ ٨٣).
(٩) «المعرفة»: (١/ ٤٧٣)، و«الغاية»: (١/ ١٠١).
(١٠) «المعرفة»: (١/ ٤٦٧)، و«الغاية»: (١/ ٣٣٩).
(١١) «المعرفة»: (١/ ٤٧٤)، و«الغاية»: (١/ ٣٩٢).
(١٢) «المعرفة»: (١/ ٤٧٥)، و«الغاية»: (١/ ٤٩٠).
(١٣) في الأصل: «الحسين»، والتصويب من (ت) و(ب)، ومصادر الترجمة.
(١٤) «المعرفة»: (١/ ٤٧٨)، و«الغاية»: (١/ ٢١٥).

محمد الخبَّازي[1]، وهبة الله بن سَلاَمَة البغدادي[2]، وأبو الفتح فارس بن أحمد المقرىء[3]، وأبو نصر منصور بن أحمد العِرَاقي[4]، ومحمد بن إبراهيم الإلْبِيْري[5]، وموسى بن عيسى [الفاسيّ][6]، وعليّ بن يوسف بن معروف[7]، وأبو جعفر المغازلي[8]، ومحمد بن أحمد/ الكسائي[9]، ٣٤ / ب
والقاضي أبو العلاء محمد بن عليّ الواسطي[10]، و[الحسن][11] بن مُلاَعِب الحلبي[12]، وعبدالملك بن عَبْدويه العَطَّار[13]، وأبو القاسم عليّ بن محمد الزَّيْدي[14]، و[عبدالله][15] بن محمد الأَصبهاني العطَّار[16]، وأحمد بن

---

(١) «المعرفة»: (١/ ٤٨٠)، و«الغاية»: (١/ ٥٧٧).
(٢) «المعرفة»: (٢/ ٥٧٦)، و«الغاية»: (٢/ ٣٥١).
(٣) «المعرفة»: (٢/ ٥٧٣)، و«الغاية»: (٢/ ٥).
(٤) «المعرفة»: (٢/ ٥٨٣)، و«الغاية»: (٢/ ٣١١).
(٥) «المعرفة»: (٢/ ٥٨٩)، و«الغاية»: (٢/ ٤٧).
(٦) «المعرفة»: (٢/ ٥٩٠)، و«الغاية»: (٢/ ٣٢١).
ووقع في (أ، ب): «الناسي»! والتصويب من (ت) والمصادر.
(٧) لم أجده.
(٨) هو: محمد بن جعفر بن محمد التميمي الصابوني أبو جعفر، «المعرفة»: (١/ ٣٩٣)، و«الغاية»: (٢/ ١١٢).
(٩) «المعرفة»: (١/ ٣٦٧)، و«الغاية»: (٢/ ٦١).
(١٠) «المعرفة»: (٢/ ٥٩٣)، و«الغاية»: (٢/ ١٩٩).
(١١) في الأصل: «الحسين»، والتصويب من (ت) و(ب) والمصادر.
(١٢) «المعرفة»: (٢/ ٥٩١)، و«الغاية»: (١/ ٢٣٤).
(١٣) «المعرفة»: (٢/ ٥٩٨)، و«الغاية»: (١/ ٤٦٨).
(١٤) «المعرفة»: (٢/ ٥٩٥)، و«الغاية»: (١/ ٥٧٢).
(١٥) في الأصل: «عبيدالله» والتصويب من (ت) و(ب) والمصادر.
(١٦) «المعرفة»: (٢/ ٥٩٨)، و«الغاية»: (١/ ٤٤٧).

محمد القَنْطَري[1]، وأبو الوفاء مهدي بن طَرَارَا[2]، ومسافر بن الطيِّب الزاهِد[3]، ورشأ بن نظيف[4]، وتاج الأئمة أحمد بن عليّ المصري[5]، وأبو القاسم عليّ بن أحمد البُستي[6]، وسعيد بن محمد الحيري[7]، وعبدالوهَّاب ابن علي الملحمي[8]، وأحمد بن مسرور[9]، ومحمد بن عمر النَّهاوَندي[10]، وأبو القاسم طاهر بن عليّ الصَّيرفي[11]، ومحمد بن الحسين الكَارَزيني[12]، ومحمد بن جعفر الخُزَاعي[13]، والحسن بن عليّ العطار الأقرع[14]، وأبو الفتح عبدالواحد بن شِيْطَا[15]، و[الحسن][16] بن أبي الفضل الشَّرْمَقَاني[17]،

---

(١) «المعرفة»: (٢/ ٦٠٣)، و«الغاية»: (١/ ١٣٦).
(٢) «المعرفة»: (٢/ ٦٠٨)، و«الغاية»: (٢/ ٣١٥).
(٣) «المعرفة»: (٢/ ٦٠٩)، و«الغاية»: (٢/ ٢٩٣).
(٤) «المعرفة»: (٢/ ٦١٠)، و«الغاية»: (١/ ٢٨٤).
(٥) «المعرفة»: (٢/ ٦١٥)، و«الغاية»: (١/ ٨٩).
(٦) لم أجده.
(٧) لم أجده.
(٨) «المعرفة»: (٢/ ٦٠٦)، و«الغاية»: (١/ ٤٧٩)، وفيه: «الملجمي» بالجيم! وهو خطأ.
(٩) «المعرفة»: (٢/ ٦٣٠)، و«الغاية»: (١/ ١٣٧).
(١٠) «الغاية»: (٢/ ٢١٧).
(١١) «الغاية»: (١/ ٣٤١)، وفيه: «الصدفي».
(١٢) «المعرفة»: (٢/ ٦٠٥)، و«الغاية»: (٢/ ١٣٢).
(١٣) «المعرفة»: (٢/ ٥٧٤)، و«الغاية»: (٢/ ١٠٩).
(١٤) «المعرفة»: (٢/ ٦٢٩)، و«الغاية»: (١/ ٢٢٤).
(١٥) «المعرفة»: (٢/ ٦٣١)، و«الغاية»: (١/ ٤٧٣).
(١٦) في الأصل: «الحسين»، والتصويب من (ت) و(ب) والمصادر.
(١٧) «المعرفة»: (٢/ ٦٢٨)، و«الغاية»: (١/ ٢٢٧).

ومحمد بن جعفر الأُشناني[1]، والحسن بن إبراهيم الحافظ[2]، وعليٌّ ابن الحسن الرَّبَعي[3].

* * *

(١) «الغاية»: (٢/ ١١٢).
(٢) لم أجده.
(٣) «المعرفة»: (٢/ ٦٢٦)، و«الغاية»: (١/ ٥٣٢).

«الطَّبَقَةُ الرَّابِعَةُ»

محمد بن عبدالرحمن النَّهَاوَنْدي[1]، وأَبو عَمْرو الدَّاني[2]،[3] وأحمد ابن رضوان الصيدلاني[4]، وأَبو عليّ الحسن بن محمد المالكي[5]، ومحمد ابن أحمد القَزْويني[6]، وأحمد بن سعيد بن نفيس[7]، وأبو الفضل عبدالرحمن ابن أَحمد الرَّازي[8]، ونصر بن عبدالعزيز الفارسي[9]، وأَبو إِسحاق بن غالب المالكي[10]، وعبدالله بن شَبِيْب[11]، وعلي بن محمد بن فارس الخيَّاط[12]، وعبدالباقي بن فارس بن أحمد[13]، وأبو الحسن عليّ بن العجمي[14]،

---

(١) «الغاية»: (٢/ ١٦٩).

(٢) تقدم.

(٣) بعده في (ت) و(ب) وبعض النسخ: «عبدالملك بن عبدويه»!! وهذا تقدّم (ص/ ١٢٩).

(٤) «الغاية»: (١/ ٥٤).

(٥) «المعرفة»: (٢/ ٦٠٤)، و«الغاية»: (١/ ٢٣٠).

(٦) «المعرفة»: (٢/ ٦٣٢)، و«الغاية»: (٢/ ٧٥).

(٧) «المعرفة»: (٢/ ٦٣٣)، و«الغاية»: (١/ ٥٦).

(٨) «المعرفة»: (٢/ ٦٣٤)، و«الغاية»: (١/ ٣٦١).

(٩) «المعرفة»: (٢/ ٦٣٩)، و«الغاية»: (٢/ ٣٣٦).

(١٠) «الغاية»: (١/ ١٠)، وهو: إبراهيم بن إسماعيل.

(١١) «المعرفة»: (٢/ ٦٤١)، و«الغاية»: (١/ ٤٢٢).

(١٢) «المعرفة»: (٢/ ٦٤٠)، و«الغاية»: (١/ ٥٧٣).

(١٣) «المعرفة»: (٢/ ٦٤٣)، و«الغاية»: (١/ ٣٥٧).

(١٤) «المعرفة»: (٢/ ٦٤٣)، و«الغاية»: (١/ ٥٨٦).

وأحمد بن الفضل الباطرقاني[1]، ومحمد بن عليّ بن موسى الخيَّاط[2]، وأبو عليّ حسن ابن القاسم غُلَام الهرَّاس[3]، ومحمّد بن محمّد العُكْبَري[4]، وأحمد بن الحسين المقدسي[5]، وهبة الله بن الليث الأندلسي[6]، وعبدالسيد بن عَتَّاب[7]، وأبو بكر أحمد بن عمر السمرقندي[8]، وأحمد ابن محمّد الهروي[9]، ومحمد بن أحمد الرُّوْذباري[10]، ومحمّد بن عليّ الزنبيلي[11]، ومحمد بن أحمد النوجاباذي[12]، ونصر بن محمّد القُهندُزي[13]، وعلي بن أحمد بن حميد[14]، وعبدالله بن محمد الذَّارِع[15].

* * *

(١) «المعرفة»: (١/ ٦٤٦)، و«الغاية»: (١/ ٩٦).
(٢) «المعرفة»: (٢/ ٦٤٧)، و«الغاية»: (٢/ ٢٠٨).
(٣) «المعرفة»: (٢/ ٦٤٩)، و«الغاية»: (١/ ٢٢٨).
(٤) «المعرفة»: (٢/ ٦٥٨)، و«الغاية»: (٢/ ٢٥٨).
(٥) «المعرفة»: (٢/ ٦٦٨)، و«الغاية»: (١/ ٤٨).
(٦) «المعرفة»: (٢/ ٦٦٧)، و«الغاية»: (٢/ ٣٥٢).
(٧) «المعرفة»: (٢/ ٦٦٨)، و«الغاية»: (١/ ٣٨٧).
(٨) «المعرفة»: (٢/ ٦٧٥)، و«الغاية»: (١/ ٩٢).
(٩) «المعرفة»: (٢/ ٦٧٦)، و«الغاية»: (١/ ١٢٥).
(١٠) «المعرفة»: (٢/ ٦٧٩)، و«الغاية»: (٢/ ٩٠).
(١١) «الغاية»: (٢/ ٢١٤).
(١٢) «الغاية»: (٢/ ٩٣).
(١٣) كذا بالأصول! ولم أجده، ولعله منصور بن محمد، وقيل: منصور بن أحمد. انظر: «الغاية»: (٢/ ٣١٢، ٣١٣).
(١٤) «الغاية»: (١/ ٥٢٠).
(١٥) «الغاية»: (١/ ٤٥٠).

«الطَّبَقَةُ الخَامِسَةُ»

أبو القاسم الهذلي[1]، ورزق الله بن عبدالوهَّاب التميمي[2]، وأَبو طاهر بن سِوَار[3]، والشريف أبو الفضل عبدالقاهر بن عبدالسلام[4]، وثابت بن بُنْدَار[5]، وأبو بكر محمد بن عبدالله الحذَّاء[6]، وأحمد بن الحسين بن خيرون[7]، وأبو نصر أحمد بن عليّ الهاشمي[8]، وأبو الحسن أحمد بن عبدالقادر[9]، وعليّ بن عبدالرّحمن بن الجرَّاح[10]، وأبو مَعْشَر عبدالكريم الطَّبري[11]، وسُبَيْع بن المُسَلَّم الدِّمشقي[12]، وأبو غالب محمَّد بن عبدالواحد القزَّاز[13]، والحسن بن محمد

---

(١) تقدّم.

(٢) «المعرفة»: (٢/ ٦٧٠)، و«الغاية»: (١/ ٢٨٤).

(٣) «المعرفة»: (٢/ ٦٨٣)، و«الغاية»: (١/ ٨٦)، و«سِوَار» بكسر السين المهملة، بعدها واو مفتوحة خفيفة. انظر: «توضيح المشتبه»: (٥/ ٢٠٤).

(٤) «المعرفة»: (٢/ ٦٨٢)، و«الغاية»: (١/ ٣٩٩).

(٥) «المعرفة»: (١/ ٧٠٠)، و«الغاية»: (١/ ١٨٨).

(٦) لم أَعثر عليه!.

(٧) كذا في الأصول، وفي «الغاية»: (١/ ٤٦): «أحمد بن الحسن بن خيرون».

(٨) «المعرفة»: (٢/ ٦٧٦)، و«الغاية»: (١/ ٨٨).

(٩) «الغاية»: (١/ ٧٠)، لكن فيها: «أبو الحسين».

(١٠) «المعرفة»: (٢/ ٦٩٦)، و«الغاية»: (١/ ٥٤٨).

(١١) «المعرفة»: (٢/ ٦٦٠)، و«الغاية»: (١/ ٤٠١).

(١٢) «المعرفة»: (٢/ ٧٠٥)، و«الغاية»: (١/ ٣٠١).

(١٣) «المعرفة»: (٢/ ٧٠٨)، و«الغاية»: (٢/ ١٩٢).

الحداد[1]، وأَبو الوَفَاء عليّ بن عَقِيْل الحنبلي[2]، وأبو عبدالله محمد بن شُرَيح[3]، وعلي بن أَحمد بن كُرز[4]، ومحمد بن أحمد المروزي[5]، وأبو الفتح أحمد بن بابْشَاذ الجوهري[6]، وإبراهيم بن إسماعيل بن الخيَّاط[7]، وأبو داود سليمان بن نجاح الأمويّ[8]، و[محمد][9] بن أَحمد بن سعود الأنصاري[10]، وعبدالرّحمن بن عليّ[11] بن الدُّوش[12]، وعليّ بن أحمد المِصيني[13]، و/ عبدالوهاب بن محمّد الفَرَضي القرطبي[14]، وأحمد بن عبدالله بن طاووس[15]، وعتيق بن محمّد ٣٥ / أ

---

(١) «الغاية»: (١/ ٢٣٣)، واختلف في اسمه.

(٢) «الغاية»: (١/ ٥٥٦)، وترجمته شهيرة.

(٣) «المعرفة»: (٢/ ٦٥٨)، و«الغاية»: (٢/ ١٥٣).

(٤) «المعرفة»: (٢/ ٧٣٩)، و«الغاية»: (١/ ٥٢٣).

(٥) «المعرفة»: (٢/ ٦٦٦)، و«الغاية»: (٢/ ٧٢).

(٦) «الغاية»: (١/ ٤٠).

(٧) «الغاية»: (١/ ١٠).

(٨) «المعرفة»: (٢/ ٦٨٦)، و«الغاية»: (١/ ٣١٦).

(٩) في الأصل: «أحمد» والمثبت من (ت) و(ب) ومصادر الترجمة.

(١٠) «الغاية»: (٢/ ٦٣).

(١١) قال المؤلِّف في «الغاية»: (١/ ٣٧٥): «كذا وقع في كتاب أبي عبدالله الذهبي: (٢/ ٦٨٧)، ورأيته بخطه؛ فانقلب عليه، والصواب: علي بن عبدالرحمن بن أحمد، يأتي» اهـ وانظره: (١/ ٥٤٨).

(١٢) «المعرفة»: (٢/ ٦٨٧)، و«الغاية»: (١/ ٣٧٥، ٥٤٨).

(١٣) «المعرفة»: (٢/ ٦٨٨)، و«الغاية»: (١/ ٥٢١).

(١٤) «المعرفة»: (٢/ ٦٨٨)، و«الغاية»: (١/ ٤٨٢).

(١٥) «المعرفة»: (٢/ ٦٨٩)، و«الغاية»: (١/ ٧٤).

الرِّدائي[1]، ومحمد بن المفرّج البَطَلْيَوْسِي[2]، وسعيد بن عمر[3] الجزري[4]، والحسين بن محمّد السَّرَقُسطي[5]، وأبو منصور محمّد بن أَحمد الخيَّاط[6]، وأبو البركات محمد بن عبدالله الوكيل[7]، وأحمد بن أبي عَمْرو الدَّاني[8].

* * *

(١) «المعرفة»: (٢/ ٦٩٠)، و«الغاية»: (١/ ٥٠٠).
(٢) «المعرفة»: (٢/ ٦٩٠)، و«الغاية»: (٢/ ٢٦٥).
(٣) كذا في الأصول، في مصادر الترجمة: «عَمْرو»، وهو الصواب.
(٤) «المعرفة»: (٢/ ٦٩٧)، و«الغاية»: (١/ ٣٠٤).
(٥) «الغاية»: (١/ ٢٥٢).
(٦) «المعرفة»: (٢/ ٦٩٩)، و«الغاية»: (٢/ ٧٤).
(٧) «المعرفة»: (٢/ ٧٠١)، و«الغاية»: (٢/ ١٨٧).
(٨) «المعرفة»: (٢/ ٧٠٤)، و«الغاية»: (١/ ٨٠).

«الطَّبَقَةُ السَّادِسَةُ»

[أَحمد بن][1] عليّ بن بَدْرَان[2]، و[يحيى][3] بن عليّ بن الفرج الخَشَّاب[4]، وأبو الخير المبارك بن أحمد بن الحسين الغسَّال[5]، وخلف ابن إبراهيم بن النخَّاس[6]، وأبو العزّ محمّد بن الحسين القلانسي[7]، وأبو القاسم عبدالرحمن بن عتيق بن الفحّام[8]، وأبو ياسر محمّد بن عليّ الحمامي[9]، والحسن بن خلف بن بَلِّيمة[10]، وعبدالله بن أَبي الوفا العبسي[11]، وأَحمد بن عبدالجبار بن الطيوري[12]، ومكِّي بن أَحمد الحنبلي[13]،

---

(١) سقطت من الأصل، والمثبت من (ب) والمصادر.

(٢) «المعرفة»: (٢/ ٧٠٦)، و«الغاية»: (١/ ٨٤).

(٣) تحرّفت في الأصول، والتصويب من المصادر.

(٤) «المعرفة»: (٢/ ٧٠٥)، و«الغاية»: (٢/ ٣٧٥).

(٥) «المعرفة»: (٢/ ٧٠٩)، و«الغاية»: (٢/ ٤٠)، وفي المصادر: «المبارك بن الحسين بن أحمد. . . ».

(٦) «المعرفة»: (٢/ ٧١١)، و«الغاية»: (١/ ٢٧١)، وفي المصادر: «النخّاس» بالخاء، وفي الأصل عليها علامة الإهمال.

(٧) تقدَّم.

(٨) «المعرفة»: (٢/ ٧٢٢)، و«الغاية»: (١/ ٣٧٤).

(٩) «المعرفة»: (٢/ ٧١٣)، و«الغاية»: (٢/ ٢١٤).

(١٠) «المعرفة»: (٢/ ٧١٧)، و«الغاية»: (١/ ٢١١).

(١١) «الغاية»: (١/ ٤٦٣).

(١٢) «المعرفة»: (٢/ ٧٢١)، و«الغاية»: (١/ ٦٥).

(١٣) «المعرفة»: (٢/ ٧٢٨)، و«الغاية»: (٢/ ٣٠٨).

ومحمد بن نعم الخلف[1]، وعليّ بن عليّ بن شِيْران[2]، والحسين بن محمّد البارع[3]، والحسن بن محمّد الواعظ[4]، ومنصور بن الخير المالقي[5]، وأحمد بن محمد الجرميّ[6]، ومحمد بن الحسين المَزْرفي[7]، وعبدالله بن عمر بن العرجاء[8]، وهبة الله بن أحمد بن طاووس[9]، وأبو القاسم هبة الله بن الطبر[10]، ومحمد بن أحمد بن توبة[11]، والإمام أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي[12]، وأحمد بن ثعبان البكي[13]، وأبو بكر بن إبراهيم المحوّلي[14]، وأبو الفضل بن المهتدي بالله[15].

---

(١) «المعرفة»: (٢/ ٧٣٠)، و«الغاية»: (٢/ ٤٦).

(٢) «المعرفة»: (٢/ ٧٣٠)، و«الغاية»: (١/ ٥٥٧).

(٣) «المعرفة»: (٢/ ٧٣١)، و«الغاية»: (١/ ٢٥١).

(٤) لم أجده.

(٥) «الغاية»: (٢/ ٣١٢).

(٦) لم أجده، ولعله أحمد بن محمد الحريمي الظاهري.
«المعرفة»: (٢/ ٧٣٨)، و«الغاية»: (١/ ١١٨).

(٧) «المعرفة»: (٢/ ٧٤٥)، و«الغاية»: (٢/ ١٣١).

(٨) «المعرفة»: (٢/ ٦٩٨)، و«الغاية»: (١/ ٤٣٨).

(٩) «المعرفة»: (٢/ ٧٥١)، و«الغاية»: (٢/ ٣٤٩).

(١٠) «المعرفة»: (٢/ ٧٤٦)، و«الغاية»: (٢/ ٣٤٩).

(١١) «المعرفة»: (٢/ ٧٤٩)، و«الغاية»: (٢/ ٨٤).

(١٢) ترجمته شهيرة. انظر: «طبقات الشافعية»: (٧/ ٧٥)، و«سير النبلاء»: (١٩/ ٤٣٩).

(١٣) «المعرفة»: (٢/ ٧٧١)، و«الغاية»: (١/ ٤١).

(١٤) هو: محمد بن الخضر بن إبراهيم أبو بكر المحوّلي، «المعرفة»: (٢/ ٧٥٥)، و«الغاية»: (٢/ ١٣٧).

(١٥) واسمه: محمد بن عبدالله بن أحمد بن المهتدي بالله، «المعرفة»: (٢/ ٧٥٤)، و«الغاية»: (١/ ١٧٦).

«الطَّبَقَةُ السَّابِعَةُ»

أبو محمد عبدالله بن علي سِبْط الخيَّاط[1]، وأحمد بن الحسن بن العَالِمَة[2]، وعبدالكريم بن الحسن التَّكَكِي[3]، وعيسى بن حزم الغَافِقِي[4]، وأحمد بن خلف بن عيسون[5]، ومحمد بن علي التُّجِيبي الغرناطي[6]، ومحمّد بن عبدالله بن المهتدي بالله[7]، وأبو الكرم المبارك بن الحسن الشَّهْرَزُوري[8]، ومحمد بن الخضر المحوّلي[9]، وأحمد بن محمد المسيلي[10]، وأحمد بن محمد شَمُول[11]، وشُرَيح بن محمد بن شُرَيح[12]، وعليّ بن عبدالله بن ثابت[13]، ومحمد بن عبدالملك بن خيرون[14]،

---

(١) «المعرفة»: (٢/ ٧٦٣)، و«الغاية»: (١/ ٤٣٤).
(٢) «المعرفة»: (٢/ ٧٤٣)، و«الغاية»: (١/ ٤٧).
(٣) «المعرفة»: (٢/ ٧٣٦)، و«الغاية»: (١/ ٤٠٠).
(٤) «المعرفة»: (٢/ ٧٤٠)، و«الغاية»: (١/ ٦٠٨).
(٥) «المعرفة»: (٢/ ٧٤٤)، و«الغاية»: (١/ ٥٢).
(٦) «المعرفة»: (٢/ ٧٥٢)، و«الغاية»: (٢/ ٢٠٠).
(٧) تقدَّم في الطبقة التي قبلها، (ص/ ١٣٨).
(٨) «المعرفة»: (٢/ ٧٨١)، و«الغاية»: (٢/ ٣٨ ـ ٤٠).
(٩) «المعرفة»: (٢/ ٧٥٥)، و«الغاية»: (٢/ ١٣٧).
(١٠) «المعرفة»: (٢/ ٧٥٦)، و«الغاية»: (١/ ١١٥).
(١١) «المعرفة»: (٢/ ٧٥٨)، و«الغاية»: (١/ ١٠٩).
(١٢) «المعرفة»: (٢/ ٧٥٨)، و«الغاية»: (١/ ٣٢٤).
(١٣) «المعرفة»: (٢/ ٧٦١)، و«الغاية»: (١/ ٥٥٢).
(١٤) «المعرفة»: (٢/ ٧٦٢)، و«الغاية»: (٢/ ١٩٢).

ونصر بن الحسين بن الخبَّازة[1]، وعمر بن ظَفَر المغازلي[2]، ويحيى بن خلف بن الخُلوف[3]، وأحمد بن علي بن سَحْنُون[4]، ودَعْوَان بن عليّ الجُبِّي[5]، وعبدالرحيم بن محمد ابن الفَرَس[6]، وسهل بن محمد الحاجي[7]، ومحمد بن الحسن بن غُلَام الفَرَس[8]، ومحمد بن عبدالرحمن بن عظيمة[9]، ويوسف بن المبارك الخياط[10]، ومحمد بن منصور القَصْري[11]، وعلي ابن محمد بن هذيل[12]، وعبدالله بن خلف بن بقي[13]، ومسعود بن عبدالواحد بن الحصين[14]، وعبدالرحمن بن أَبي رجاء البلوي[15]، وعبدالوهاب بن محمد الصَّابوني[16]، وعلي بن الحسن بن الماسح[17]،

---

(١) «المعرفة»: (٢/ ٧٦٦)، و«الغاية»: (٢/ ٣٣٥).
(٢) «المعرفة»: (٢/ ٧٦٨)، و«الغاية»: (١/ ٥٩٣).
(٣) «المعرفة»: (٢/ ٧٦٩)، و«الغاية»: (٢/ ٣٦٩).
(٤) «المعرفة»: (٢/ ٧٧١)، و«الغاية»: (١/ ٨٣).
(٥) «المعرفة»: (٢/ ٧٧٢)، و«الغاية»: (١/ ٢٨٠).
(٦) «المعرفة»: (٢/ ٧٧٤)، و«الغاية»: (١/ ٣٨٣).
(٧) «المعرفة»: (٢/ ٧٧٦)، و«الغاية»: (١/ ٣١٩).
(٨) «المعرفة»: (٢/ ٧٨٠)، و«الغاية»: (٢/ ١٢١).
(٩) «المعرفة»: (٢/ ٧٧٨)، و«الغاية»: (٢/ ١٦٦).
(١٠) «المعرفة»: (٢/ ٨٠٥)، و«الغاية»: (٢/ ٤٠٢).
(١١) «المعرفة»: (٢/ ٧٨٧)، و«الغاية»: (٢/ ٢٦٦).
(١٢) «المعرفة»: (٢/ ٧٨٩)، و«الغاية»: (١/ ٥٧٣).
(١٣) «المعرفة»: (٢/ ٧٨٦)، و«الغاية»: (١/ ٤١٨).
(١٤) «المعرفة»: (٢/ ٧٩١)، و«الغاية»: (٢/ ٢٩٦).
(١٥) «المعرفة»: (٢/ ٧٩٥)، و«الغاية»: (١/ ٣٦٨).
(١٦) «المعرفة»: (٢/ ٧٩٦)، و«الغاية»: (١/ ٤٨١).
(١٧) «المعرفة»: (٢/ ٧٩٧)، و«الغاية»: (١/ ٥٣٠).

وأحمد بن محمد بن شُنَيف[1]، وناصر بن الحسن الشريف الخطيب[2]، وإسماعيل بن علي الغسَّاني[3]، وأحمد بن عبدالله بن الحُطَيَّة[4]، وسعد الله بن نصر بن الدّجاجي[5]، وأحمد بن أحمد بن القاصّ[6].

* * *

(١) «المعرفة»: (٢/ ٧٩٧)، و«الغاية»: (١/ ١١٧).
(٢) «المعرفة»: (٢/ ٧٩٨)، و«الغاية»: (٢/ ٣٢٩).
(٣) «المعرفة»: (٢/ ٧٩٩)، و«الغاية»: (١/ ١٦٦).
(٤) «المعرفة»: (٢/ ٨٠٠)، و«الغاية»: (١/ ٧١).
(٥) «المعرفة»: (٢/ ٨٠٧)، و«الغاية»: (١/ ٣٠٣).
(٦) «المعرفة»: (٢/ ٨٣٥)، و«الغاية»: (١/ ٣٨).

«الطَّبَقَةُ الثَّامِنَةُ»

الحافظ أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني[1]، ومحمد بن عبدالرحمن بن عبادة[2]، ومحمد بن محمد الفَلَنقِي[3]، ويوسف بن المبارك الوكيل[4]، وأبو بكر بن منصور الباقلاني[5]، وأبو الحسن عليّ ابن محمد[6] اليزدي[7]، ومسعود بن الحسين الحلّي[8]/ ، والمبارك بن ٣٥ / ب
محمد[9] بن زريق الحداد[10]، ومحمد[11] بن محمد بن حَمُّوشة القَلْعي[12]، وعبدالرحمن بن خلف الله الإسكندري[13]، وأبو الأزهر محمد بن حمُّود الصّوفي[14]، وعلي بن عساكر بن المرحِّب

---

(١) تقدّم.
(٢) «المعرفة»: (٢/ ٨٠٣)، و«الغاية»: (٢/ ١٦٢).
(٣) «المعرفة»: (٢/ ٨٠٤)، و«الغاية»: (٢/ ٢٤٢). وتحرف في «المعرفة»!!.
(٤) تقدّم في الطبقة السابقة.
(٥) «المعرفة»: (٢/ ٨٧٠)، و«الغاية»: (١/ ٤٦٠).
(٦) كذا في الأصول، وفي مصادر الترجمة «أحمد».
(٧) «المعرفة»: (٢/ ٨٠٥)، و«الغاية»: (١/ ٥١٧).
(٨) «المعرفة»: (٢/ ٨١٥)، و«الغاية»: (٢/ ٢٩٤).
(٩) كذا في الأصول، وفي مصادر الترجمة: «أحمد».
(١٠) «المعرفة»: (٢/ ٨٢٠)، و«الغاية»: (٢/ ٣٧).
(١١) كذا في الأصول، وفي المصادر: «أحمد».
(١٢) «الغاية»: (١/ ١٠١).
(١٣) «المعرفة»: (٢/ ٨٢١)، و«الغاية»: (١/ ٣٦٧).
(١٤) «المعرفة»: (٢/ ٨٢٢)، و«الغاية»: (٢/ ٢٣٩).

البطائِحي[1]، واليَسَع بن عيسى الغَافِقي[2]، وإبراهيم بن أَحمد الغرناطي[3]، ومحمد بن عبدالله الأشقر[4]، وعبدالعزيز بن علي السُّماني[5]، ويوسف بن إبراهيم الثَّغْري الغرناطي[6]، وهبة الله بن علي ابن قَسَّام الواسطي[7]، ومحمد بن أحمد بن مُعْطٍ[8]، وأبو الفتح نصر الله بن علي بن الكيَّال[9]، وعليّ بن عباس خطيب شافيا[10]، وعبدالمنعم بن الخَلُوف[11]، وعبدالملك بن محمد بن باتانه[12]، وأَبو الحسن علي بن نعمة[13].

* * *

(١) «المعرفة»: (٢/ ٨٢٣)، و«الغاية»: (١/ ٥٥٦).
(٢) «المعرفة»: (٢/ ٨٢٧)، و«الغاية»: (٢/ ٣٨٥).
(٣) «المعرفة»: (٢/ ٨٣٧)، و«الغاية»: (١/ ٧).
(٤) «المعرفة»: (٢/ ٨٣٢)، و«الغاية»: (٢/ ١٨٠).
(٥) «المعرفة»: (٢/ ٨٣٢)، و«الغاية»: (١/ ٣٩٥). وفي المصادر: «السُّماتي».
(٦) «المعرفة»: (٢/ ٨٣٨)، وبالتاء. «الغاية»: (٢/ ٣٩٢).
(٧) «المعرفة»: (٢/ ٨٤٤)، و«الغاية»: (٢/ ٣٥٢).
(٨) «المعرفة»: (٢/ ٨٤٧)، و«الغاية»: (٢/ ٨٩).
(٩) «المعرفة»: (٢/ ٨٥١)، و«الغاية»: (٢/ ٣٣٩).
(١٠) «المعرفة»: (٢/ ٨٨١)، و«الغاية»: (١/ ٥٤٧).
(١١) «المعرفة»: (٢/ ٨٤٥)، و«الغاية»: (١/ ٤٧١).
(١٢) مذكور في ترجمة ابنه: أحمد بن عبدالملك، وأنه قرأ عليه، ولم يفرده الذهبي، ولا ابن الجزري بترجمة مستقلّة. «المعرفة»: (٢/ ٨٩٤)، و«الغاية»: (١/ ٧٧).
(١٣) هو: علي بن عبدالله بن خلف. «المعرفة»: (٢/ ٨١٨)، و«الغاية»: (١/ ٥٥٣).

«الطَّبَقَةُ التَّاسِعَةُ»

أبو الجيوش عساكر بن علي المصري[1]، ومحمد بن خالد الرزّاز[2]، والحسن بن علي الكَرْخي[3]، وأحمد بن جعفر بن إدريس الغَافِقِي[4]، ويعقوب ابن يوسف الحَمْزِي[5]، وأحمد بن الحسين العراقي[6]، وعبدالرحمن بن محمد ابن حُبَيْش[7]، وعثمان بن يوسف البلجيطي[8]، وأبو طالب سليمان بن محمد العُكْبَري[9]، وعلي بن أحمد بن كوثر[10]، وعبدالله بن أحمد بن جعفر الواسطي[11]، ونَجَبَة بن يحيى الرُّعَيْني[12]، وعوض بن إبراهيم البغدادي[13]،

---

(١) «المعرفة»: (٢/ ٨٤٠)، و«الغاية»: (١/ ٥١٢).

(٢) «المعرفة»: (٢/ ٨٣٩، ٨٥٠)، و«الغاية»: (٢/ ١٣٦).

(٣) «المعرفة»: (٢/ ٨٤١)، و«الغاية»: (١/ ٢٢٤).

(٤) «المعرفة»: (٢/ ٨٤٣)، و«الغاية»: (١/ ٤٣).

(٥) «المعرفة»: (٢/ ٨٥٢)، و«الغاية»: (٢/ ٣٩١)، كذا في الأصول، وفي المصادر: «الحربي».

(٦) «المعرفة»: (٢/ ٨٥٣)، و«الغاية»: (١/ ٥٠).

(٧) «المعرفة»: (٢/ ٨٥٤)، و«الغاية»: (١/ ٣٧٨).

(٨) «المعرفة»: (٢/ ٨٥٨)، و«الغاية»: (١/ ٥١٠)، وتحرف في «المعرفة» إلى «البلجيقي»!.

(٩) «المعرفة»: (٢/ ٨٦٦)، و«الغاية»: (١/ ٣١٥).

(١٠) «المعرفة»: (٢/ ٨٦٧)، و«الغاية»: (١/ ٥٢٤).

(١١) «المعرفة»: (٢/ ٨٦٨)، و«الغاية»: (١/ ٤٠٦).

(١٢) «المعرفة»: (٢/ ٨٦٩)، و«الغاية»: (٢/ ٣٣٤).

(١٣) «المعرفة»: (٢/ ٨٧٠)، و«الغاية»: (١/ ٦٠٥).

والمبارك بن محمد بن زُرَيق ـ غير المقَدَّم[1] ـ، ومحمد بن محمد الكَال[2]، وأبو شجاع محمد ابن المقرون[3]، ويوسف بن عبدالرحمن ابن غُصن[4]، ومحمد بن إبراهيم بن وضَّاح[5]، وعبدالله بن أحمد الدَّاهِري[6]، وشُجاع بن محمد المُدْلجيّ[7]، وأبو جعفر أحمد بن علي القرطبي[8]، وأحمد بن عبدالملك بن باتانة الحَرِيْمي[9]، وأبو الفضل محمد بن يوسف الغَزْنوي[10]، وأبو اليُمْن زَيْد بن الحسن الكِندي[11]، وحمزة بن علي القُبَّيْطي[12]، وعبدالوهَّاب بن علي بن السُّكَيْنة[13]، وعبدالواحد بن عبدالسلام بن سلطان[14]، ومحمد بن أحمد

---

(١) «المعرفة»: (٢/ ٨٧٣)، و«الغاية»: (٢/ ٤١) وكذا وقع في الأُصول، وفي المصادر: «المبارك بن المبارك بن أحمد. . . ».

(٢) «المعرفة»: (٢/ ٨٧٤)، و«الغاية»: (٢/ ٢٥٦)، ووضع ناسخ (أ) فوق «الكال» ضبَّة هكذا «صـ» إشارةً إلى شَكِّهِ في هذه الكلمة، كما هو الاصطلاح. لكن «الكال» صحيحة لا خطأ فيها.

(٣) «المعرفة»: (٢/ ٨٧٥)، و«الغاية»: (٢/ ٢٥٩).

(٤) «المعرفة»: (٢/ ٨٧٨)، و«الغاية»: (٢/ ٣٩٦).

(٥) «المعرفة»: (٢/ ٨٧٨)، و«الغاية»: (٢/ ٤٦).

(٦) «المعرفة»: (٢/ ٨٨٠)، و«الغاية»: (١/ ٤٠٥).

(٧) «المعرفة»: (٢/ ٨٨٨)، و«الغاية»: (١/ ٣٢٤).

(٨) «المعرفة»: (٢/ ٨٨٩)، و«الغاية»: (٢/ ٢٠٥)، ووقع فيه «محمد»!.

(٩) «المعرفة»: (٢/ ٨٩٤)، و«الغاية»: (١/ ٧٧).

(١٠) «المعرفة»: (٢/ ٨٩٦)، و«الغاية»: (٢/ ٢٨٦).

(١١) «المعرفة»: (٢/ ٩٠٨)، و«الغاية»: (١/ ٢٩٧).

(١٢) «المعرفة»: (٢/ ٩٠٠)، و«الغاية»: (١/ ٢٦٤).

(١٣) «المعرفة»: (٢/ ٩٠٠)، و«الغاية»: (١/ ٤٨٠).

(١٤) «المعرفة»: (٢/ ٩٠٢)، و«الغاية»: (١/ ٤٧٤).

المندائي[1]، ويحيى بن الحسين الأوَاني[2]، وعبدالعزيز بن أحمد بن الناقد[3]، وأحمد بن علي الحَصَّار[4]، وعلي بن أَحمد بن الدَّبَّاس[5]، وأحمد بن الحسن العاقولي[6]، وزَاهِر بن رُسْتُم[7]، ومحمد بن يوسف الآمُلِيّ[8]، وأحمد بن عون الله الحصَّار[9]، ومحمد بن عليّ بن هُذيل[10]، وأبو العز مشرف بن علي الخالصيّ[11]، ومحمد بن عبدالله الرَّشيدي[12]، ونصر بن أَبي الفَرَج بن الحُصْري[13].

* * *

(١) «المعرفة»: (٢/ ٩١٠)، و«الغاية»: (٢/ ٥٦)، تحرفت في (ب) و«الغاية» إلى: «الميداني» وفي (أ): «المنداني» بالنون، والمثبت من مصادر الترجمة، وهي كثيرة جدًّا.

(٢) «المعرفة»: (٢/ ٩١٥)، و«الغاية»: (٢/ ٣٦٨)، ووقع في «الغاية»: «ابن الحسن» وهو خطأ.

(٣) «المعرفة»: (٢/ ٩٣١)، و«الغاية»: (١/ ٣٩٢).

(٤) «المعرفة»: (٢/ ٩١٧)، و«الغاية»: (١/ ٩٠).

(٥) «المعرفة»: (٢/ ٩٢٠)، و«الغاية»: (١/ ٥١٩).

(٦) «المعرفة»: (٢/ ٩٢٢)، و«الغاية»: (١/ ٤٥).

(٧) «المعرفة»: (٢/ ٩٢٣)، و«الغاية»: (١/ ٢٨٨).

(٨) «المعرفة»: (٢/ ٩٢٦)، و«الغاية»: (٢/ ٢٨٤).

(٩) «المعرفة»: (٢/ ٩١٧)، و«الغاية»: (١/ ٩٠).

(١٠) «المعرفة»: (٢/ ٩٤١)، و«الغاية»: (٢/ ٢٠٨).

(١١) «المعرفة»: (٢/ ٩٤١)، و«الغاية»: (٢/ ٢٩٨).

(١٢) «المعرفة»: (٢/ ٩٤٣)، و«الغاية»: (٢/ ١٧٦).

(١٣) «المعرفة»: (٢/ ٩٤٤)، و«الغاية»: (٢/ ٣٣٨).

«الطَّبَقَةُ العَاشِرَةُ»

أحمد بن سلمان السُّكَّر[1]، وعلي بن أبي الأزهر[2]، وعبدالصمد ابن سلطان الصويتي[3]، وعليّ بن موسى بن النّقرات[4]، وعلي بن محمد الفَهْمي[5]، ويحيى بن محمد الهَوْزَني[6]، وأبو القاسم عبدالرحمن ابن عبدالمجيد الصَّفراوي[7]، ومحمد بن أَيّوب بن نوح الغَافِقِيّ[8]، وعبدالوهّاب بن بُزْغش[9]، ومحمد بن محمد الخالدي السّمرقندي[10]، وداود بن أَحمد المُلْهمي[11]، ومحمد بن أبي الحسن الخطيب البغدادي[12]، وعبدالصَّمد بن عبدالرحمن البَلوي[13]، وعبدالله بن نَصْر قاضي حَرَّان[14]،

---

(١) «المعرفة»: (٢/ ٨٩٧)، و«الغاية»: (١/ ٥٨).
(٢) «المعرفة»: (٢/ ٩٢١)، و«الغاية»: (١/ ٥٢٦).
(٣) «المعرفة»: (٢/ ٩٢٢)، و«الغاية»: (١/ ٣٨٨)، وتحرف فيها إلى «الصومتي».
(٤) «المعرفة»: (٢/ ٩٢٦)، و«الغاية»: (١/ ٥٨١).
(٥) «الغاية»: (١/ ٥٧٨).
(٦) «المعرفة»: (٢/ ٩٢٩)، و«الغاية»: (٢/ ٣٧٧).
(٧) «المعرفة»: (٢/ ٩٨٨)، و«الغاية»: (١/ ٣٧٣).
(٨) «المعرفة»: (٢/ ٩١٩)، و«الغاية»: (٢/ ١٠٣).
(٩) «المعرفة»: (٢/ ٩٣٦)، و«الغاية»: (١/ ٤٧٨).
(١٠) «المعرفة»: (٢/ ٩٣٤)، و«الغاية»: (٢/ ٢٤٦).
(١١) «المعرفة»: (٢/ ٩٤٥)، و«الغاية»: (٢/ ٢٧٨).
(١٢) «المعرفة»: (٢/ ٩٤٦)، و«الغاية»: (١/ ١٢٧).
(١٣) «المعرفة»: (٢/ ٩٤٩)، و«الغاية»: (١/ ٣٨٩).
(١٤) «المعرفة»: (٢/ ٩٦٥)، و«الغاية»: (١/ ٤٦٢).

ومحمد بن أحمد بن صاحب الصلاة[1]، وجعفر بن علي[2]، ومحمد ابن الحسين بن حَرْب الدَّارَقْزِي[3]، والفخر محمد بن أَبي الفرج الموصليّ[4]، وعيسىٰ بن عبدالعزيز بن/ عيسىٰ الإسكندري[5]، وعلي ٣٦ / أ
ابن المبارك بن باسُويه[6]، وعليُّ بن عبدالصَّمد بن الرَّمَّاح[7]، وعبدالعزيز ابن دُلَف[8]، وعليّ بن مسعود بن [هَيَّاب][9]، ومحمد بن سعيد الدُّبيثي[10]، وعبدالسَّميع بن عبدالعزيز بن غلَّاب[11]، وعلي بن خطاب ابن مُقلِّد[12]، وعلي بن منصور البُرْسُفي[13]، ومحمد بن أَبي القاسم بن أَبي الفَضْل البغدادي[14]، وأبو بكر محمد بن محمود الأَزجي[15]،

---

(١) «المعرفة»: (٢/ ٩٦٣)، و«الغاية»: (٢/ ٨٨).
(٢) ابن هبة الله الهمداني، «المعرفة»: (٢/ ٩٩٠)، و«الغاية»: (١/ ١٩٣).
(٣) «المعرفة»: (٢/ ٩٦٢)، و«الغاية»: (٢/ ١٣٠).
(٤) «المعرفة»: (٢/ ٩٥٧)، و«الغاية»: (٢/ ٢٢٨).
(٥) «المعرفة»: (٢/ ٩٦٩)، و«الغاية»: (١/ ٦٠٩).
(٦) «المعرفة»: (٢/ ٩٨١)، و«الغاية»: (١/ ٥٦٢).
(٧) «المعرفة»: (٢/ ٩٨٤)، و«الغاية»: (١/ ٥٤٩).
(٨) «المعرفة»: (٢/ ٩٩٨)، و«الغاية»: (١/ ٣٩٣).
(٩) «المعرفة»: (٢/ ٩٥٥)، و«الغاية»: (١/ ٥٨١)، ووقع في (أ) «هنات»!، و(ت): «هبان»! والتصويب من المصادر، و«توضيح المشتبه»: (٩/ ١٥٧).
(١٠) «المعرفة»: (٢/ ٩٩٨)، و«الغاية»: (٢/ ١٤٥).
(١١) «المعرفة»: (٢/ ٩٥٦)، و«الغاية»: (١/ ٣٨٧).
(١٢) «المعرفة»: (٢/ ٩٩٦)، و«الغاية»: (١/ ٥٤١).
(١٣) «المعرفة»: (٢/ ٩٩٦)، و«الغاية»: (١/ ٥٨١)، ووقع في (أ) و(ت): «البُرْسُقي» بالقاف! وهو تصحيف، وقد ضبطه ياقوت، وابن الجزري.
(١٤) «المعرفة»: (٢/ ٩٩٧)، و«الغاية»: (٢/ ٢٣٢).
(١٥) «الغاية»: (٢/ ٢٥٩).

وعمر بن يوسف بن نَيْرُوز البغدادي[1]، وعمر بن عبدالواحد العطّار[2]، ومُنْتَجب بن مصدَّق خطيب القَوَسان الواسطي[3]، ومحمد بن عمر الشّريف الدّاعي الواسطي[4]، والمبارك بن المفضّل الواسطي[5]، والحسين بن أَبي الحسن الطِّيْبي الواسطي[6].

* * *

(١) «المعرفة»: (٢/ ٩٨٦)، و«الغاية»: (١/ ٥٩٩)، ووقع فيها «بيروز»!.
(٢) «المعرفة»: (٣/ ١٠٩٧)، و«الغاية»: (١/ ٥٩٤).
(٣) «المعرفة»: (٣/ ١٠٩٧)، و«الغاية»: (٢/ ٣١١).
(٤) «المعرفة»: (٣/ ١١٣٥)، و«الغاية»: (٢/ ٢١٨).
(٥) «المعرفة»: (٣/ ١٠٩٩)، و«الغاية»: (٢/ ٤١)، وفيهما و(ب): «ابن الفَضْل». وفي (أ) و(ت) والطبعة التركية من «المعرفة»: (٣/ ١٢٥٧): «المفضل».
(٦) «المعرفة»: (٣/ ١١٠٤)، و«الغاية»: (١/ ٢٤٠).

«الطَّبَقَةُ الحَادِيَةَ عَشَر»

أبو الحسن عليّ بن عبدالصمد السّخاوي[1]، والمُنْتجب بن أبي العزّ الهمذاني[2]، وعبدالعزيز بن محمد القُبَّيطي[3]، ومنصور بن عبدالله ابن جامع الدَّهْشُوري[4]، ومحمد بن مسلم الكوفي التَّميمي[5]، ومحمد ابن محمد بن مُشُلْيون[6]، وعليّ بن جابر الدَّبَّاج[7]، وأَبو عَمْرو عثمان ابن عُمر بن الحاجِب[8]، والبهاء عليّ بن هبة الله بن الجُمَّيْزي[9]، وأبو البركات عبدالسلام بن عبدالله بن تيميَّة[10]، وأبو منصور محمد بن علي البغدادي[11]، والشرف عبدالعزيز بن محمد شيخ شيوخ حَمَاه[12]،

---

(١) الإمام علم الدين، ترجمته شهيرة، تقدّم.

(٢) «المعرفة»: (٣/ ١١٠٥)، و«الغاية»: (٢/ ٣١٠).

(٣) «المعرفة»: (٣/ ١١١٢)، و«الغاية»: (١/ ٣٩٦).

(٤) «المعرفة»: (٣/ ١١١٤)، و«الغاية»: (٢/ ٣١٣).

(٥) «المعرفة»: (٣/ ١١١٥)، و«الغاية»: (٢/ ٢٦٣).

(٦) «المعرفة»: (٣/ ١١٥٠)، و«الغاية»: (٢/ ٢٣٨)، وظهرت في (أ) و(ت) بالموحّدة.

(٧) «المعرفة»: (٣/ ١١٢٠)، و«الغاية»: (١/ ٥٢٨)، ووقع في الأُصول: «الذّباح»! والصواب ماهو مثبت قيده ابن الجزري.

(٨) «المعرفة»: (٣/ ١١٢١)، و«الغاية»: (١/ ٥٠٨).

(٩) «المعرفة»: (٣/ ١١٢٣)، و«الغاية»: (١/ ٥٨٣).

(١٠) «المعرفة»: (٣/ ١١٢٧)، و«الغاية»: (١/ ٣٨٥).

(١١) «المعرفة»: (٣/ ١١٣١)، و«الغاية»: (٢/ ٢٠٥).

(١٢) لم أجده.

والمرجّىٰ بن الحسن بن الشُّقَيرة[١]، وعلي بن شجاع الضرير[٢]، والقاسم بن أحمد اللُّورقي[٣]، وسعد بن عليّ البَلَنْسي[٤]، ومحمد بن محمد الفصَّال[٥]، والكمال إبراهيم بن أحمد بن فارس[٦]، وإسماعيل ابن علي بن كدَي[٧]، وأحمد بن محمد بن دِلَّة[٨]، ومنصور بن سَرَّار الإسكندري[٩]، وسعيد بن علي البَلَنْسي[١٠]، وعلي بن أَبي العافية [السَّبْتيّ][١١].

* * *

(١) «المعرفة»: (٣/ ١١٣٤)، و«الغاية»: (٢/ ٢٩٣) وفي بعض المصادر: «ابن الشقيرا».
(٢) «المعرفة»: (٣/ ١١٣٦)، و«الغاية»: (١/ ٥٤٤).
(٣) «المعرفة»: (٣/ ١١٣٩)، و«الغاية»: (٢/ ١٥).
(٤) «المعرفة»: (٣/ ١١٤١)، و«الغاية»: (١/ ٣٠٣).
(٥) «المعرفة»: (٣/ ١١٤٥)، و«الغاية»: (٢/ ٢٤١).
(٦) «المعرفة»: (٣/ ١١٤٧)، و«الغاية»: (١/ ٦).
(٧) «المعرفة»: (٣/ ١١٥٨)، و«الغاية»: (١/ ١٦٦).
(٨) «المعرفة»: (٣/ ١١٥٧)، و«الغاية»: (١/ ١٣١)، و«دِلَّة» ضبطه ابن الجزري.
(٩) «المعرفة»: (٣/ ١١٦١)، و«الغاية»: (٢/ ٣١٢).
(١٠) «الغاية»: (١/ ٣٠٧)، ولعله المتقدّم باسم «سعد»؛ فبقيّة الترجمة تدل على أنهما واحد.
(١١) وقع في الأصل: «السّيدّي»! ومهملة من النقط في (ت)، وفي (ب): «السيني»! والتصويب من المصادر. «المعرفة»: (٣/ ١١٠٠)، و«الغاية»: (١/ ٥٦٣).

«الطَّبَقَةُ الثَّانِيَةَ عَشَر»

الرشيد أبو بكر بن أبي الدُّر[١]، وعلي بن موسى الدّهّان[٢]، وعبدالصمد بن أَبي الجيش البغدادي[٣]، وعلي بن عبدالعزيز الإرْبلي[٤]، وعلي بن محمد الخَضَّار[٥] ـ بخاء وضاد معجمتين ـ، وأَحمد بن محمد الطُّوْسي[٦]، وعبدالنصير بن علي المَرْيوطي[٧]، وأحمد بن المبارك بن نوفل[٨]، وخليل بن أبي بكر المراغي[٩]، وعبدالله بن محمد النِكْزاوي[١٠]، ويوسف بن جامع القُفْصِي[١١]، وإلياس بن عَلْوان الإرْبلي[١٢]، والمكين عبدالله بن منصور الأَسمر[١٣]، ويعقوب بن بَدْران الجرايدي[١٤]، وعلي

---

(١) «المعرفة»: (٣/ ١١٦٥)، و«الغاية»: (١/ ١٨١).
(٢) «المعرفة»: (٣/ ١١٦٢)، و«الغاية»: (١/ ٥٨٢).
(٣) «المعرفة»: (٣/ ١١٥١)، و«الغاية»: (١/ ٣٨٧).
(٤) «المعرفة»: (٣/ ١٢١٠)، و«الغاية»: (١/ ٥٥٠).
(٥) «المعرفة»: (٣/ ١١٧٥)، و«الغاية»: (١/ ٥٧٩).
(٦) «المعرفة»: (٣/ ١١٦٨)، و«الغاية»: (١/ ١١٤).
(٧) «المعرفة»: (٣/ ١١٧٥)، و«الغاية»: (١/ ٤٧٢).
(٨) «المعرفة»: (٣/ ١١٦٩)، و«الغاية»: (١/ ٩٩).
(٩) «المعرفة»: (٣/ ١١٨٥)، و«الغاية»: (١/ ٢٧٥).
(١٠) «المعرفة»: (٣/ ١١٨٩)، و«الغاية»: (١/ ٤٥٢).
(١١) «المعرفة»: (٣/ ١١٨٤)، و«الغاية»: (٢/ ٣٩٤).
(١٢) «المعرفة»: (٣/ ١١٧٧)، و«الغاية»: (١/ ١٧١).
(١٣) «المعرفة»: (٣/ ١١٨٦)، و«الغاية»: (١/ ٤٦٠).
(١٤) «المعرفة»: (٣/ ١٢٠٠)، و«الغاية»: (٢/ ٣٨٩).

ابن عبدالكريم خُرَيمٌ الواسطي[1]، ومحمد بن غزال الواسطي[2]، وأخوه النجم أحمد[3]، والعزّ أَحمد بن إبراهيم الفَارُوْثي[4]، وحسين بن قَتَادة العلوي البغدادي[5]، وأحمد بن عبدالباري الإسكندري[6]، والكمال عبدالرحمن بن عبداللطيف بن الفُوَيْرِه[7]، ويحيى بن أحمد الصَّوَّاف[8]، وعبدالرحمن بن عبدالحليم سُحنون الدُّكالي[9]، ومحمد بن إسرائيل القصَّاع الدِّمشقي[10]، وإبراهيم بن إسحاق الوَزِيري[11]، وحسن بن عبدالله / الرّاشدي[12]، وعلي بن ظَهير الكُفتي[13]، وعبدالله ابن يوسف الشُّبَارتي[14]، وشُعْلَة محمد بن أَحمد المَوْصِلي[15]، وأبو محمد ٣٦ / ب

---

(١) «المعرفة»: (٣/ ١٢٠٤)، و«الغاية»: (١/ ٥٥١).
(٢) «المعرفة»: (٣/ ١٢٣٦)، و«الغاية»: (٢/ ٢٢٧).
(٣) «المعرفة»: (٣/ ١٢٣٦)، و«الغاية»: (١/ ٩٤).
(٤) «المعرفة»: (٣/ ١٢٠١)، و«الغاية»: (١/ ٣٤).
(٥) «المعرفة»: (٣/ ١١٩٩)، و«الغاية»: (١/ ٢٤٨).
(٦) «المعرفة»: (٣/ ١١٩٤)، و«الغاية»: (١/ ٦٥).
(٧) «المعرفة»: (٣/ ١١٨٧)، و«الغاية»: (١/ ٣٧٢). وفي هامش (أ): «ينعتونه بالفروهيّة لاشتغاله وفهمه».
(٨) «المعرفة»: (٣/ ١١٩٢)، و«الغاية»: (٢/ ٣٦٦).
(٩) «المعرفة»: (٣/ ١١٩٠)، و«الغاية»: (١/ ٣٧١). ووقع فيه تحريف في الاسم.
(١٠) «المعرفة»: (٣/ ١١٩٨)، و«الغاية»: (٢/ ١٠٠).
(١١) «المعرفة»: (٣/ ١٢٠٥)، و«الغاية»: (١/ ٩)، والوزيرية: حارة بالقاهرة.
(١٢) «المعرفة»: (٣/ ١٢٠٦)، و«الغاية»: (١/ ٢١٨).
(١٣) «المعرفة»: (٣/ ١٢١٠)، و«الغاية»: (١/ ٥٤٧).
(١٤) «المعرفة»: (٣/ ١١٤٨)، و«الغاية»: (١/ ٤٦٤).
(١٥) «المعرفة»: (٣/ ١١٦٣)، و«الغاية»: (٢/ ٨٠).

عبدالله اليَعْقُوبي[1]، وأبو سهل اليُسْر بن عبدالله الغرناطي[2].

* * *

(١) لم أجده.

(٢) «الغاية»: (٢/ ٣٨٥).

«الطَّبَقَةُ الثَّالِثَةَ عَشَرَ»

عبدالله بن إبراهيم بن رَفِيعا الجزري[1]، وأحمد بن موسى البَطَرْني[2]، والبديع علي الأنصاري[3]، ومحمد بن منصور الحاضِري[4]، والتقي محمد بن أحمد الصايغ[5]، وأَحمد بن محمد بن الغَمَّاز[6]، والمنتجب الحسين بن الحسن التَّكْرِيتي[7]، وأحمد بن محمد بن محروق البغدادي[8]، وعبدالله بن عبدالحق الدِّلاصي[9]، وإِسحاق بن إِبراهيم الوزيري[10]، وإِبراهيم بن غالي البدَوي[11]، ومحمد بن محمد الزَّندني البخاري[12]، ومحمد بن عبدالمحسن المِزْرَاب[13]، ومحمد بن علي

---

(١) «المعرفة»: (٣/ ١٢٢٦)، و«الغاية»: (١/ ٤٠٣).

(٢) «المعرفة»: (٣/ ١٢٢٠)، و«الغاية»: (١/ ١٤٢).

(٣) «المعرفة»: (٣/ ١٢١٨)، و«الغاية»: (١/ ٥٧٣). ووقع في الأصول: «البديع بن علي» وهو سهو!.

(٤) «المعرفة»: (٣/ ١٢٢٩)، و«الغاية»: (٢/ ٢٦٦).

(٥) «المعرفة»: (٣/ ١٢٤٣)، و«الغاية»: (٢/ ٦٥).

(٦) «المعرفة»: (٣/ ١١٩٧)، و«الغاية»: (١/ ١١٠).

(٧) «المعرفة»: (٣/ ١٢٢١)، و«الغاية»: (١/ ٢٤٠).

(٨) «المعرفة»: (٣/ ١٢٦١)، و«الغاية»: (١/ ١٠٢)، ونسباه واسطيًّا.

(٩) «المعرفة»: (٣/ ١٢٤١)، و«الغاية»: (١/ ٤٢٧).

(١٠) «المعرفة»: (٣/ ١٢٥٤)، و«الغاية»: (١/ ١٥٥).

(١١) «المعرفة»: (٣/ ١٢٥٢)، و«الغاية»: (١/ ٢٢).

(١٢) «المعرفة»: (٣/ ١٢٢١)، و«الغاية»: (٢/ ٢٥٤).
و«الزندني» بزاي ونونين، واستظهر ناسخ (أ) أن تكون: «المرندي» وليس بصواب!.

(١٣) «المعرفة»: (٣/ ١٢٥٦)، و«الغاية»: (٢/ ١٩١).

ابن صالح المصري ابن الوّراق[1]، [2] وأَبو جعفر أَحمد بن إِبراهيم بن الزّبير[3]، وأبو جعفر أَحمد [الحموي][4]، وأحمد بن إِبراهيم المراديّ العشَّاب[5]، وعلي بن موسى البَشْنَويّ[6] [2].

* * *

(١) «المعرفة»: (٣/ ١٢٣٠)، و«الغاية»: (٢/ ٢٠٣).

(٢) ما بينهما ساقط من (ب).

(٣) «المعرفة»: (٣/ ١٢٣٢)، و«الغاية»: (١/ ٣٢).

(٤) وقع في الأصل: «الحمّي»! وهو سهو، والتصويب من المصادر. «المعرفة»: (٣/ ١٢٧٨)، و«الغاية»: (١/ ٤٧).

(٥) «المعرفة»: (٣/ ١٢٥١)، و«الغاية»: (١/ ١٠٠).

(٦) «المعرفة»: (٣/ ١٢٥٤)، و«الغاية»: (١/ ٥٢٥). ووقع في «الغاية»: «اليشنوي» بالياء. وفي (ت): «البشنوري»!.

«الطَّبَقَةُ الرَّابِعَةَ عَشَر»

الإمام البرهان إبراهيم بن عمر الجَعْبَري[1] بالخليل ـ عليه السلام ـ، وأَبو حيَّان محمد بن يوسف النَّفْزي[2] بمصر، ومحمد بن علي بن خَرُوف[3] ببغداد، ومحمد بن محمد بن نمير بن السّرّاج[4] الكاتب بمصر، والنُّور علي بن يوسف الشَّطْنُوفي[5] بمصر، وأحمد بن محمد الحرّاني[6] بدمشق، وعبدالله بن عبدالمؤمن بن الوجيه الواسطي[7] بالعراق، وعلي بن أَبي محمد الدِّيواني[8] بواسط، ومحمد بن أحمد بن غدير[9] بمصر، ومحمد بن أحمد الرَّقِّي[10] بدمشق، والنّجم عبدالله بن محمد الواسطي[11] بدمشق، ومحمد بن سعد نزّال الأَنصاري[12]

---

(١) «المعرفة»: (٣/ ١٢٥٨)، و«الغاية»: (١/ ٢١).
(٢) «المعرفة»: (٣/ ١٢٦٤)، و«الغاية»: (٢/ ٢٨٥).
(٣) «المعرفة»: (٣/ ١٢٦٦)، و«الغاية»: (٢/ ٢٠٦).
(٤) «المعرفة»: (٣/ ١٢٦٨)، و«الغاية»: (٢/ ٢٥٦).
(٥) «المعرفة»: (٣/ ١٢٦٢)، و«الغاية»: (١/ ٥٨٥).
(٦) «المعرفة»: (٣/ ١٢٧٧)، و«الغاية»: (١/ ١٠٧).
(٧) «المعرفة»: (٣/ ١٢٨٢)، و«الغاية»: (١/ ٤٢٩).
(٨) «المعرفة»: (٣/ ١٢٨٣)، و«الغاية»: (١/ ٥٨٠)، وفي «المعرفة»، و«الدرر الكامنة»: (٣/ ١٠٤): «علي بن محمد».
(٩) «المعرفة»: (٣/ ١٢٨٥)، و«الغاية»: (٢/ ٥١).
(١٠) «المعرفة»: (٣/ ١٢٨٨)، و«الغاية»: (٢/ ٧٥).
(١١) «المعرفة»: (٣/ ١٢٩٠)، و«الغاية»: (١/ ٤٥٠).
(١٢) لم أجده. وفي (ت): «بن يزاد».

بالغرب، وإبراهيم بن عبدالله الحكري[1] بمصر، وإسماعيل العجمي[2] بمصر، ورافع بن أبي محمد هِجرس السّلاّمي[3] بمصر، ومحمّد بن جابر الوادي آشي[4] بالمغرب، والحافظ عبدالكريم بن عبدالنّور الحلبي[5] بمصر، ومحمد بن عبدالله المطرِّز البغدادي[6] بدمشق.

* * *

(١) «المعرفة»: (٣/ ١٣٠٣)، و«الغاية»: (١/ ١٧).
(٢) لم أجده.
(٣) «المعرفة»: (٣/ ١٢٩٤)، و«الغاية»: (١/ ٢٨٢).
(٤) «المعرفة»: (٣/ ١٢٨٤)، و«الغاية»: (٢/ ١٠٦). ووقع في «الغاية»: «هجرش» بالمعجمة وهو خطأ.
(٥) «المعرفة»: (٣/ ١٢٦٩)، و«الغاية»: (١/ ٤٠٢).
(٦) «الغاية»: (٢/ ١٧٩ ـ ١٨٠).

«الطَّبَقَةُ الخَامِسَةَ عَشَرَ»

البرهان إبراهيم بن عبدالله الرشيدي[1] بمصر، وأبو العباس أحمد ابن محمد سبط السَّلْعوس[2] بدمشق، والتّقي محمد بن العازب[3] بدمشق، وشيخنا أَبو بكر بن أيدُغدي بن الجندي[4] بمصر، والمجد إسماعيل الكُفْتي[5] بمصر، وموسى الضرير[6] بمصر، وشيخنا عبدالرحمن ابن أحمد بن الواسطي[7] بمصر، والحافظ أبو عبدالله محمد بن أَحمد الذّهبي[8] بدمشق، قرأَ الحروف وأَقرأها، وشيخنا الإمام محمد بن عبدالرحمن بن الصائغ الحنفي[9] بمصر، وعمر بن محمد الدمَنْهُوري[10]، وعلي بن أبي بكر الدَّيرُوطي[11]، وأبو البركات محمد بن محمد

---

(١) «الغاية»: (١/ ٢٨)، و«الدرر الكامنة»: (١/ ٧٥).

(٢) «المعرفة»: (٣/ ١٢٩٧)، و«الغاية»: (١/ ١٣٣).

(٣) لعله مافي «الغاية»: (١/ ١٨٥)، وفيه: «أبو بكر بن يوسف بن الحسين التقي... المعروف بالعازب، نزيل دمشق، قرأ على ابن الصائغ، توفي سنة بضع وخمسين وسبع مئة».

(٤) «المعرفة»: (٣/ ١٢٩٧)، و«الغاية»: (١/ ١٨٠).

(٥) «الغاية»: (١/ ١٧٠).

(٦) موسى بن أيوب بن موسى، «الغاية»: (٢/ ٣١٧).

(٧) «الغاية»: (١/ ٣٦٤).

(٨) ترجمته شهيرة، «الغاية»: (٢/ ٧١)، و«الدرر الكامنة»: (٣/ ٣٣٦).

(٩) «الغاية»: (٢/ ١٦٣)، و«الدرر الكامنة»: (٣/ ٤٩٩).

(١٠) «المعرفة»: (٣/ ١٣١٦)، و«الغاية»: (١/ ٥٩٧).

(١١) لم أجده.

البَلَّفِيقي[1] بالأندلس، والخطيب محمد بن حسين الأموي[2] بالمغرب، وأبو العبّاس أحمد بن الشيخ علي الدّيواني[3] بالعراق، وشيخنا التقيّ
٣٧ / أ عبدالرحمن بن المعمّر الواسطي/ البكري[4] بدمشق، والشيخ أبو الفتح محمد بن [أحمد بن] محمد العسقلاني[5] بمصر إمام الجامع الطولونيّ.

* * *

(١) «الغاية»: (٢/ ٢٣٥)، وضبطها ابن الجزري بموحدة ولام مشددة وفاء مكسورات ومثناة من تحت وقاف.
(٢) لم أجده.
(٣) «الغاية»: (١/ ٥٨٠) في ترجمة أبيه.
(٤) «الغاية»: (١/ ٣٦٧).
(٥) «الغاية»: (٢/ ٨٢).

«الطَّبَقَةُ السَّادِسَةَ عَشَرَ»

شيخُنا أَبو المعالي محمد بن أَحمد اللبَّان[1] بدمشق، وعُمر الصوفي الضّرير الواسطي[2] بدمشق، وعلي بن أَحمد الدُّوري[3] ببلاد الشمال، وشيخنا الحسن بن محمد النَّابُلُسي[4] بمصر، والفخر عثمان الضرير[5] بمصر، وأَحمد بن إبراهيم الطحَّان[6] بدمشق، وعيسى الضرير[7] بمصر، والشَّيخ خليل بن المشبِّب[8] بمصر، ونصر بن محمد المقرىء[9] بدمشق، أَخبرني أَنَّه قرأَ بالعشر على العازب[10] وهو يُقْرِئُ بها، والنُّور عليّ بن الحكري[11] بمصر، ويعقوب المقرىء[12] بمصر، وأَحمد بن سعيد القيسي[13] شيخ خانقاه شيخو بمصر، وهو ممن شهد في إجازتي من

---

(١) «الغاية»: (٢/ ٧٢).
(٢) لم أجده.
(٣) «الغاية»: (١/ ٥٢٥).
(٤) «الغاية»: (١/ ٢٣١).
(٥) «الغاية»: (١/ ٥٠٦)، و«الضوء اللامع»: (٥/ ١٣٠).
(٦) «الغاية»: (١/ ٣٣).
(٧) لم أجده.
(٨) «الغاية»: (١/ ٢٧٦)، و«الضوء اللامع»: (٣/ ٢٠٠).
(٩) «الغاية»: (٢/ ٣٤٠). واسمه نصر الله، ويُعرف بنصر.
(١٠) أبو بكر بن يوسف، «الغاية»: (١/ ١٨٥).
(١١) ينظر: «الغاية»: (١/ ١٧).
(١٢) «الغاية»: (٢/ ٣٩١).
(١٣) «الغاية»: (١/ ٥٧)، ووقع فيه: «القلنسي»!.

الشيخ أَبي بكر الجندي[1]، ومحمد بن النشْوي[2] بمصر، وعمر بن بَلْبَان الخفَّاف العُقَيبي[3] بدمشق، وأَحمد بن مسعود بن الحاجّة البَلَنْسي[4] بتونُس، ومحمد بن غالب الأنصاري الأَندلسي[5] بها، ويحيى بن أَحمد ابن صفوان الأَندلسي[6] بمكّة، ومحمد بن أَحمد القَبَاقِبي[7] بالإسكندرية، والشيخ فخر الدِّين عثمان الضرير[8] إمام الجامع الأَزهر بمصر.

ومؤلِّف هذا الكتاب: محمَّد بن محمَّد بن الجَزَريّ بدمشق، وخَلائق من الشيوخ في أَقطار الأَمصار، لم يصِلْنا خبرهم، أَحياء يُرْزقون، ختم الله لنا ولهم بخير.

وكثير من الطَّلبة بمصر والشَّام منتشرون، لاسيَّما في دمشق اليوم؛ فإِنَّها عُشُّ القرآن، ومركز التَّحقيق والإتقان.

وأكبر من تصدَّىٰ في هذا الزَّمان لإقْرَاء العشر والأَخذ بها: شيخُ الشَّام من غير مُدافعةٍ الإمام أَبو المعالي محمد بن أَحمد بن اللبَّان[9] المذكور في صَدْر الطَّبقة[10]، قَصَدَه النَّاسُ من الأَقطار، وقرأَ عليه بها

---

(١) تقدَّم.
(٢) لم أجده.
(٣) «الغاية»: (١/ ٥٨٩)، وفيه: «القيسي».
(٤) «الغاية»: (١/ ١٣٨).
(٥) لم أجده.
(٦) «الغاية»: (٢/ ٣٦٥).
(٧) لم أجده.
(٨) كرره المؤلِّف، وتنبّه له ناسخ الأصل فكتب: «لعلَّه مكرر».
(٩) تحرفت في (ب) إلى: «الكباني».
(١٠) (ص/ ١٦١).

خَلْقٌ، جزاه الله خيرًا، وجعل ذلك مِنْهُ ومنَّا خالصًا لوجهه الكريم.

فهذه ستَّ عشرة[1] طبقة، كلُّ طبقتين من بعد الأُولى كطبقةٍ واحدة، فرَّقتُ بينهما للتجاذُب، واقتصرتُ فيها على من تحقَّقْتُ أَنَّه قرأ بالثلاث الباقية أو بقراءةٍ منها مما بلغني عن القراء.

ولَعَمْرِي مافاتني لكثير! لأنّني لم أذكر إلاَّ من تحققتُ أَنَّه قرأَ بها، وكلُّهم مذكورون مُتَرْجَمُون في كتابي «طبقات القراء»[2].

فثبتَ من ذلك وتحقّق أَنَّ القراءات الثلاث متواترة، تلقَّاها جماعةٌ عن جماعةٍ، يستحيل تواطؤهم[3] على الكذب، وإذا كانت كذلك، فليس تواترها ولا تواتر السَّبع مقتصرًا عند أَهلها فقط، بل هي[4] متواترة عند كلِّ مسلم، سواء أَقَرَأَ القرآنَ أَم لم يقرأْه؛ لأنَّ ذلك معلوم من الدِّين بالضرورة، لأنَّها أَبعاض القرآن.

ولو أَدْخَل شخصٌ بعض القراءات العشر إلى بَلْدةٍ لم تكن عند أَهلها، ليس لهم أَن يقولوا له ـ إذا كان عَدْلاً ـ: لانأخذها إلاَّ متواترًا[5] من جماعة/، كما أَنَّه إذا أَسلم شخص، وأَخبره عدل بآيةٍ أَوْ ٣٧ / ب

---

(١) (ت) و(ب): «ستة عشر»، والصواب مافي (أ).

(٢) لم نجد بعض التراجم في «الغاية»! فلعلّ هناك سقطًا في المطبوع أو تحريفًا في الاسماء؛ إما هنا أو هناك.
وإن أراد المؤلف كتابه الكبير المسمَّى: «نهاية الدرايات»، فهو مما لم نقف عليه.

(٣) (ب): «مواطئتهم».

(٤) (ب): «هو»!.

(٥) لو قال: «متواترة» أولى.

بشيءٍ[1] من القرآن، ليسَ له أَن يقول: لا أؤمن بأَنَّ هذا من القرآن، حتَّى يُنقلَ[2] إِليَّ نقلاً متواترًا، بل يجبُ عليه أَن يعتقد أَنَّه من القرآن ولابُدَّ، فقد يكون ببلدٍ ليس فيها من يحفظ القرآن إِلاَّ الرَّجل أَو الرَّجلين، وسيأتي مايُحقِّق ذلك من أَقوال العلماءِ في الباب الآتي.

* * *

(١) محرفة في (ب).
(٢) (ت) و(ب): «ينتقل».

البَابُ الخَامِسُ
في حِكاية ماوقفتُ[1] عليه من أَقوالِ العُلماءِ فيها

قال الإمام محي السُّنة وحَبْر الأُمة أَبو محمد الحسين بن مسعود البَغَوِي في أَول كتابه «معالم التنزيل»[2]: «ثم إنّ الناس كما أَنَّهم متعبَّدون باتباع أحكام القرآن وحفظ حدوده؛ فهم متعبَّدون بتلاوته وحفظ حروفه على سَنَن خطِّ المصحف الإمام الذي اتفقت عليه الصحابَة ـ رضي الله عنهم ـ وأن لا يجاوزوا فيما يوافق الخطَّ عما[3] قرأَتْه القراءُ المعروفون الذين[4] خَلَفُوا الصحابةَ والتابعين، واتفقت الأُمَّه على اختيارهم، وقد ذكرتُ في هذا الكتاب قراءةَ من اشتهر منهم بالقراءة واختياراتهم».

وعدَّ التسعةَ ولم يذكر «خَلَفًا».

قلتُ: وحَسْبك بهذا الإمام إذ حكى اتفاق الأُمة عليها، وكونه لم يذكر «خَلَفًا»؛ لأَنَّه لايخالف في حرف، فقراءته مندرجة معهم.

ونقل الجَعْبَري عن الإمام ابن مِهْرَان أَنَّه قال عنها: «كُلٌّ حَقٌّ وليس

---

(١) (ب): «وقعتُ».
(٢) (١/ ٣٠) ط. المعرفة.
(٣) (ب): «مما»، و«المعالم»: «ما».
(٤) (ت) و(ب): «الذي».

أَحدها[1] أَوْلَىٰ مِن الآخر».

وقال الإمام حافظ المشرق المُجْمَع على فضله: أَبو العلاء[2] الحسن بن أَحمد الهَمَذَاني في أَوَّل كتابه الذي سمَّاه: «غايةَ الاختصار في قراءة العشرة أئمة الأَمصار»[3]: «أَمَّا بعد؛ فهذه[4] تذكرة في اختلاف القرَّاء العشرة الذين اقتدىٰ الناسُ بقراءَتهم، وتمسَّكوا فيها بمذاهبهم، من أَهل الحجاز والشَّام والعراق، اقتصرتُ فيها على الأَشهر من الطرق والرِّوايات، وأَرْجَأْتُ وَحْشيَّها ونادِرَها ومنكَرَها ونافِرَها».

وقدَّم على الجميع: أَبا جعفر، ويعقوبَ على الكوفيين، وأَجرى الثلاثة مَجْرىٰ السَّبعة.

وتقدَّم قول الحافظ المجتهد أبي عَمْرو بن الصلاح في الباب الثاني[5]، وهو يَشْترط أَن يكون المقروء به: «قد تواتر نقله عن رسول الله ﷺ قرآنًا، واستفاضَ نقلُه كذلك، وتلقَّته الأُمةُ بالقَبول، كهذه القراءات السَّبع؛ لأَنَّ المعتبرَ في ذلك: اليقين والقطع على ماتقرَّر وتمهَّد في الأُصول، فمالم يوجد فيه ذلك، كما عدا السَّبع أَو كما عدا العشر؛ فممنوعٌ من القراءةِ به مَنْعَ تحريمٍ، لا مَنْعَ كَرَاهةٍ».

قلتُ: وهذا نصٌّ على تواتر القراءات العشر.

---

(١) (ب): «أحدهما»!.

(٢) «أبو العلاء» تكررت في (ب).

(٣) (١/ ٣).

(٤) (ت) و(ب): «فإن هذه».

(٥) (ص/ ٨٥).

وقال إمام الغرب[1] أَبو بكر بن العربي[2] في كتاب «القَبَس»[3] له ـ بعد أَنْ ذكر القراءات السَّبع[4] ـ: «وليست هذه الروايات بأَصلٍ للتعيين، بل ربَّما خرج عنها ماهو مثلها أَو فوقها/ كحروف أَبي جعفر المدني وغيره». ٣٨ / أ

وقال الإمام الحافظ مجتهد عَصْره؛ أَبو العباس أَحمد ابن تَيْميَّة في الجواب المتقدِّم في الباب الثَّالث[5]: «قال بعض أَئمة القراء: لولا أَنَّ ابنَ مجاهدٍ سَبَقَني إِلى حمزة أو الكِسائي لجعلتُ[6] مكانَه يعقوب».

إلى أَنْ قال ابن تَيميَّة: «ولم يتنازع علماءُ الإسلام المتَّبَعُون أَنَّه لا يتعيَّن أَن يُقرأ بهذه القراءات المعيَّنة ـ يعني السَّبع ـ بل من ثبتت[7] عنده قراءة[8] الأَعمش شيخ حمزة، أَو قراءة يعقوب ونحوهما، كما ثبت عنده قراءة[8] حمزة والكِسَائي؛ فَلَه أَنْ يقرأَ بها بلا نزاع بين العلماء المعتبرين، بل كثير من الأَئمة الذين أدركوا حمزة؛ كَابن عُيَيْنَة، وأَحمد ابن حنبل، وبِشْر بن الحارث، وغيرهم: يختارون قراءة أَبي جعفر،

---

(١) (ب): «الإمام المغرب»!، و(ت): «إمام المغرب».

(٢) هو: محمد بن عبدالله بن محمد أبو بكر بن العربي المالكي، الأندلسي، العلامة، صاحب التصانيف، ت (٥٤٣).
انظر: «الصِّلة»: (٢/ ٥٥٨ ـ ٥٥٩)، و«السّير»: (٢٠/ ١٩٧).

(٣) (١/ ٤٠٢)، وهو شرح مختصر لموطأ الإمام مالك، وله شرح مطوّل على «الموطَّأ» اسمه: «المسالك» يحقِّقه الآن د/ محمد السُّليماني، وسيطبع قريبًا في عدة مجلدات.

(٤) ليست في (ب) و(ت).

(٥) (ص/ ٩٠)، و«مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٣٩٠).

(٦) (ت) و(ب): «جعلت».

(٧) (ب): «يثبت»!.

(٨) مابينهما ساقط من (ب)، وهو انتقال سطر.

وشَيْبَة بن نَصَاح، وقراءة البصريين على قراءة حمزة والكِسَائي».

إلى أَنْ قال: «ولم يُنكر أَحدٌ من العلماء قراءة العشرة[1]، ولكن من[2] لم يكن عالمًا بها أَو من[3] لم تَثْبُت عنده، كمن يكون في بلدٍ بالمغرب، فليس له أَنْ يقرأَ بمالا يعلمه، فإِنَّ القراءةَ سُنَّةٌ، يأْخذها الآخِر عن الأَوَّل، ولكن ليس له أَنْ يُنكر على من عَلِمَ مالم يعلمه من ذلك».

وللشيخ الإمام برهان الدين إبراهيم بن عُمر الجَعْبَري ـ رحمه الله ـ «رسالة» ذكر فيها أنّ القرآن وصل إِلينا متواترًا بأحرفه السَّبعة التي نزل بها القرآن على النبيّ ﷺ.

قلت: وهذا عَجَبٌ منه مع جلالة قدره!! ولو كان هذا الكلام من غيره لقلنا عنه: إِمَّا أَن يكون مايدري الأَحرفَ السّبعةَ ماهي، أَو مايدري ما التواتُر[4] ـ وحاشاه من ذلك ـ!!.

ثمّ إِنّه ذكر فيها: أَنَّه لافرقَ بين قراءات الأئمة السّبعة، وبين قراءة أَحد الثلاثة.

وقال[5] في كتابه «خُلاصة الأَبحاث في شرح القراءات الثلاث»[6]

---

(١) (ب): «العشر».

(٢) (ب): «ما»!.

(٣) ليست في (ت) و(ب).

(٤) (ت) و(ب): «أو ما يدري التواتر ماهو».

(٥) (ت) و(ب): «قال».

(٦) لم يطبع، ومنه نسخ خطية، بدار الكتب رقم (٣٢٨٦٤ ـ حليم) كتبت سنة ٨٥٣هـ، وأخرى بالقدس، وثالثة بالأزهر. وهو شرح لمنظومته: «نهج الدماثة في قراءات الأئمة الثلاثة».

ـ بعد أَن سمَّى الثلاثةَ وبعضَ رواتهم ـ: «فهذه كلّها من جملة الأحرف السّبعة المذكورة في الحديث، وقد صرَّح بهذا جماعة».

ثم نقل كلامَ الحافظ أبي العلاء المتقدِّم[1]، ثم قال: «فقراءة هؤلاء[2] الثلاثة من جُملة العشرة التي تُمسِّك بها، وهي أَشهر من غيرها، ولقد كان نَقَلَةُ وجوه القراءات خَلْقًا يَعْسُر حصرُهم؛ كشيبة بن نَصَاح، وابن جُنْدب، وابن هُرْمز، وابن مُحَيْصِن، والأعمش، وعاصم الجَحْدَري، وأَمثالهم، فلمَّا طالت المدَّة وقَصُرت الهِمَمُ؛ ٱقْتُصِرَ على بعضهم، وكانوا هؤلاء إمّا لتصدِّيهم للإشْغَال[3]، أو لأنَّهم شيوخ المقتصِر، ولو عُيِّنَ غيرُهم لجاز، أو غُيِّر هؤلاء الرواة عنهم جاز».

قال: «وخَفِيَ هذا الأمر على أكثر المقرئين حتّى لو نَسَبْتَ[4] قراءةَ أحد هؤلاء إلى من في سِلْسلة السَّنَد بعدُ أَو قبل؛ لقال: شاذَّة، فإذا عُزِيَتْ إلى أحدهم؛ قال: مشهورة.

قلت: هذا كلامٌ صحيحٌ لامِرْيَةَ فيه[5].

[6] وقال شيخُنا العلاّمة شيخ الفقهاء: أبو محمد/ عبدالرحيم بن ٣٨ / ب

---

(١) (ص/ ١٦٦).
(٢) (ب): «هولاء الأئمة».
(٣) (ب): «إلى الاشتغال».
(٤) (ب): «نسيت».
(٥) «لا مِرْية فيه» ليست في (ت) و(ب).
(٦) مابينهما ساقط من (ت) و(ب) وغيرها من النُّسَخ، ولعله لمَّا لم ينقل المؤلف مافي «المهمَّات»؛ حذفه النُّسَّاخ!!.

الحسن الإسنائِي ـ رضي الله عنه ـ في كتابه: «المهمَّات»[٧] [١].

وقال الإمام مجتهد عصره أبو الحسن عليّ بن[٢] السُّبكي في كتابه: «شرح المنهاج»[٣] في صفة الصّلاة في الرّكن الرّابع: «فرع: قالوا: تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بالقراءات السبع ولا تجوز بالشّاذة».

وظاهر هذا الكلام يوهِمُ أنَّ غير السّبع[٤] المشهورة من الشواذِّ، وقد نقل البغويّ في أوّل «تفسيره»[٥] الاتفاقَ على القراءة بقراءة يعقوب وأبي جعفر مع السبع المشهورة، قال: «وهذا القول هو الصواب».

واعلم أَنَّ الخارجَ عن السَّبع المشهورة على قسمين:

منه مايُخالف رسمَ المصحف؛ فهذا لاشكَّ في أَنَّه لاتجوز قراءته لافي الصّلاة ولا في غيرها.

ومنه مالا يُخالف رسمَ المصحف، ولم تشتهر القراءةُ به، وإِنَّما ورَدَ من طريقٍ[٦] غريبة لايُعَوَّلُ عليها، وهذا يظهر المنع من القراءة به ـ أَيضًا ـ.

ومنه ما اشتهر عند أَئمة هذا الشأن القراءة به قديمًا وحديثًا؛ فهذا لا

---

(١) في هامش الأصل: «هنا في الأصل بياضٌ» اهـ. فلم ينقل المؤلف مافي «المهمات».

(٢) ليست في (ت) و(ب).

(٣) سماه: «الابتهاج»، ولم يكمله، ثم أكمله ابنُه بهاءُ الدين. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى»: (١٠/ ٣٠٧)، و«كشف الظنون»: (ص/ ١٨٧٣)، ولا زال مخطوطًا.

(٤) (ب): «السبعة».

(٥) (١/ ٣٠).

(٦) (ت) و(ب): «طرق».

وجه للمنع منه، ومن ذلك: قراءة يعقوب وغيره.

قال: والبغوي أَوْلى من يُعتمد عليه في ذلك، فإنّه مُقرىء فقيه جامع للعلوم.

قال: وهكذا التفصيل في شواذِّ السَّبعة فإنّ عنهم شيئًا كثيرًا شاذٌّ»[1].

قلتُ: هذا الكلام هو الصَّحيح الذي لامحيد عنه، فدونكَهُ من هذا الإمام، عَضَّ عليه بالنَّواجِذ.

وسُئل ولدُه شيخُنا الإمام قاضي القضاة أبو نَصْر عبدالوهَّاب عن قوله في كتابه: «جَمْع الجوامع»[2] ـ في الأصول ـ: «والسَّبعُ متواترة»، مع قوله: «والصَّحيح أَنَّ ما وراءَ العشر فهو شاذٌّ».

إذا كانت العَشْر متواترة؛ فَلِمَ لاقلتم: «والعشر متواترة»، بدلَ قولكم «والسَّبع»؟.

فأجاب: «أَمَّا كوننا لم نذكر العشر بدل السّبع مع ادِّعائنا تواترها؛ فلأنَّ السَّبع لم يُخْتَلَف في تواترها، وقد ذكرنا أَوَّلاً موضع الإجماع، ثمَّ عطفنا عليه بموضع الخلافِ، على أَنَّ القول بأَنَّ القراءات الثَّلاث غير متواترة في غاية السُّقوط ولا يصحّ القول به عمَّن يُعتبر قوله في الدِّين، وهي ـ أعني القراءات الثَّلاث ـ قراءةُ يعقوب وخلف وأَبي جعفر بن القعقاع لاتُخالِفُ رسمَ المصحف»[3].

---

(١) (ت) و(ب): «شاذًّا».

(٢) (١/ ٢٣١) مع حاشية البَنَّاني على المحلِّي.

(٣) في «منع الموانع»: «لا تخالف السبع».

ثم قال: «سمعت الشيخَ الإمام ـ يعني والدَه مجتهد العصر أبا الحسن عَلِيًّا السُّبكي ـ يُشدِّد النَّكير على بعض القضاة، وقد بلغه عنه أنَّه مَنَع من القراءة بها.

واستأذنه بعض أصحابنا مرَّةً في إقراء السَّبع، فقال: أَذنتُ لكَ أَن تُقْرِئَ العَشْر».

قلت: نقلته من كتابه: «مَنْع الموانع على سؤالات جمع الجوامع»[1].

وقد جرىٰ بيني وبينه ـ رحمه الله ـ في ذلك كلامٌ كثير، وقلتُ له ـ ما معناه ـ: كان ينبغي أنْ تقول: «والعشر» ولابُدَّ.

فقال لي: أَردنا التَّنبيهَ على الخلاف.

٣٩ / أ فقلت: يا سيِّدي! و/ أين الخِلاف!؟ وأين القائل بالخلاف؟ ومن نصَّ من الأئمة أَو غيرهم على أَنَّ قراءة أَبي جعفر ويعقوب وخَلَف غير متواترةٍ؟

فقال: يُفْهم من قول ابنِ الحاجب: «والسَّبع متواترة»[2].

فقلت: أيُّ سَبْعٍ؟! وعلى تقدير أَنْ يقول: هي قراءة نافع وابن كثير وأَبي[3] عَمْروٍ وابنِ عامر وعاصم وحَمْزة والكِسَائي ـ مع أَنَّ كلامَ ابن الحاجب مايدلُّ على ذلك[4] ـ فقراءة خَلَف لاتَخْرج عن قراءة أَحدٍ منهم

---

(١) (٢/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦) رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، ولم تُنْشَر بعد، تحقيق سعيد بن علي الحِمْيَري (١٤١٠هـ).

(٢) «مختصر ابن الحاجب»: (١/ ٤٦٩)، مع «بيان المختصر» للأصفهاني.

(٣) (ت) و(ب): «وأبو»!.

(٤) كل من شرح كلام ابن الحاجب شرحه بذلك.

أَبدًا، بل ولا عن قراءة عاصم وحمزة والكِسَائي في حرف واحد؛ فكيف يقول أَحدٌ بعدم تواترها، مع ادِّعائه تواتُرَ السَّبع؟!

وأَيضًا فلو قلنا: إنَّ مراده قراءات هؤلاء السَّبعة؛ فمن أَيِّ روايةٍ، ومن أيِّ طريقٍ، ومن أَيّ كتابٍ؟ فالتخصيص لم يدَّعِهِ ابن الحاجب، ولو ادَّعاه لما سُلِّم إليه، ولايَقْدِر[1] عليه.

بقي الإطلاق، وهو: كلّ ما جاء عن السّبعة، فقراءة يعقوب وأَبي جعفر فيما انفردا فيه جاءت عن السبعة.

فقال لي ـ رحمه الله تعالى ـ: فمن أَجل هذا قلتُ: والصّحيح أَنَّ ما وراء العشرة فهو شاذٌّ، ما يُقَابِلُ الصحيحَ إلاَّ فَاسِد، وظهر منه في تلك الحالة أَنَّه بَدَا له تغيير: «والسَّبعُ» بـ«العشر»؛ فلم يُمْهَل[2] وانتقل إلى رحمة الله.

وأَنشدته يومًا من أَوَّل: «هداية المَهَرَة في تتمَّة العَشَرَة»[3]:

وَبَعْدُ فَإِنِّي نَاظِمٌ أَحْرُفَ الثَّلا ... ـثَةِ الغُرِّ نَظْمًا مُوْجَزًا وَمُفَصَّلا

لِمَنْ أَتْقَنَ السَّبْعَ القِرَاءاتِ وَهْوَ يَطْـ ... ـلُبُ العَشْرَ ذا[4] الطُّرْقِ العَوَالِي مُكَمَّلا

---

(١) رسمها في (ب): «ولا تفدّر»!.

(٢) لأن التاج السُّبكي توفي سنة (٧٧١) ـ وعمره (٤٤) عامًا على أكثر ما قيل ـ قبل أن يضع المؤلِّف كتابَه هذا، فقد انتهى منه سنة (٧٧٣).

(٣) جاء اسمه في بعض المصادر: «هداية المهرة في ذكر الأئمة العشرة المشتهرة»، «كشف الظنون»: (ص/ ٢٠٤٢)، ومنه عِدّة نسخ خطية منها في تشستربتي رقم (٤٤٣٢)، وأخرى في أيا صوفيا: برقم (٣٩)، وغيرها، انظر «مؤلفات ابن الجزري»: (ص/ ٥١) لمحمد الحافظ.

(٤) (ت) و(ب): « و ».

فَكَمْ مِنْ إِمَامٍ[1] قَالَ فِيْها تَوَاتَرَتْ وإِجْمَاعُ أَهْلِ العَصْرِ فِي ذَا تَنَزَّلاَ

وَذَا الحَقُّ وَهْوَ الاعْتِقَادُ بِلاَ مِرَا فَنَتْلُوا بِهَا فِي الفَرْضِ مَعْ غَيْرِهِ كِلا[2]

فاستحسنها كثيرًا، ثمَّ سألته أَنْ يكتبَ لي شيئًا في هذا المعنى يشفي القلب، فقال لي: أكتب فتوى حتى أكتب لكَ عليها، فكتبتُ له ماصورته:

ماتقول السَّادةُ العلماء، أَئمة الدِّين، وهُداة المسلمين ـ رضي الله عنهم أَجمعين ـ في القراءات العشر التي يُقْرأُ بها اليوم؛ هل هي متواترة أو غير متواترة؟ وهل كلّ ما انفرد به واحدٌ من الأئمة العشرة بحرفٍ من الحروف متواتر أَمْ[3] لا؟ وإذا كانت متواترة؛ فما يجب علىٰ من جَحَدَهَا أَو حرفًا منها؟ أَفتونا مأجورين ـ رضي الله عنكم أَجمعين ـ.

فأَجابني ماصورتُه ـ ومن خطِّه نقلتُ ـ: «الحمد لله، القراءات السَّبع[4] التي اقتصر عليها الشَّاطبي[5]، والثلاث التي هي قراءة[6] أبي جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف: متواترة معلومة[7] من الدّين بالضّرورة، وكلّ حرفٍ انفرد به واحد من العشرة[8] معلوم من الدّين

---

(١) (ب): «أقام»!.

(٢) في هامش الأصل كتب بدلاً من «مع غيره كلا»: «والنَّفْلُ مُسْجَلا» ورمز له بـ «خ صح». والمعنى: أنه هكذا في نسخةٍ صحيحة.

(٣) (ب): «أو».

(٤) (ت) و(ب): «العشر السّبع»!.

(٥) يعني في «حِرز الأماني» المعروفة بـ «الشاطبية».

(٦) (ب): «هي التي»!.

(٧) (ب): «معلوم».

(٨) (ت) و(ب): «من العشر متواتر...».

بالضّرورة أنّه منزَّل على رسول الله ﷺ لايُكابر في شيءٍ من ذلك إلاّ جاهل، وليس تواتر شيءٍ منها مقصورًا على من قرأ بالرِّوايات، بل هي متواترة عند كلِّ مسلمٍ يقول:/ أَشهد أَنْ لا إِلـٰه إِلاّ الله، وأَشهد أَنَّ محمدًا رسول الله، ولو كان مع ذلك عامِّيًّا جِلْفًا، لا يَحْفظ من القرآن حَرْفًا. ٣٩ / ب

ولهذا تقرير طويل وبُرْهان عريض لايسع هذه الورقة شرحه، وحظّ كلّ مسلم وحقّه: أَنْ يدين اللهَ تعالى ويحزم نفسه بأنَّ ماذكرناه متواتر[١] معلوم باليقين، لاتتطرَّق الظُّنونُ ولا[٢] الارتيابُ إِلى شيءٍ منه، والله أعلم». كتبه: عبدالوهّاب بن السُّبكي الشّافعي[٣].

قلت: ولو عاش ـ رحمه الله ـ حتَّى وقف على هذا التأليف لأنْصَف، ولكتب عليه كما كان يتفضَّل في غيره من تواليفي ـ رحمه الله تعالى ـ.

[٤]وأما قول الشيخ عَلم الدين أبي الحسن عليّ بن محمد السّخاوي في آخر كتابه: «جمال القراء»[٥]: «واعلم أَن أئمة الدين وعلماء المسلمين

---

(١) (ب): «متواترًا»!.

(٢) (ب): «بلا»!.

(٣) ذكره ـ أيضًا ـ في «النشر»: (١/ ٤٥ ـ ٤٦).

(٤) من هنا إلى نهاية (الباب) لا وجود له في نسخة الأصل، وهي منقولة من خط ابن الجزري، ولا وجود لها في (ت) و(ب)، ولا في نسخة المكتبة المركزية بجامعة أُمّ القرى.
وهي موجودة في نُسخ أخرى، فلعلّها من إلحاقات المؤلِّف المتأخرة عن تأليف الكتاب، فمن نقل عن هذه النسخة التي وُجدَ فيها اللحق؛ ثبتت هذه الزيادة فيها، ومن لا؛ فلا، وانظر المقدمة.

(٥) (٢/ ٦٤٤) ـ تحقيق البواب.

أجمعوا على قراءات السّبعة، حين اعتبروا قراءتهم، وتدبَّروا روايتهم وعلموا ثقتهم وعدالتهم، وإنّما سلكوا المحجّة[1] ونكَبُوا عن بُنيَّات الطُّرق، ورفضوا الشَّاذَّ، واعتمدوا على الأثر، وهجروا من خالف ذلك، ولم يأخذوا عنه، وتركوا قراءة من كان يرىٰ جواز القراءة بما يجوز في العربية وإن لم يرجع إلى آثارٍ مرويَّة، عملاً بقول رسول الله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُوْرِ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وكلَّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ»[2] » انتهى.

فقد يتشبَّث به من لاتحقيق عنده ولا إنصافَ، واعلم أنّه [غير][3] صريح في عدم صحةِ قراءات الثلاثة أو غيرها مما عَدا السبعة، وغايةُ مايدلّ هو عليه: أنَّ الأئمة أجمعوا على قراءات السبعة، ونحن نقول بذلك، ولكن لايلزم من ذلك أن يكون ماعدا السبعة ليس بصحيح، وهذا بعينه كقول الإمام محيي السُّنَّة البغويّ المتقدِّم في أوَّل هذا الباب[4] حيثُ حَكَىٰ اتفاق الأمّة على قراءاتهم، بل هو أبلغ، ولا يلزم ـ أيضًا ـ أن يكون ما وراء العشرة غير صحيح.

---

(١) في «جمال القراء»: «المحجة العُظمى».

(٢) قطعة من حديث أخرجه أحمد: (٤/١٢٦)، وأبو داود: (٥/١٣ ـ ١٥)، والترمذي: (٥/٤٣ ـ ٤٤)، وابن ماجه: (١/١٤ ـ ١٥)، وابن أبي عاصم في «السنة»: (١/١٧ ـ ٢٠)، والآجرّي في «الشريعة»: (١/٤٠٠ رقم ٨٦)، وابن حبان «الاحسان»: (١/١٧٨)، واللالكائي في «السنن»: (١/٧٤)، وغيرهم، من حديث العِرْباض بن سارية ـ رضي الله عنه ـ.

والحديث صححه الترمذي، وابن حبان، والحاكم في «المستدرك»: (١/٩٦)، وأبو نُعيم (ذكره ابن رجب في «الجامع»: (٢/١٠٩).

(٣) زيادة متعينة.

(٤) (ص/١٦٥).

وأمّا قول السّخاوي: «وتركوا قراءةَ من كان يرى جواز القراءة بما يجوز من العربية، ولم يرجع إلى آثار مرويّة»؛ فانّه لايريد بذلك أحدًا من الأئمة الثلاثة، ولا مِن رواتهم، وإنّما [عَنَى][1] بذلك أبو بكر بن مِقْسَم[2]، فإنّه كان يرىٰ ذلك، وقد أنكر عليه أئمةُ زمانِه ذلك؛ فأُحْضِر واسْتُتِيْبَ، وكُتِبَ عليه مَحْضر بذلك وبرجوعه كما أثبتنا ذلك في كتابنا المسمَّىٰ بـ «تاريخ القراء»[3] وغيره.

ومما يوضِّح أنَّ السخاوي ـ رحمه الله ـ لم يُرِد أَنَّ قراءة الثلاثة غير صحيحة، ولا أنَّها شاذَّة، ولا أنها لاتجوز التلاوة بها: أنَّه قرأ القرآن كلَّه بالقراءات العشر، وما زاد عليها على شيخه الإمام العلاّمة أَبي اليُمْن زَيْد بن الحسن الكِنْدي بدمشق، وقرأ ـ أيضًا ـ بالقراءات العشر على الشيخ أبي الفضل الغَزْنوي بمصر، وقرأ ـ أيضًا ـ بِعدَّةِ كتب في القراءات سوى «الشاطبية» و«التيسير» على الشيخ أَبي الجود غِيَاث بن فارس

---

(١) في «المطبوع»: «عبّر» والصواب ما أثبت.

(٢) هو: محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مِقْسَم أبو بكر البغدادي المقرىء، النحوي العلاّمة، ت (٣٥٤).
لكنه كان يقول: إن كل قراءةٍ وافقت المصحف ووجهًا في العربية؛ فالقراءة بها جائزة، وإن لم يكن لها سند؛ فشاع ذلك عنه وارتفع أمره إلى السلطان فاحضره واستتابه بحضرة القرَّاء، فأذعن وتاب، وقيل: إنه لا زال يُقرىء بها إلى حين وفاته.
وهذا قريب من حال ابن شنبُوذ ـ المتقدّم ـ فانه كان يعتمد على السند وإن خالف الرسم، وهذا يعتمد الرسم وإن لم يكن له به نقل، واتفقا في العربية.
انظر: «تاريخ بغداد»: (٢/ ٢٠٦)، و«المعرفة»: (١/ ٣٨٣ ـ ٣٨٦)، و«الغاية»: (٢/ ١٢٣ ـ ١٢٥).

(٣) «الغاية»: (٢/ ١٢٤)، وله تاريخ كبير تقدّمت الإشارة إليه.

بمصر ـ أَيضًا ـ. وذلك كلّه بعد قراءته على الشاطبي[1] ـ رحمه الله ـ.

وروى كتاب «المصباح»[2] في القراءات العَشْر، والروايات الكثيرة لأبي الكَرَم الشَّهْرَزُوري، عن داود بن ملاعب، ونقل منه مانقل من الغرائب في كتاب: «جَمَال القُرَّاء».

ولكنَّه ـ رحمه الله ـ كان مشغوفًا بـ «الشاطبية»، مَعْنِيًّا بشهرتها، معتقدًا في شأن مؤلِّفها وناظمها ـ رحمه الله تعالى ـ، ولهذا اعتنى بشرحها؛ فكان أول من شرحها، وهو الذي قام بشرحها بدمشق وطال عمره، واشتهرت فضائله؛ فَقَصَدَه الناسُ من الأقطار، فاشتهرت «الشاطبية» بسببه، وإلاَّ فما كان قبله أحدٌ يعرف الشاطبية، ولا يحفظها، وكان أهل مصر أكثر ما يحفظون «العُنْوان» لأبي الطَّاهِر، مع مخالفته لكثير مما تضمَّنته «الشاطبية»، وكان أهل العراق لايحفظون سوى «الإرشاد» لأبي العزّ، ولهذا نَظَمَه كثير من الواسطيين والبغداديين.

ولولا ماوقع من فتنة هؤلاء بالعراق وفتنة الجنكزخانيين ببلاد العجم وما وراء النهر، وقتل من قتل من أهل القراءات وغيرهم؛ لَمَا اشتهر فيها «الشاطبية» ولا «التيسير»، كما هو معلوم عند العلماء المحقِّقين الذين تُعْتبر أقوالهم، ولهم أكفأ اطلاعٍ على مايُحصَر.

وأما قول الشّيخ مُحي الدين النووي ـ رحمه الله ـ في كتاب «التبيان»[3] مما يُفْهم ردّ مازاد على [السَّبعة]؛ فقد أباه الأئمة المحقِّقون

---

(١) تقدمت تراجمهم.

(٢) انظر: «النشر»: (١/ ٩٠)، واسمه: «المصباح الزَّاهر في العَشْر البَوَاهِر».

(٣) (ص/ ١٢٣).

والفقهاء المُدَقِّقون، كما تقدّم الإشارة إليه من كلام السَّلف والخلف وغيرهم، إذْ مدار صحة القراءة على الأركان الثلاثة المتقدِّمة، فهو الحقّ الذي لا مَحِيْد عنه، والحقّ أحقّ أَن يُتَّبَع، والله الوليّ الموفِّق].

* * *

البابُ السَّادِس

في أن العشرة بعض الأحرف السبعة، وأنها متواترة فرشًا وأصولاً، حالَ اجتماعهم وافتراقهم، وحلّ مشكِلِ ذلك

وفيه فصلان:

الفصل الأَول

في أَن العشر بعض الأَحرف السبعة

الذي لايُشَكُّ فيه: أن قراءة الأئمة السبعة، والعشرة، والثلاثة عشر، وما وراء ذلك: بعض الأحرف السبعةِ من غير تعيين، ونحن لانحتاج إِلى الرّدِّ على من قال: إنّ قراءات[1] السبعة هي الأحرف السبعة؛ فإنَّ هذا قول لم يَقُلْه[2] أحدٌ من العلماء، ولا كبير ولا صغير، وإِنما هو شيءٌ أَتعبَ[3] العلماءُ ـ قديمًا وحديثًا ـ في حكايته، والرد عليه[4]، وتَخْطِئته أنفسَهُم، وهو شيء يظنّه جهلةٌ مِن العوام لا غير،

---

(١) (ت) و(ب): «القراءات».

(٢) (ب): «ما نقله».

(٣) (ب): «إنما هو تعب العلماء».

(٤) ليست في (ب) و(ت).

[1] فإنّهم يسمعون: أُنزِلَ القرآنُ على سبعة أحرف وسبع قراءات، فيتخيّلون ذلك لا غير[1]، ونحن لانُتعب أنفسنا كما أَتْعَب من قبلنا أنفسَهم في ذِكْره أو الرّدِّ عليه.

قال الإمام أبو العباس أحمد بن عمّار المهدويّ: «وأَصح ماعليه الحُذّاق من أهل النَّظر في معنى ذلك: أنّ مانحن فيه[2] في وقتنا هذا من هذه القراءات هو بعض الحروف السبعة، التي نزل عليها القرآن.

قال: وتفسيرُ ذلك: أنَّ الحروف السبعة التي أخبر النبيُّ ﷺ أنّ القرآنَ نزل عليها تجري[3] على ضَرْبَين:

أحدهما: زيادة كلمةٍ ونقص[4] أخرى، وإبدال كلمةٍ مكان أُخرى، وتقدُّم كلمةٍ على أُخرى، وذلك نحو ما رُوِيَ عن بعضهم: (ليسَ عليكمْ جُناحٌ أنْ تبتغوا فَضْلاً مِنْ ربِّكُمْ في مَوَاسِمِ الحَجِّ)[5] ورُوِيَ عن[6] بعضهم: (حمّ سق)[7]، و(إذا جاءَ فتحُ اللهِ والنّصرُ)[8]؛ فهذا الضَّرب وما أشبهه متروك لاتجوز القراءة به، ومن قرأ بشيءٍ منه غير معاند ولا مجادِلٍ عليه؛ وجب على الإمام أن يأخذه بالأدبِ بالضرب والسَّجْن، عَلَىٰ مايظهر له من الاجتهاد.

---

(١) مابينهما ساقط من (ب)، وهو انتقال نظر.

(٢) (ت) و(ب): «عليه».

(٣) تحرّفت في (ب).

(٤) (ب): «بعض»!.

(٥) والآية: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ۚ فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ﴾ الآيه [البقرة/ ١٩٨].

(٦) ليست في (ب).

(٧) والآية: ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ۝٢﴾ [الشورى/ ١ ـ ٢].

(٨) والآية: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١﴾ [النصر/ ١].

فإنْ قَرَأ وجادلَ عليه[1]، ودعا الناس إليه؛ وجبَ عليه القتل؛ لقول النبي ﷺ: «المِرَاءُ في القُرآنِ كُفْرٌ»[2]، ولإجماع الأُمّة على اتّباع المصحف المرسوم.

والضَّرب الثاني: ما اختلف القراءُ فيه؛ من إظهارٍ و/إدغام[3]، ٤٠ / أ
ورَوْم وإِشْمَام، وقصر ومدٍّ، وتخفيف وشدّ، وإبدال حركة بأخرى، وياءٍ بتاءٍ، وواوٍ بفاء، وما أشبه ذلك من الاختلاف المتقارب؛ فهذا الضَّرب هو المستعمل في زماننا هذا، وهو الذي عليه خطُّ مصاحف الأمصار، سِوىٰ ماوقع فيه من الاختلاف في حروفٍ يسيرة.

قال: فثبتَ بهذا أن هذه القراءات التي نقرؤها هي بعضٌ من الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن، استُعْمِلت لموافقتها المصحفَ الذي اجتمعت عليه الأُمّة، وتُرِك ماسواها من الحروف السبعة؛ لمخالفتها لمرسوم خطِّ المصحف، إذ ليس بواجبٍ علينا القراءة[4]

---

(١) ليست في (ب).

(٢) أخرجه أحمد: (٢/ ٥٢٨)، وأبو داود: (٥/ ٩)، وابن حبان «الإحسان»: (٤/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥)، والحاكم: (٢/ ٢٢٣)، وصححه.
من طريق محمد بن عَمْرو بن علقمة بن وقّاص الليثي عن أبي سلمة عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ به.
وفي محمد بن عَمْروٍ كلام من جهة حفظه، إلا أن حديثه لاينزل عن مرتبة القبول مالم يتفرد أو يخالف. والحديث له شاهد عن عَمْرو بن العاص، وأبي الجهيم.
وانظر: «تخريج أحاديث الكشاف»: (٣/ ٢١٦) للزيلعي، و«مجمع الزوائد»: (١/ ١٥٧)، و«العلل»: (٢/ ٧٤) لابن أبي حاتم، و«كشف الخفاء»: (١/ ٣٩٧).

(٣) (ب): «إدغام وإظهار».

(٤) (ب): «القراءات».

بجميع الحروف السّبعة التي نزل عليها القرآن» انتهى.

والذي ذهب إليه محمد بن جَرِير الطَّبريّ: أن كلّ ماعليه الناس من القراءات مما يوافق خطَّ المصحفِ، هو حرفٌ واحد من الأحرف السبعة؛ فتكون القراءات العشر على قوله بعضُ حرفٍ.

قال في كتابه: «البيان»[1]: «واختلافُ القراءِ فيما اختلفوا فيه كَلاَ اخْتِلاف».

قال: «وليس هذا الذي أرادَ النبيُّ ﷺ بقوله: «نَزَل[2] القرآنُ عَلَىٰ سَبْعَةِ أحْرفٍ».

قال: «وما اختلف فيه القراءُ عن هذا بِمَعْزِل؛ لأنّ ما اختلفَ فيه القرَّاءُ لايخرجون فيه عن خطِّ المصحفِ الذي كُتِبَ عَلَىٰ حرفٍ واحدٍ».

قلت: المصحف كُتِبَ على حرفٍ واحدٍ؛ لكن لكونه جُرِّدَ عن النَّقْط والشَّكْل احتمل أكثر من حرف؛ إذ لم يَتْرك الصحابةُ إدغامًا، ولا إمالةً، ولا تسهيلاً، ولا نقلاً، ولا نحوَ ذلك مما هو من باقي الأحرف السِّتة، وإنما تركوا ما كان قبلَ ذلك من زيادةِ كلمات ونقص أخرى، ونحو ذلك مما كان مباحًا لهم القراءة به، كما تقدم في آخر الباب الثاني[3].

وقال مكِّيّ في كتابه «الإبانة»[4]: ـ الذي جعله متَّصِلاً بآخر كتاب «الكشف»[5] له ـ: «إنّ هذه القراءات كلّها التي يقرأ الناس بها اليوم،

---

(١) «جامع البيان»: (١/ ٤٨ ـ ٥١).
(٢) (ب): «أنزل».
(٣) (ص/ ٩٥).
(٤) (ص/ ٢٢)، ووقع في (ب): «الأمانة» وهو تحريف.
(٥) طبع في مجمع اللغة بدمشق.

وصحّت روايتها عن الأئمة، إنّما هي جزءٌ من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووافق اللفظ بها[1] خطَّ مصحف[2] عثمان ـ رضي الله عنه ـ التي[3] أجمعَ الصحابةُ ومن بَعْدهم عليه واطُّرِحَ ماسِواه مما خالف[4] خطَّه». ثم أخذ في تقرير ذلك بنحوٍ مما قدَّمنا[5].

وقال الإمام أبو عُمر بن عبدالبر: «وهذا[6] الذي عليه الناس اليومَ في مصاحفهم وقراءاتهم [حَرْف] من بين سائر الحروف؛ لأنّ عثمان جمع المصاحف عليه»[7].

قال: «وهذا الذي عليه جماعة الفقهاء فيما يقطع عليه، وتجوز الصلاةُ به، وبالله العصمةُ والهدىٰ»[8].

قلت: وكذا أقوال المعتبرين في ذلك: أن القراءات التي عليها الناسُ اليومَ، الموافقة لخطِّ المصحف إنَّما هي بعض الأحرف السبعة من غير تعيينٍ، وقيل: حرف منها، وقيل: بعض حرفٍ.

* * *

(١) (ب): «فيها».
(٢) «الإبانة»: «خط المصحف، مصحف عثمان».
(٣) «الإبانة»: «الذي».
(٤) «الإبانة»: «يخالف».
(٥) (ب): «قدمناه».
(٦) (ب): «وهو».
(٧) «التمهيد»: (٨/ ٢٩٣) بتصرف.
(٨) «التمهيد»: (٨/ ٣٠٠).

الفَصْل الثاني:

في أنّ قراءات العشرة متواترة فَرْشًا/ وأُصولاً، حال اجتماعهم وافتراقهم، وحلّ مُشكِل ذلك ٤٠ / ب

اعلم أنّ العلماء بالغوا في ذلك نفيًا وإثباتًا، وأنا أذكر أقوالَ كلٍّ، ثمّ أُبيِّن الحقَّ من ذلك:

أَمَّا من قال بتواتر الفرش دون الأُصول؛ فابن الحاجب، قال في «مختصر الأُصول»[1] له: «القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء؛ كالمدّ والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوه»[2].

فزعم أنّ المدَّ والإمالة وما أشبه ذلك من الأُصول؛ كالإدغام، وترقيق الرَّاءات، وتفخيم اللامات، ونقل الحركة، وتخفيف[3] الهمزة، وغيره؛ من قبيل الأداء، وأنَّه غير متواتر، وهذا غير صحيحٍ ـ كما سنبيّنه ـ:

---

(١) (١/ ٤٦٩) مع «بيان المختصر» للأصفهاني.

وقد أشار المؤلف إلى ماكتبه هنا في الرد على ابن الحاجب في كتابه «الغاية»: (١/ ٥٠٩) في ترجمة أبي عَمْرو ابن الحاجب فقال ـ بعد أن أثنىٰ عليه ـ: «إلا أنه أعضل فيما ذكره في «مختصر الأصول» حين تعرَّض للقراءات، وأتىٰ بمالم يتقدم فيه غيره، كما أوضحت ذلك في كتابي «المنجد»، وغيره» اهـ. وانظر «النشر»: (١/ ٣٠).

(٢) (ب): «الهمزة ونحوها».

(٣) (ت) و(ب): «وتفخيم»!.

أمَّا المدّ: فأَطلقه، وتحته ما تُسْكَب[1] العبرات!!.

فإنه إمّا أن يكون طبيعيًّا أو عَرَضيًّا[2].

والطبيعي: هو الذي لايقوم ذاتُ حرف[3] المدِّ دونه؛ كالألف مِن «قال»، والواو مِن «يقول»، والياء من «قيل»، وهذا لايقول مسلم بعدم تواتره؛ إذ لا يمكن القراءة بدونه.

والمدُّ العَرَضي: هو الذي يِعْرض زيادةً على الطبيعي لموجبٍ، إِمَّا سكون أَو همز.

فأمَّا السُّكون؛ فقد يكون لازمًا في فواتح السّور، وقد يكون مشدَّدًا نحو: «الٓمّٓ» «قٓ» ذانّ[4]، «ولا الضَّالِّين» ونحوه؛ فهذا مُلْحق بالطبيعي، لايجوز فيه القصر، لأنَّ المدَّ قامَ مقام حرفٍ، توصُّلاً للنطق بالسَّاكن.

وقد أجمعَ [5] المحقِّقون من[5] النّاس على مَدِّه قَدْر: «أسواء».

وأمّا الهمز، فعلى قسمين:

الأوّل: أن يكون حرف المدّ في كلمة والهمز في أُخرى وهذا يُسمِّيه القرَّاء منفصِلاً، واختلفوا في مَدِّه وقصره، وأكثرهم على المدِّ؛

---

(١) (ب): «يسكب»، ومافي الأصل متَّجه، أي: من أجلِه.

(٢) انظر: «التمهيد في علم التجويد»: (ص/٦٨، ١٧٣ ـ ١٧٤)، و«النشر»: (١/ ٣١٣ ـ فما بعدها).

(٣) (ب): «حروف».

(٤) كذا بالأصول! وفي المطبوعة: «نَ».

(٥) مابينهما ليس في (ب) و(ت).

فادّعاؤه عدَم تواتر المدِّ فيه، ترجيحٌ من غير مرجِّح، ولو قال العكس لكان أظهر لِشُبْهَتِه؛ لأنّ أكثر القُرَّاء على المدِّ.

الثاني: أَن يكون حرف[1] المدّ والهمز في كلمة واحدة، وهو[2] الذي يُسمَّى متصلاً، وقد أجمع القرَّاءُ سَلَفًا وخَلَفًا من كبير وصغير، وشريف وحقير على مَدِّه، لا أَخْتِلافَ بينهم في ذلك، إلا أن يكون رُوِيَ عن بعض من لايُعوَّلُ عليه بطريق شاذَّة، فلا يجوز القراءة به[3].

حتّى أن الإمام الرَّاوية[4] أبا القاسم الهُذَلي، الذي رَحَل المشرق والمغرب، وأخذَ القرآن عن[5] ثلاث مئة وخمسة وستين شيخًا[6]، وقال: «رحلتُ من آخر المغرب إلى باب فَرْغانه[7]، يمينًا وشمالاً، وجبلاً وبحرًا»[8].

---

(١) ليست في (ب).
(٢) (ت) و(ب): «وهي»!.
(٣) (ت) وليست في (ب).
(٤) (ب): «الراوي».
(٥) (ب): «على».
(٦) لكن الذين أخذ عنهم قراءةً؛ مئة واثنين وعشرين شيخًا.
قال الذهبي في «المعرفة»: «وهذا أمر لم يتهيّأ لأحد قبله ولا بعده فيما علمتُ» اهـ.
ثم ساق عددًا من شيوخه، وقال: «إنما ذكرتُ شيوخه ـ وإن كان أكثرهم مجهولين ـ ليعلم كيف كانت همة الفضلاء في طلب العلم» اهـ.
(٧) (ب): «إلى باب آخر فرعاب»! وهو تحريف.
(٨) قاله في «الكامل» كما نقله عنه الذهبي في «المعرفة»: (٢/٦٥٣)، والمصنف في «الغاية»: (٢/٣٩٨).

وألَّف كتابه «الكامل»[1] الذي جمع فيه بين الدُّرَّة وأُذن الجرّة؛ من صحيح وشاذٍّ، ومشهور ومنكر.

فقال في باب المدِّ في فصل المتّصل: «لم يُختَلَف في هذا الفصل أنَّه ممدود على وتيرةٍ واحدةٍ، فالقُرَّاء فيه على نمطٍ واحدٍ، وقدَّره بثلاث ألفات».

إلى أن قال: «وذكر العراقيّ أنّ الاختلاف في مدٍّ[2] كلمةٍ واحدةٍ كالاختلاف في مدِّ كلمتين، ولم أسمع هذا لغيره!! وطالما مارست الكُتبَ والعلماءَ؛ فلم أجد من يجعل/ مدَّ الكلمة الواحدة كمدِّ الكلمتين إلاّ العراقي». ٤١ / أ

قلتُ: والعراقيُّ هذا هو منصور بن أحمد[3]، المقرىء بخراسان كان، ولقد أخطأ في ذلك[4]، وشيوخه الذين قرأ عليهم نعرفهم: الإمام

---

(١) قال الهذلي: «وألَّفتُ هذا الكتاب ـ يعني «الكامل» ـ فجعلته جامعًا للطرق المتلوّة والقراءات المعروفة، ونسختُ به مصنّفاتي كـ «الوجيز» و«الهادي» » اهـ.
قال الذهبي: «وله أغاليط كثيرة في أسانيد القراءات، وقد حشد في كتابه أشياء منكرة، لا تحلّ القراءة بها، ولا يصحّ لها إسناد» اهـ.
وقال ابن الجزري: «وقد وقع له أوهام في أسانيده، وهو معذور في ذلك؛ لأنه ذكر مالم يذكره غيره، وأكثر القراء لا علم لهم بالاسانيد، فمن ثَمَّ حصل الوهم، وللحافظ أبي العلاء (الهمذاني) الحواشي على ذلك، رد أكثرها إلى الصواب، وسكت عن كثير» اهـ ثم ذكر أمثلة على ذلك.

(٢) (ب): «مده»!.

(٣) «المعرفة»: (٢/ ٥٨٣)، و«الغاية»: (٢/ ٣١١).

(٤) قال المؤلّف في «الغاية»: «وهو الذي حكى عنه أبو القاسم الهذلي في «الكامل» أن الاختلاف في مدّ المتصل كلاختلاف في المنفصل، وأنكر ذلك عليه، حتى قال: طالما مارست الكتب فلم أقف على ما ذكره العِراقي.
وأخذ أبو شامة ذلك بالتسليم؛ فحكىٰ فيه الخلاف وقلّده غيره وتورّط =

أبو بكر ابن مهران، وأبو الفرج الشَّنَبُوْذي، وإبراهيم بن أحمد المروزي، لم يُروَ عنهم شيءٌ من ذلك[1] في طريقٍ من الطرق.

فإذا كان الأمرُ كذلك؛ يَجْسُر ابنُ الحاجب أو من هو أكبر منه[2] على أن يُقْدِم على ما أُجْمِعَ عليه؛ فيقول: هو غير متواتر؟!.

فهذه أقسام المدّ العَرَضي أيضًا متواترة، لايشكّ في ذلك إلا جاهل! وكيف[3] يكون المدّ غير متواترٍ، وأجمع الناسُ عليه خَلَفًا عن سَلَفٍ!.

فإن قيل: قد وجدنا القُرَّاء في بعض الكتب كـ«التيسير» للحافظ[4] الدّاني وغيره، جعل لهم فيما مدّ للهمز مراتب في المدّ إشباعًا وتوسُّطًا وفوقه ودونه، وهذا لاينضبط؛ إذ المدّ لا حدَّ له، وما لا ينضبط كيف يكون متواترًا؟!.

قلتُ: نحن لاندّعي أنّ مراتبهم متواترة ـ وإنْ كان قد ادَّعاه طائفة من القراء والأصوليّين، بل نقول: إنّ المدَّ العَرَضيّ من حيثُ هو متواتر[5]

= الناسُ في ذلك، حتى وقفت أنا على كلام العِراقي في المدِّ؛ فلم أجده حكى سوى اختلاف المراتِب، ولم يحك القصر البتّة.

وهذا هو بالنسبة إلى العراقيين غريب! لأنهم قاطبة لم يرووا في المتصل سوى المدّ مرتبة واحدة كالمد اللازم عندنا، فليعلم ذلك» اهـ.

وانظر: «النشر»: (١/ ٣١٥).

(١) (ت) و(ب): «كلام»!.

(٢) (ت) وليست في (ب).

(٣) (ت) و(ب): «فكيف».

(٤) ليست في (ب) و(ت).

(٥) (ب): «متواترة»!.

مقطوع به، قُرِىء به على النبي ﷺ، وأَنزله الله عليه، وأنَّه ليس من قبيل الأداء، فلا أقلَّ من أن نقول: القدر المشترك[1] متواتر.

وأمّا مازاد على القَدْر المشترك كعاصم وحمزة وورش؛ فهو إن لم يكن متواترًا فصحيح مُسْتَفاض متلقًى بالقبول، ومن ادّعى تواتر الزّائد على القدر المشترك فليبيّن.

وأمّا الإمالة على نوعيها؛ فهي وضدها لُغتان فاشِيَتَان من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، مكتوبتان في المصاحف متواتِرتان، وهل يقول أحدٌ في[2] لغةٍ أجمعَ الصحابةُ والمسلمون على كتابتها في المصاحف: إنّها من قبيل الأداء! لا إلـه إلا الله!!.

وقد نقل الحافظ الحجّة أبو عَمْرٍو الدَّاني في كتابه: «إيجاز البيان»[3] الإجماعَ على أنّ الإمالة لغة لقبائل العَرَب[4]، دعاهم إلى الذّهاب إليها التماس الخِفَّة.

وقال الإمام أبو القاسم الهذلي في كتابه «الكامل»: «إنّ الامالة والتفخيم؛ لغتان ليست أحدهما أقدم من الأُخرى، بل نزل القرآنُ بهما جميعًا».

---

(١) (ب): «مشترك».

(٢) (ب): «فمن».

(٣) «إيجاز البيان في قراءة وَرْش عن نافع»، ذكر بروكلمان في «تاريخ الأدب»: (٤/ ١٧٢) أن له نسخة في باريس برقم (٥٩٢/ ٣)، وقد حُقق رسائل علمية.

(٤) نقل المؤلّف كلام الداني في «النشر»: (٢/ ٣٠)، فقال: «فالفتح لغة أهل الحِجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس. . . » اهـ.
وانظر: «اللهجات العربية في التراث»: (١/ ٢٧٥ ـ ٢٨٧) للجندي.

إلى أن قال: «والجملة بعد التطويل؛ أنَّ من قال: إنّ الله تعالى لم ينزل القرآن بالإمالة أخطأ وأَعظَمَ الفِرْيةَ على الله، وظنَّ بالصحابة خلاف ماهم عليه من الورع والتُّقىٰ».

قلتُ: كأنّه يُشير إلى كونهم كتبوا الإمالة في المصاحِف؛ نحو: «يحيى» و«موسىٰ» و«هدىٰ» و«يسعىٰ» و«الهدىٰ» و«يغشٰها» و«سوّاها» و«جلّاها» و«آتاني» و«آتاكم» وما أشبه ذلك مما كتبوه بالياء على لغة الإمالة.

وكتبوا مواضع تُشْبِهُ هذا بالألف على لغة الفتح، منها قوله عزَّ وجلَّ في سورة إبراهيم: ﴿وَمَنْ عَصَانِي/ فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٦﴾﴾ [إبراهيم/ ٣٦]. ٤١ / ب

حتَّىٰ إنّهم كتبوا: ﴿تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ﴾ في (البقرة/ ٢٧٣) بالياء، و﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم﴾ في (الفتح/ ٢٩) بالألف، وأيُّ دليل أعظم من ذلك؟!.

قال الهُذَلي: «وقد أجمعت الأُمّةُ من لَدُن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا على الأخذ والقرآءة والاقراء بالإمالة والتفخيم» وذكر أشياء.

ثم قال: «وما أحدٌ من القرَّاءِ إلا ورُويت عنه إمَالة قلَّت أو كَثُرت».

إلى أن قال: «وهي ـ يعني الإمالة ـ لغة هوازن، وبَكْر بن وائل، وسَعْد بن بكر[1].

وأمّا تخفيف الهمز ونحوه من النَّقل والإدغام وترقيق الرَّاءات وتفخيم اللامات؛ فمتواتر قطعًا، معلوم أنَّه منزل من الأحرف السَّبعة

---

(١) (ب): «بكره»!.

ومن لغات العرب الذين لايُحسنون غيره، وكيف يكون ذلك غير متواتر، أو من قبيل الأداء!!.

وقد أجمعَ القراء في مواضعَ على الإدغام كـ﴿مُّدَّكِرٍ ۝١٥﴾ [القمر/ ١٥] و﴿أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ﴾ [الأعراف/ ١٨٩] و﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف/ ١١].

وفي مواضع على تخفيف الهمز نحو: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ [الأنفال/ ٦٦] ﴿ءَآللَّهُ﴾ [يونس/ ٥٩] ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام/ ١٤٤] في الاستفهام، وفي مواضع على النقل، نحو: ﴿لَّـٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [الكهف/ ٣٨] و«يرى، ونرى».

وعلى ترقيق الرَّاءات في مواضع نحو: ﴿فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة/ ٤٩] و﴿مِرْيَةٍ﴾ [السجدة/ ٢٣].

وعلى تفخيم اللّامات في مواضعَ نحو: اسم الجلالة بعد الضَّمَّة والفتحة.

وأجمع الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ على كتابة الهمزة الثانية من قوله في (آل عِمْران): ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران/ ١٥] بواو.

قال الحافظ أبو عَمْرو الدَّاني وغيره: «إنما كتبوا ذلك على إرادة تسهيلِ بَيْنَ بَيْنَ» انتهى.

وكيف يكون ما أجمع عليه القرَّاء أُمَمًا عن[1] أُمَمٍ غير متواتر!!.

---

(١) (ب): «من».

وإذا كان المدّ وتخفيف الهمز والإدغام غير متواتر على الإطلاق؛ فما الذي يكون متواترًا؟!.

أقصرُ ﴿الٓمٓ ۝١﴾، و﴿دَآبَّةٍ﴾، و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾؟ الذي لم يقرأ به أحدٌ من النّاس!!.

أتحقيقُ همزة ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾، ﴿ءَآللَّهُ﴾ الذي أجمع الناسُ على أنّه لايجوز، وأنّه لَحْن!!.

أإظهارُ ﴿مُّدَّكِرٍ ۝١٥﴾ الذي أجمع الصحابةُ والمسلمون على كتابته وتلاوته بالإدغام!!.

فليتَ شِعْري من الذي تقدَّمَهُ قبلُ بهذا القول، فَقَفَىٰ أثرَه!؟ والظاهر أنّه لما سَمِع قول الناس: إن التواترَ فيما ليس من قبيلِ الأداء، ظنّ أنّ المدّ والإمالة وتخفيف الهمز ونحوه، من قبيل الأداء؛ فقاله غير مفكِّر فيه، وإلا فالشيخ أبو عَمْرٍو لو أفكر[1] فيه لَمَا أقدمَ عليه، أوْ لو وقف على كلام إمام الأُصوليين من غير مدافعة: القاضي أبي بكر بن الطيّب الباقلاني في كتاب «الانتصار»[2] حيث قال: «جميع ما قرأ[3] به قُرَّاء الأمصار مما اشتهر عنهم[4]، واستفاض نقلُه، ولم يدخل في حكم الشذوذ، بل رآه سائغًا جائزًا من همزٍ وإدغامٍ ومدٍّ وتشديد وحذفٍ

---

(١) (ب): «فكر».

(٢) «الانتصار لصحة نقل القرآن، والرد على من نَحَلَه الفساد بزيادةٍ أو نقصان». انظر مقدمة السيد صقر لـ «إعجاز القرآن»: (ص/ ٣٩).

(٣) (ب): «أقرأ».

(٤) بعده في (ت) و(ب): «حيث قال»، وهي مقحمة.

وإمالةٍ، أو ترك كل ذلك، أو شيءٍ منه، أو تقديم أَو تأخير، فإنّه كلّه منزّل من عند الله ـ تعالى ـ، ومما وقف الرسول ﷺ/ على صحّته، وخَيَّرَ بَيْنَهُ وبين غيره، وصوَّبَ جميع القراءة[1] به. ٤٢ / أ

قال: «ولو سوَّغنا لبعض القرَّاء إمالة مالم يُمِلْهُ الرّسولُ ﷺ والصحابة، أو غير ذلك؛ لسوَّغنا لهم مخالفةَ جميع قراءة الرسول ﷺ».

ثمَّ أطالَ الكلامَ ـ رحمه الله ـ في تقرير ذلك، وجوَّز أن يكون[2] النبيّ ﷺ أقرأ واحدًا بعضَ القرآن بحرفٍ، وبعضه بحرفٍ آخر، على قَدْر ما يراه أيسر على القارىء.

قلتُ: وظهر من هذا أنَّ اختلاف القرَّاء في الشيء الواحد مع اختلاف المواضع قَدْ أَخَذَهُ الصحابيُّ كذلك من رسول الله ﷺ، وأقرأه كذلك، إلى أن اتصل بالقرَّاء، نحو قراءة حفصٍ ﴿مَجْرٖىٰهَا﴾ [هود/ ٤١] بالإمالة فقط، ولم يُمِلْ في القرآن غيره.

وقراءة ابن عامر: «إبراهام» في مواضعَ محصورة[3].

وقراءة أبي جعفر: «يُحْزِن» بضم الياء[4] وكسر الزَّاي في الأنبياء فقط، وبفتح الياء وضمّ الزّاي في باقي القرآن؛ وقراءة نافع عكسه في جميع القرآن، بضم الياء وكسر الزَّاي، إلاَّ في الأنبياء، فانه فَتَحَ الياء،

---

(١) (ب): «القراء».
(٢) سقطت من (ب).
(٣) انظر: «المبسوط»: (ص/ ١٢٢)، و«النشر»: (١/ ٢٢٢)، و«جمال القراء»: (٢/ ٦٤٥).
(٤) (ب): «الراء»، وهو خطأ.

[وضم][1] الزَّاي، وشِبه ذلك مما يقول القرَّاء عنه: إنه جمع[2] بين اللغتين.

وليتَ الإمام ابن الحاجب أخْلَىٰ كتابَه من ذِكر القراءات وتواترها، كما أخلىٰ غيره كتبهم منها، وإذ قد ذكرها[3]؛ فليته لم يتعرّض إلى ماكان من قبيل الأداء، وإذ قد تعرَّض؛ فليته سكت عن التمثيل؛ فإنّه إذا ثبتَ أَنَّ شيئًا من القراءات من قبيل الأداء، لم يكن متواترًا عن النبي ﷺ كتقسيم وقف حمزة وهشام، وأنواع تسهيله، فإنّه وإن تواتر تخفيف الهمز في الوقف عن رسول[4] الله ﷺ؛ فلم يتواتر أنَّه وَقَفَ على موضع بخمسين وجهًا، ولا بعشرين، ولا بنحو ذلك، وإنما إن صحَّ شيءٌ منها فَوَجْهٌ، والباقي لاشكَّ أنَّه من قبيل الأداء.

ولمَّا قال ابن السُّبكي في كتابه «جمع الجوامع»[5]: «والسبع متواترة، قيل: فيما ليس من قبيل الأداء، كالمدِّ والإمالة وتخفيف الهمز، ونحوه».

سُئل عن زيادته على ابن الحاجب: «قيل» المقتضية لاختياره أن ماهو من قبيل الأداء؛ كالمدّ والإماله... إلى آخره متواتر؟.

فأجاب ـ رحمه الله ـ في كتابه: «مَنْع الموانع»[6]: «اعلم أنَّ السّبع

---

(١) في الأصل: «وكسر»! وهو سبق قَلَم، والتصويب من (ت) و(ب)، و«المبسوط»: (ص/ ١٤٩).

(٢) «إنه جمع» ليست في (ت) و(ب)، ومكانها: «أجمع».

(٣) (ب): «تعرّض».

(٤) (ب): «النبي».

(٥) (١/ ٢٣٢) مع البَنَّاني على المحلِّي.

(٦) (٢/ ٢٧١ ـ ٢٨٣).

متواترة، والمدّ متواتر، والإمالة متواترة، كل هذا بيِّنٌ لاشكَّ فيه.

وقول ابن الحاجب: «فيما[1] ليس من قبيل الأداء» صحيحٌ، لو تجرَّد عن قوله: كالمدِّ والإمالة، لكن تمثيله بهما أَوجب فساده كما سنوضّحه من بَعْدُ، فلذلك قلنا: «قيل»؛ لنبيّن أنَّ القولَ بأنَّ المدّ والإمالة غير متواترين ضعيف عندنا، بل هما متواتران».

ثمَّ أَخذ يذكر المدَّ والإمالةَ والتخفيف إلى أنْ قال: «فإذا عرفتَ ذلك؛ فكلامُنَا قَاضٍ بتواتر السَّبع، ومن السَّبع مطلق المدّ والإمالة وتخفيف الهمز بلاشكٍّ».

[مناقشة المؤلف لأبي شامة]

وأَمَّا من قال: «إنَّ القراءاتِ متواترةٌ حال اجتماع القرَّاء لا حالَ/ افتراقهم؛ فأبو شامة، قال في كتابه «المرشِد الوجيز»[2] في الباب الخامس منه: «فانّ القراءات المنسوبة إلى كلِّ قارىءٍ من السّبعة وغيرهم، منقسمة إلى المجمع[3] عليه والشّاذّ، غَيْر أنّ هؤلاء السّبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح في قراءتهم تَرْكَن النفسُ إلى مانُقِل عنهم فوقَ مايُنقل عن غيرهم. ٤٢ / ب

---

(١) (ب): «فيها».

(٢) (ص/ ٣٨٧ ط ـ الكويت) و(ص/ ١٧٤ ط ـ دار صادر)، وتحرفت في (ب) إلى «الوجيه»!. وانظر: «النشر»: (١/ ١٣). فقد عاد المؤلف إلى موافقةٍ منه لأبي شامة، بل للعلماء من السلف والخلف، مصرِّحًا بذلك، وذكر قولَه هذا موافقًا له محتجًّا به. وانظر المقدمة.

(٣) (ت) و(ب): «المجتمع».

فمما نُسِبَ[1] إليهم وفيه إنكار لأهل اللغة وغيرهم: الجمع بين السَّاكِنَيْن في تاءات البَزِّيّ، وإدغام أبي عَمْرٍو، وقراءة حمزة: ﴿فما ٱسْطَاعُوا﴾ [الكهف/ ٩٧]، وتسكين من أسْكَن «بَارِئْكُمْ»، ونحوه[2]، و﴿سَبَأْ﴾[3] [سبأ/ ١٥] و﴿يَابُنَيْ﴾ [لقمان/ ١٣] و﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّءْ﴾ [فاطر/ ٤٣]، وإشباع الياء في ﴿يَرْتَعِي﴾ [يوسف/ ١٢]، و﴿يتَّقي ويَصْبِر﴾ [يوسف/ ٩٠] و﴿أَفْئِدةً مِن النَّاسِ﴾ [إبراهيم/ ٣٧] وقراءة ﴿لَيْكَةَ﴾ [الشعراء/ ١٧٦] بفتح اللام وحذف الهمزة[4]، وهمزة «سَأُقْيْهَا» وخَفْض ﴿الأَرْحَامِ﴾ [النساء/ ١] في أوّل (النساء)[5]، ونصب ﴿كُن فَيَكُوْنَ﴾ [يسَ/ ٨٢].

والفصل بين المضافَيْن في (الأنعام)[6] وغير ذلك...

إلى أَن قال: «فكلُّ ذلك محمولٌ على قِلَّة ضبط الرواة فيه».

ثم قال: «وإن صحَّ النقل فيه؛ فهو من بقايا الأحرف السَّبعة التي كانت القراءة مباحة عليه[7]، على ماهو جائز في العربيّة، فصيحًا كان أو

---

(١) (ت) و(ب): «يُنسب».
(٢) في «المرشد»: «و«يَأْمُرْكُمْ»، ونحوه...».
(٣) (ب): «سئل»!!.
(٤) مكانها في (ب): «بفتح الهمزة»!، وفي «المرشد»: (ص/ ٣٨٩ ـ ط الكويت) و(ص/ ١٧٥ ـ ط دار صادر): «بفتح الهاء».
(٥) (ب): «الناس»!!.
(٦) كما في قوله: (وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركينَ قَتْلُ أَوْلادَهم شُرَكائِهم) [الأنعام/ ١٣٧] على قراءة ابن عامر. وانظر: «النشر»: (٢/ ٢٦٣ ـ ٢٦٥).
(٧) في «المرشد»: «عليها».

دون ذلك، وأمَّا بعد كتابة المصاحف على اللفظ المنزّل؛ فلا ينبغي قراءة ذلك اللفظ إلا على[1] اللغة الفُصْحَىٰ من لغة قريشٍ وما ناسبها؛ حَمْلاً لقراءة النبي ﷺ والسَّادة من أصحابه على ماهو اللائِق بهم؛ فانَّهم إنما[2] كتبوه على لغة قريشٍ فكذا قراءتهم له[3]».

قال: «وقد شاعَ على ألْسِنة جماعةٍ من المقرئين المتأخِّرين وغيرهم من المقلِّدين: أنَّ القراءات السَّبع كلّها متواترة، أي: في كلّ فردٍ فردٍ مما رُوِيَ عن هؤلاء الأئمة السَّبعة، قالوا: والقطع بأنَّها منزَّلة من عند الله واجبٌ».

قال: «ونحنُ بهذا نقول؛ لكن فيما اجتمعت على نقلِه عنهم الطُّرُق، واتفقت عليه الفِرق، من غير نَكِيرٍ له، مع أنّه شاع واشتهر واستفاض، فلا أقلَّ من اشتراط ذلك إذا لم يَبِن[4] التواترُ في بعضها».

فانظر يا أخي إلى هذا الكلام الساقط! الذي خرج من غير تأمُّل![5] المتناقض في غير موضعٍ في هذه الكلمات اليسيرة، أوْقَفْتُ عليه شيخَنا الإمام وليَّ الله أَبا محمدٍ محمد بن محمد بن محمد الجمالي[6] ـ رضي الله عنه ـ فقال: ينبغي أن يُعْدَم هذا الكتاب من الوجود، ولا يظهر الْبَتَّةَ، فانه طعنٌ في الدين.

---

(١) (ب): «في».
(٢) في «المرشد»: «كما».
(٣) (ب): «به».
(٤) كذا رسمها في (أ)، وفي (ت) و(ب) و«المرشد»: «يتّفق».
(٥) (ت) و(ب): «متأمل».
(٦) توفي سنة (٧٨٤)، قال ابن الجزري: «قرأتُ عليه وكان له إليَّ ميل كثير، وعناية بالغة». «الغاية»: (٢/ ٢٥٣).

قلتُ: ونحن نُشهد الله لانقصد انتقاص الإمام أبي[1] شامة، إذ الجواد قد يَعْثر، ولا نجهل قدرُه، بل الحق أحقّ أن يُتَّبَع؛ ولكن نقصد التّنبيه على هذه الزَّلّة المزِلّة، ليحذرَ منها من لا معرفةَ له بأقوال النّاس، ولا[2] اطلاع له على أحوال الأئمة.

أمَّا قوله: «فمما[3] نُسِبَ إليهم وفيه إنكار لأهل اللغة...» إلى آخره؛ فغير لائقٍ بمثله[4] أنْ يجعل ماذكره منكرًا عند أهل اللغة، وعلماءُ اللغة والإعراب الذين[5] عليهم الاعتماد سَلَفًا وخَلَفًا يوجِّهونها ويستدلّون بها!! وأنّىٰ يَسَعهم إنكار[6] قراءةٍ تواترت أو اسْتَفَاضت عن رسول الله ﷺ، إلاّ نوَيْسٌ لا اعتبارَ بهم/، ليس لهم معرفة بالقراءات، ولا بالآثار، جَمَدوا على ما عَلِموا من القياسات، وظنُّوا أنَّهم أحاطوا بجميع لُغَات العَرب؛ أفصحها وفصيحها، حتّى لو قيل لأحدهم شيء في القرآن على غير النحو الذي أنزله الله، يوافقُ قياسًا ظاهرًا عنده، لم يقرأ بذلك أحدٌ؛ لقطع له بالصّحّة!!. ٤٣ / أ

كما أنّه لو سُئل عن قراءةٍ متواترةٍ لا يَعْرِفُ لها قياسًا؛ لأنكرها، ولقطع بشذوذها!!.

حتَّى أنّ بعضهم قطع في قوله عزَّ وجلّ: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف/ ١١]

---

(١) (ت) و(ب): «أبا».
(٢) (ب): «فلا»!.
(٣) (ب): «فما»، و(ت): «ما».
(٤) (ت) و(ب): «لمثله».
(٥) (ب): «الذي»!.
(٦) (ب): «إنكاره».

أنّ الإدغام الذي أجمع عليه الصحابةُ ـ رضوان الله عليهم ـ والمسلمون؛ لَحْنٌ، وأنّه لا يجوز عند العرب؛ لأنّ[1] الفعلَ الذي هو: «تأمن» مرفوع فلا وجه لسكونه، حتّى أُدْغِم في النون التي تَلِيْه.

فانظر يا أخي إلى قِلَّة حياء هؤلاء من الله تعالى!! يجعلون ما عَرَفوه من القياس أَصلاً، والقرآن العظيم فَرْعًا، حاشا العلماء المقتدَىٰ بهم من أئمة اللغة والإعراب من ذلك! بل[2] يجيئون إلى كلِّ حرفٍ مما تقدَّم ونحوه يُبالغون في توجُّهِهِ والإنكار على من أنكره.

حتّى أنّ إمام اللغة والنحو أبا[3] عبدالله بن مالك[4] ـ رحمه الله ـ قال في منظومته «الكافيه الشافية»[5] في الفصل بين المضافَيْن[6]:

وعُمْـدَتـي قـراءةُ ابـنِ عَـامِـرِ فكَمْ لَها مِن عَاضِدٍ ونَاصرِ

ولولا خوف الطول، وخروج الكتاب عن مقصوده؛ لأَوْرَدْتُ ما زعم أنّ أهل اللغة أنكروه، وذكرتُ أقوالهم فيها، ولكن إن مدَّ اللهُ في الأجل؛ لأضعنَّ كتابًا مستقلاً في ذلك[7]، يشفي القلب ويشرح الصدر،

---

(١) (ب): «أن».
(٢) ليست في (ب).
(٣) سقطت من (ت) و(ب).
(٤) محمد بن عبدالله، ابن مالك الجيَّاني، أحد أئمة النحو واللغة، ت (٦٧٢).
انظر: «بُغية الوعاة»: (١/ ١٣٠ ـ ١٣٧)، و«البداية والنهاية»: (١٣/ ٢٨٣)، و«طبقات الشافعية»: (٨/ ٦٧)، و«الأعلام»: (٦/ ٢٣٣).
(٥) (٢/ ٩٧٩) مع الشرح للمؤلِّف.
(٦) تحرفت في (ب) إلى: «المتضايفين»!.
(٧) عند استعراض قائمة مصنفات ابن الجزري لانجد كتابًا في هذا الباب، فلعلّه =

أذكر فيه جميع ما أنكره من لا معرفة له، من قراءات السّبعة والعشرة[1].

ولله درُّ الإمام أبي نصر[2] القُشَيْري[3]، حيثُ حكىٰ في «تفسيره»[4] عند قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ﴾ [النساء/ ١] كلام الزَّجَّاج[5] في تضعيف قراءة الخَفْض، ثمَّ قال: «ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين، لأنَّ القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النّبي ﷺ، فمن ردَّ ذلك فقد ردَّ على النبي ﷺ، واستقبحَ ما قرأ به، وهذا مقام محذور، ولا يُقلّد فيه أئمة اللغة والنحو، ولعلّهم أرادوا أنّه صحيح فصيح[6]، وإن كان أفصح منه، فإنَّا لانَدَّعي أنّ كلّ مافي

= لم يَنْشط لتأليفه.

(١) «والعشرة» ليست في (ب).

(٢) (ب): «نُصير»!.

(٣) هو: عبدالرحيم بن عبدالكريم بن هوازِن أبو نصر القُشيريَ، العلاّمة النحوي، المتكلِّم، صاحب الفتنة المشهورة بين الحنابلة والأشاعرة ببغداد، ت (٥١٤).
انظر: «السير»: (١٩/ ٤٢٤)، و«طبقات الشافعية الكبرىٰ»: (٧/ ١٥٩)، و«طبقات المفسرين»: (١/ ٢٩٨).

(٤) له تفسير باسم «التيسير في التفسير»، ذكره الداوودي في «طبقات المفسرين»: (١/ ٢٩٨)، وحاجي خليفة في «كشف الظنون»: (ص/ ٥٢٠)، وذكر له بروكلمان في «تاريخ الأدب»: (٤/ ٣٣٧) نسختين في برلين والهند.
ووصفه حاجي خليفة بأنه من أحسن التفاسير.

(٥) هو: إبراهيم بن محمد بن السّري، أبو إسحاق الزّجاج البغدادي، العلامة النحوي، صاحب كتاب «معاني القرآن».
انظر: «إنباه الرواة»: (١/ ١٥٩)، و«السير»: (١٤/ ٣٦٠).

(٦) ليست في (ت) و(ب).

القراءات على أرفع الدَّرجات من الفصاحة.

[1] وقال الإمام الحافظ الحجّة أبو عَمْرو الدَّاني في كتابه «جامع البيان»[2] ـ عند ذكره إسكان «بَارِئُكُم» و«يأْمُرْكُم» لأبي عَمْرو بن العلاء ـ: «وأئمة القراء لاتعمل في شيءٍ من حروف القرآن على الأفشىٰ في اللغة، والأقْيَس في العربية بل على الأثبت في الأثر، والأصحّ في النقل. والرّوايةُ إذا ثبتتْ عنهم، لم يردّها قياسُ عربيةٍ، ولا فُشوُّ لغةٍ؛ لأن القراءةَ سنةٌ متَّبعة، يلزم قبولها والمصير إليها[1].

قلتُ: ثمّ لم يَكْفِ الإمامَ أبا شامة ذلك حتّى قال: «فكلُّ ذلك ـ يعني ما تقدَّم ـ محمول على قِلّة ضبط الرّواة».

لا والله!! بل كلّه محمول على كثرة جهل من لا يعرف لها أوجهًا وشواهدَ فصيحة تُخَرَّجُ عليها[3]، كما نبيِّنه إن شاء الله، في الكتاب الذي/ ٤٣ / ب وَعَدْنا به آنِفًا[4]، إذ هي ثابتة مستفاضة، ورواتها أئمة ثقات، وإذا كان ذلك محمولاً على قِلّة ضبطهم؛ فليتَ شعري: أكان الدينُ قد هان على أهله حتَّى يجيء شخصٌ في ذلك الصدر يُدخل في القراءة بِقلّة ضبطه ماليس منه[5]!!

---

(١) مابينهما ساقط من (ت) و(ب).

(٢) في القراءات السبع، أثنى عليه ابن الجزري في «الغاية»: (١/ ٥٠٥)، وحاجي خليفة في «كشف الظنون»: (ص/ ٥٣٨)، قال: «وهو أحسن مصنفاته، يشتمل على نيف وخمس مئة رواية وطريق. قيل: إنه جمع فيه كل ما يعلمه في هذا العلم» اهـ.

(٣) (ب): «عنها».

(٤) انظر ماسبق (ص/ ٢٠١) هامش رقم (٧).

(٥) (ب): «فيه».

فيُسْمَع منه، ويُؤخذ عنه، ويُقرأ به في الصلوات وغيرها، ويذكره[1] الأئمة في كتبهم، ويُقْرِءون به ويُسْتفاض، ولم تزل كذلك إلى زماننا هذا، لا يمنع أحدٌ من أئمةِ الدينِ القراءةَ به، مع أنّ الإجماعَ مُنْعَقِد على أنّ من زاد حركةً أو حرفًا في القرآن، أو نقصَ[2] من تِلقاء نفسِه مُصِرًّا على ذلك: يكفر.

واللهُ جلَّ وعلا تولَّى حفظه، لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه.

وأعظم من ذلك تنازُله، إذ قال: «وعلى تقدير صحتها وأنها من الأحرُف السبعة؛ لا ينبغي قراءتها، حملاً لقراءة النبي ﷺ وأصحابه، على ماهو اللائق بهم».

فإذا كان النبيُّ ﷺ والصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ لم يقرءوا بها مع تقدير صحتها، وأنّها من الأحرف السبعة، فمن أوصلها إلى هؤلاء الذين قرءوا بها؟!

ثم يقول[3]: «فلا أقلّ من اشتراط ذلك ـ يعني[4] من اشتراط الشهرة والاستفاضة ـ».

قلتُ: ألا تنظرون إلى هذا القول!! أَنَمَّ[5] أحدٌ في الدنيا يقول: إنّ قراءة ابن عامر وحمزة وأبي عَمْروٍ، وما أجمعَ عليه أهل الحرمين

---

(١) (ت) و(ب): «ويذكرونه».
(٢) (ب): «بعض»!.
(٣) (ب): «نقول» دون «ثم»!.
(٤) (ب): «يعني أن»!.
(٥) (ت) و(ب): «ثم»!.

والشام: أبو جعفر، ونافع، وابن كثير، وابن عامر، وفي قراءة البزّي، وقُنْبل، وهشام أن تلك غير مشهورة ولا مستفاضة، إن لم تكن متواترة، هذا كلام من لم يَدْرِ ما يقول!! حاشا الإمام أبي شامة منه! وأنا من فرط اعتقادي فيه؛ أكاد أجزم بأنه ليس من كلامه في شيءٍ، ربّما يكون بعض الجَهَلَة المتعصِّبين أَلْحَقَهُ بكتابه، أو أنَّه إنّما أَلَّف هذا الكتاب أوّل أمره[1]، كما يقع لكثير من المصنفين.

وإلا فهو في غيره من مصنفاته كـ«شرحه الشاطبية»[2] بالغ في الانتصار والتوجيه لقراءة حمزة: «والأرحامِ»[3] بالخفض[4]، وللفصل[5] بين المضافين، ثم قال في الفصل: «ولا التفات إلى قول من زَعَم أنّه لم يأت في الكلام[6] مثله؛ لأنَّه نافٍ، ومن أسند هذه القراءة مُثْبِت، والاثبات مُرجَّحٌ على النفي بالإجماع»[7].

قال: «ولو نُقِلَ إلى هذا الزاعم عن بعض العرب أنَّه استعمله في النثر؛ لرجع عن قوله، فما باله لا يكتفي بناقلي القراءة من التابعين، عن الصحابة ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ!»[8]، ثمّ أخذ في تقرير[9] ذلك.

---

(١) (ت) و(ب): «مرّة»!.
(٢) واسمه: «إبراز المعاني من حِرز الأماني».
(٣) ليست في (ب).
(٤) انظر: «إبراز المعاني»: (٣/ ٥٨ ـ ٦٢).
(٥) (ت) و(ب): «والفصل».
(٦) في «إبراز المعاني»: «في الكلام المنثور».
(٧) «إبراز المعاني»: (٣/ ١٥٦).
(٨) «إبراز المعاني»: (٣/ ١٥٦).
(٩) (ت) و(ب): «يقرر».

قلتُ: هذا الكلام مباينٌ لما تقدَّم، وليس منه في شيءٍ، وهو اللائق بمثله ـ رحمه الله ـ.

ثمَّ قال أبو شامة في «المرشِد»[1] ـ بعد ذلك القول ـ: «فالحاصل أنا لسنا ممن يلتزم[2] التواتُر في جميع الألفاظ المختلَفِ فيها».

قلتُ: ونحن كذلك، لكن في القليل منها، كما تقدَّم في الباب الثاني[3].

قال: «وغاية ما يُبْديه مُدَّعي تواتر المشهور منها؛ كإدغام أبي عَمْروٍ، ونقل الحركة لوَرْشٍ، وصِلَةِ ميمِ الجمعِ، وهاء الكنايةَ لابن كثير، أنه[4] متواتر عن ذلك الإمام الذي نُسِبَت تلك القراءة/ إليه، بعد أنْ يُجهد نفسه في استواء الطرفين والواسِطة، إلاّ أنَّه بقي عليه التواتر من ذلك الإمام إلى النبي ﷺ في كلِّ فردٍ فردٍ من ذلك، وهناك[5] تُسْكب العَبرات، فإنّها من ثَمَّ لم تنقل إلا آحادًا[6]، إلاّ اليسير منها». ٤٤ / أ

قلتُ: هذا من جنس ذلك الكلام المتقدّم!! أوقفتُ عليه شيخَنا الإمام واحد زمانه، شمس الدين محمد بن أحمد [ابن] خطيب يبرود الشافعي[7]، فقال لي: معذور أبو شامة! حَسِب أَن القراءات كالحديث؛

---

(١) (ص/ ٣٩٢ ط ـ الكويت). و(ص/ ١٧٨ ط ـ دار صادر).
(٢) (ب): «يلزم».
(٣) (ص/ ٨٩ ـ ٩٠).
(٤) (ت) وليست في (ب).
(٥) (ب): «هنالك»، وكذا في «المرشد».
(٦) (ت) و(ب): «إلا حاد»!!.
(٧) ت (٧٧٧). انظر «طبقات الشافعية»: (٣/ ١١٣ ـ ١١٥) لابن قاضي شُهْبة، و«الدرر الكامنة»: (٣/ ٣٢٢)، و«الدارس»: (١/ ٢٤٠) للنعيمي.

مخرجها كمخرجه، إذا كان مدارها على واحدٍ كانت آحادية، وخَفِيَ عليه أنّها إنّما نُسِبَت إلى ذلك الإمام اصطلاحًا، وإلا فكلّ أهل بلدةٍ كانوا يقرءونها، أخذوها أُممًا عن أُممٍ، ولو انفردَ واحدٌ بقراءةٍ دونَ أهلِ بلده؛ لم يوافقه على ذلك أحدٌ، بل كانوا يجتنبونها ويأمرون باجْتِنابها.

قلتُ: صدقَ، ومما يدلُّ على هذا ما قاله ابن مجاهدٍ، قال لي قُنْبُل[1]؛ قال لي القوّاس[2] ـ في سنة سبعٍ وثلاثين ومئتين ـ: ألقَ هذا الرجل ـ يعني البَزِّيّ ـ فقل له: هذا الحرف ليس من قراءتنا ـ يعني: ﴿وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾ [إبراهيم/ ١٧] مُخفَّفًا، وإنَّما يخفّف من الميِّت من قد مات[3]، ومن[4] لم يمت فهو مشدّد، فلقيتُ البَزِّيَّ فاخبرته فقال: قد رجعتُ عنه.

وقال محمد بن صالح[5]: سمعت رجلاً يقول لأبي عَمْرٍو: كيف تقرأ: ﴿لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٢٥ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٢٦﴾؟ [الفجر/ ٢٥ ـ ٢٦]. فقال: «لايعذِّب» بالكسر، فقال له الرجل: كيف وقد جاء عن النبي ﷺ[6]

---

(١) تحرفت في (ب) إلى «قيل»!!.

(٢) هو: أحمد بن محمد بن علقمة أبو الحسن المعروف بالقوّاس إمام القراءة في مكة، قرأ عليه قُنبل، ت (٢٤٠) وقيل (٢٤٥).
«المعرفة»: (١/ ٢٠٨)، و«الغاية»: (١/ ١٢٥).

(٣) قال ابن الجزري في «النشر»: (٢/ ٢٢٥): «واتفقوا على تشديد مالم يمت نحو: (وما هو بميت)، و(إنك ميت)، و(إنهم ميتون)؛ لأنه لم يتحقق فيه صفة الموت بعد، بخلاف غيره» اهـ.

(٤) (ت) و(ب): «وما».

(٥) الخبر في «جمال القراء»: (١/ ٢٣٥).

(٦) (ت) و(ب): «لا يعذَّب».

بالفتح؟ فقال له أبو عَمْرٍو: لو سمعتُ الرجل الذي قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ ما أخذته عنه!.

وتدري ما ذاك؟ لأني أتَّهم الواحدَ الشاذَّ إذا كان على خلاف ما جاءت به العامَّة.

قال الشيخ أبو الحسن السَّخاوي[1]: «وقراءة الفتح ثابتة أيضًا بالتواتر».

قلتُ: صدقَ، لأنها قراءة الكِسَائي[2].

قال السخاوي: «وقد تواتر الخبر عند قومٍ دون قومٍ، وإنما أنكرها أبو عَمْرٍو؛ لأنَّها لم تبلغه على وجه التواتر».

قلتُ: وهذا كان شأنهم، على أنّ تعيين هؤلاءِ القراءِ ليس بلازمٍ، ولو عُيِّن غير هؤلاءِ لجاز، وتعيينهم إما لكونهم تصدَّوا للإقراء أكثر من غيرهم، أو لأنَّهم شيوخ المعيَّن كما تقدَّم.

ومن ثَمَّ كره من كره من السَّلف أن ينسب القراءة إلى أحدٍ.

روى ابن أبي داود[3] عن إبراهيم النخعي، قال: «كانوا يكرهون سُنَّةَ فلان وقراءةَ فُلان».

---

(١) «جمال القراء»: (١/ ٢٣٥).

(٢) انظر: «النشر»: (٢/ ٤٠٠).

(٣) لم أجده في «المصاحف» ولعله في كتبه الأخرى المتعلقة بالقراءات، وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف»: (٦/ ١٤٤ ـ ط بيروت) بسندٍ صحيح.
وانظر: «معجم المناهي اللفظية»: (ص/ ٦٧٥).

قلتُ: وذلك خوفًا مما توهَّمه أبو شامة من أنّ القراءة إذا نُسبت إلى شخص تكون آحادية، ولم يَدْر أنّ كلَّ قراءة نُسِبت إلى قارىءٍ من هؤلاء، كان قُرَّاؤها زَمَنَ قارءها وقبله أكثرَ من قُرَّاءها في هذا الزمان وأضعافهم، ولو لم يكن انفراد القرَّاء متواترًا؛ لكان بعض القرآن غير متواترٍ؛ لأنّا نجد في القرآن أحْرُفًا تختلف القُرَّاء فيه، وكلّ واحدٍ منهم على قراءة لا يوافق الآخر كـ «ارجئه»[1] وغيرها فلا يكون شيءٌ منها متواترًا.

وأيضًا قراءة من قرأ: «مالك» و«يخدعون»، وكثير[2] من القرآن غير متواترة[3]/ ؛ لأنَّ التواتر لا يثبت باثنين ولا بثلاثة. ٤٤ / ب

قال الإمام الجَعْبَري في «رسالته»: «وكل وجهٍ من وجوه قراءته[4] كذلك ـ يعني متواترًا ـ لأنها أبعاضه».

ثم قال: «فظهر من هذا فساد قول من قال: هو[5] متواتر دونها، إذ هو عبارة عن مجموعها، فإذا قرأ نحو: «الصراط»، فلا غِنى عن واحدٍ منهما.

قال: «فيلزم من عدم تواترها عدم تواتره، واللازم[6] منتفٍ».

قلتُ: أشار بها إلى قول أبي شامة ـ والله أعلم ـ.

---

(١) انظر: «المبسوط»: (ص/ ١٨٣).
(٢) (ب): «فكثير».
(٣) (ب): «متواتر»، ومن قوله: «وأيضًا» إلى هنا ساقط من (ت).
(٤) سقطت من (ب).
(٥) (ب): «إنه».
(٦) (ت) و(ب): «والكلام»!.

ومما يحقِّق ذلك[1] ـ أن قراءة أهل كلّ بلدٍ متواترة بالنسبة إليهم ـ: أن الإمامَ الشافعيَّ ـ رضي الله عنه ـ جعل البسملة من القرآن[2]، مع أن روايته عن شيخه مالك تقتضي عدم كونها من القرآن[3]؛ لأنَّه من أهل مكة، وهم يُثْبِتُونَ البسملة بين السورتين، ويعدّونها من أول الفاتحة آية، وهو قرأ قرآة ابن كثير على إسماعيل القُسْط[4] عن[5] ابن كثير، فلم يعتمد على روايته عن مالك في عدم البسملة؛ لأنها آحاد، واعتمد على قراة ابن كثير لأنَّها متواترة.

وهذا لطيف فتأمَّلْه، فانّي كنتُ أجد في كتب أصحابنا يقولون: إن الشَّافعي روىٰ حديث عدم البسملة عن مالك ولم يعوِّل عليه، فدلّ على أَنَّه ظهرت له عِلَّة فيه، وإلاَّ لَمَا ترك العمل به.

قلتُ: ولم أَرَ أحدًا من الأصحاب بيَّن العِلَّة، فَبَيْنَا أَنا ليلة مفكر إذ فُتِحَ[6] بما تقدّم، والله أعلم أنها هي العلّة، مع أني قرأت القرآن برواية إمامنا الشّافعي عن ابن كثير؛ كالبزيّ وقُنْبل، ولما عَلِم ذلك بعضُ أصحابنا من كبار الأئمة الشّافعية قال لي: أُريد أن أقرأ عليك القرآن بها.

---

(١) (ت) و(ب): «لك».

(٢) انظر: «الأم»: (١/ ١٠٧)، و«معرفة السنن والآثار»: (١/ ٥٠٩ ـ ٥١٠).

(٣) انظر: «المدونة»: (١/ ٦٨)، و«الانصاف»: (ص/ ١٥٣) لابن عبدالبر، و«التمهيد»: (٢/ ٢٣١).

(٤) هو: إسماعيل بن عبدالله بن قُسطنطين المخزومي، ت (١٧٠)، وهو آخر من قرأ على ابن كثير، «المعرفة»: (١/ ١٤٣)، و«الغاية»: (١/ ١٦٥).

(٥) (ب): «على».

(٦) (ت) و(ب): «فتح الله».

ومما[1] يزيدك تحقيقًا ما قاله أبو حاتم[2] السجستاني[3]، قال: «أول من تتبع[4] بالبصره وجوه القراءات، وألَّفها، وتتبَّع الشَّاذَّ الشَّاذَّ[5] منها: هارون بن موسىٰ الأعور، قال: وكان من القراء فَكَرِهَ الناسُ ذلك، وقالوا: قد أساء حين ألَّفها، وذلك أن القراءة إنَّما تأخذها قرون وأُمّه عن أفواه أُمّه، ولا يُلْتفتُ منها إلى ما جاء من وراءَ وراءَ».

قلت: يعني آحادًا عن آحادٍ.

[6]وقال الحافظ العلامة أبو سعيد خليل بن كَيْكَلْدِي العَلَائي[7] في كتابه «المجموع المُذهب»[8]: «وللشيخ شهاب الدين أبي شامه في كتابه «المرشد الوجيز» وغيره كلامٌ في الفرق بين القراءات السبع والشاذة، فيه

---

(١) (ب): «وما».

(٢) تحرفت في (ب) إلى: «قاسم»!!.

(٣) هو: سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد، أبو حاتم السجستاني، النحوي المقرىء اللغوي، ت (٢٥٥) وقيل (٢٥٠). له كتب في علوم القرآن منها: «القراءات»، و«الإدغام»، و«اختلاف المصاحف»، قال ابن الجزري: «وأحْسِبه أوّل من صنف في القراءات» اهـ.
«المعرفة»: (١/ ٢٥٨)، و«الغاية»: (١/ ٣٢٠)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٢/ ٢٦٨).

(٤) (ب): «يتبع».

(٥) كتب فوقها في الأصل: «كذا» أي: مكررة.

(٦) من هنا إلى آخر الباب ساقط من (ب) و(ت).

(٧) صلاح الدين الدمشقي الشافعي، صاحب التصانيف، ت (٧٦١).
انظر: «أعيان العصر»: (٢/ ٣٢٨)، و«البداية والنهاية»: (١٤/ ٢٨٠)، و«الدارس»: (١/ ٤٥).

(٨) طبع بعضه.

وفي كلام غيره ـ أيضًا ـ من متقدِّمي القرآء مايوهِمُ أن القراءات السبع ليست متواترة كلّها، وأن أعلاها ما اجتمع فيه صحّة السَّنَد، وموافقة خطّ المصحف الإمام، والفصيح من لُغة العرب، وأنّه يكفي فيها الاستفاضة.

وليس الأمر كما ذكر هؤلاء، والشبهةُ دَخَلت عليهم من انحصار أسانيدها في رجالٍ معروفين وظنُّوها كأخبارِ الآحاد.

قال: وقد سألت شيخَنا إمام الأئمة أبا المعالي[1] ـ رحمه الله ـ عن هذا الموضع، فقال: «انحصار الأسانيد في طائفة لايمنع مجيء القرآن عن غيرهم، فقد كان يتلقَّاه أهلُ كلّ بلدٍ بقراءة إمامهم الجمُّ الغفير عن مثلهم/ وكذلك دائمًا، فالتواتر حاصلٌ بهم، ولكن الأئمة الذين تصدَّوا ٤٥ / أ
لضبط الحروف وحفظوا شيوخهم منها، جاءَ السندُ من جِهَتِهم، وهذا كالأخبار الواردة في حجّة الوداع ونحوها، هي آحاد، ولم تزل حجّة الوداع منقولة بمن يَحْصُل بهم التواتر عن مثلهم في كل عصرٍ، فهذه كذلك.

قال: وهذا موضعٌ ينبغي التنبُّه له» انتهى.

* * *

(١) هو: العلامة كمال الدين محمد بن علي بن عبدالواحد الزَّمْلَكاني الشافعي، ت (٧٢٧) أثناء توجهه لقضاء دمشق.
انظر «ذيل تاريخ الإسلام»: (ق/ ٦٩ب ـ ٧٠أ) للذهبي، و«أعيان العصر»: (٤/ ٦٢٤)، و«الدرر الكامنة»: (٤/ ٧٤).

البابُ السَّابع

في ذكر من كَرِه من العلماء الاقتصار على القراءات السبع، وأن ذلك سبب نَسَبِهم ابنَ مجاهدٍ إلى التقصير

اعلم أنَّ العلماء إنما كرهوا من اقتصر على السبع، من كان معتقِدًا أنها هي التي أرادها النبيُّ ﷺ بقوله: «أُنْزِلَ القرآنُ عَلَىٰ سَبْعَةِ أَحْرُفٍ»[1]، أو أنه يقول: إن ماعداها شاذٌّ، وإلا لو اقتصر شخص على قراءةٍ واحدة، أو بعض قراءة، غيرَ معتقد بسببها اعتقادًا خطئًا، يجوز له ذلك بلا خلافٍ بين العلماء من غير كراهة.

قال الإمام أبو العباس أحمد بن عمَّار[2] المهدوي: «فأمّا اقتصار أهل الأمصار في الأغلب على نافع وابن كثير وأبي عَمْرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكِسائي؛ فذهب إليه بعض المتأخرين اختصارًا أو اختيارًا؛ فجعله عامَّة الناس كالفرض المحتوم، حتى إذا سمع مايخالفها خطَّأَ وكفَّر، وربما كانت أَظْهَر وأَشْهَر».

قال: «ثم اقتصر من قَلَّت عنايتُه على راويين لكلِّ إمامٍ منهم، فصار

---

(١) تقدَّم.

(٢) (ب): «عباس»! وهو تحريف.
لعله ذكره في «الموضح في تعليل وجوه القراءات»، وهو مخطوط وله عدة نسخ جيدة. انظر «المهدوي ومنهجه في كتابه الموضّح»: (ص/ ١٢).

إذا سمع قراءة راوٍ عنه غيرهما[1] أبطلها، وربَّما كانت أشهر». قال: «ولقد فعَل مُسَبِّعُ هؤلاء مالا ينبغي له أن يفعله، وأشكل على العامَّة، حتَّى جَهِلوا مالم يَسَعْهُم جهلُه، وأوهم كلّ من قلّ نظره أنَّ هذه[2] هي المذكورة في الخبر النَّبويِّ لاغير، وأَكَّدَ وَهْم[3] اللاحقِ السابقُ[4].

قال: «وليته إذ اقتصر، نقصَ عن السبعة أو زاد؛ ليُزِيل هذه الشبهة».

قلتُ: يعني ابنَ مجاهد ومن تَبِعَه في الاقتصار على ذكر هؤلاء السبعة.

قال الجَعْبَري في قصيدة «نهج الدِّمائة»[5]:

واعضَلَ ذو التسبيع مُبهمَ قصدِهِ فـزلّ بـه الجَـمُّ الغفيـرُ فجهـلا

وناقضَه فيه ولو صَحَّ لاقتدىٰ وكم حاذِقٍ قال المسبِّعُ أَخْطَلا

قلت: يعني ابنَ مجاهد ـ أيضًا ـ بكونه لم يُعيِّن مقصودَه في جمعه سبعةَ أئمةٍ، فتوهَّمَ النّاسُ أنَّه جمعَ الأحرف السبعة التي عناها النبي ﷺ.

ولقد صدق الجَعْبَري ـ رحمه الله تعالى ـ فانّ هذه الشّبهة قد

---

(١) (ب): «روى عنه غيرها»!. ووقع في (ت) سقط بمقدار سطر من قوله: «راوٍ» إلى «مالا ينبغي».

(٢) (ب): «هذا»!.

(٣) (ت) و(ب): «وأكدهم»!.

(٤) (ت) و(ب): «والسابق».

(٥) وتسمَّى «الدمائه» في قراءات الأئمة الثلاثة، منظومة في وزن وقافية الشاطبية. وانظر ماتقدَّم عند الكلام على شرحها (ص/ ١٦٨).

استحكمت عند كثير من العوامّ حتَّى لو سَمِع أحدُهم قراءةً لغير هؤلاء الأئمة السبعة، أَو من غير هـٰذين الرَّاوِيَيْن؛ لسمَّاها: شاذة، ولعلّها تكون مثلها أو أقوى.

وقال في شرحِ:

* وكم حَاذِقٍ قَال المُسَبِّعُ أخْطَلا *

أي: بعض المصنِّفين الحُذَّاق، قال: أخطأ[1] الذي ابتدأ بجمع[2] سبعةٍ.

قلتُ: والحقّ أَنَّه لا ينبغي هذا القول، وابن مجاهدٍ اجتهد في/ جمعه، فذكر ماوصل[3] إليه على قَدْر روايته؛ فانّه ـ رحمه الله ـ لم يكن له رحلة واسِعة كغيره ممنِ كان في عَصْرِه[4]، غير أنه ـ رحمه الله ـ ادَّعىٰ ماليس عنده، فاخطأ بسبب ذلك النّاسُ؛ لأنه قال في دِيْباجة كتابه[5]: «ومخبر عن القراءةِ التي عليها النّاس [6] بالحجاز والعراق والشام» اهـ. ٤٥ / ب

وليس كذلك، بل ترك كثيرًا مما كان عليه الناس[6] بهذه الأمصار في زمانه، كان الخلقُ إذ ذاك يقرءون بقراءة أبي جعفر، وشَيْبة، وابن

---

(١) (ب): «أخطل».
(٢) (ب): «الجمع».
(٣) (ت) و(ب): «وصله».
(٤) انظر ماتقدّم (ص/١٠٨).
(٥) «السبعة»: (ص/٤٥).
(٦) مابينهما ساقط من (ب).

مُحَيْصِن، والأَعرج، والأَعمش، والحسن، وأبي رجاء، وعطاء، ومُسْلم ابن جُنْدب، ويعقوب، وعاصم الجَحْدري، وغيرهم من الأئمة.

وقد تقدَّم[1] ذِكْر الذين كانوا يقرءون زَمَنَ مشيخته بقراءة أبي جعفر، ويعقوب، وخَلَف: نحو خمسين شيخًا، فكيف يقول: إنّه مُخْبِر عن القراءة التي عليها النَّاسُ بهذه الأمصار[2]؟!.

وقد قال أبو علي الأهوازي وغيره: هو الذي أخرج يعقوب من السّبعة، وجعل مكانه الكِسَائي، قيل: لأنّ يعقوب لم يقع إسناده له إلاّ نازِلاً، وأَبو جعفر فلم تَقَع له روايته، وإلاّ فهو قد ذكر لأبي جعفر في كتابه «السّبعة»[3] من المناقب مالا ذكره لغيره.

قلتُ: فكان ينبغي أن يُفْصِحَ بذلك، أَو يأتي بعبارة تدلُّ عليه، وهو أَن يقول: مما عليه الناس، أو الذي وصل[4] إليَّ، أو اخترتُ، أو نحو ذلك؛ لئلاّ يقع مقلِّدُوه بعده فيما لايجوز، على أنَّه قد أخطأ مَنْ[5] زَعَمَ أنّ ابنَ مجاهدٍ أراد بهذه السبعةِ السبعةَ التي في الحديث، حاشا ابن مجاهد من ذلك!!.

قال تلميذُه ـ الذي هو أجلّ أصحابه[6] ـ الإمام أبو طاهر بن أبي

---

(١) (ص/ ١١٣ ـ ١٢٣) وهي الطبقة الأُولى.

(٢) ليست في (ت) و(ب)، ثم كأن الناسخ استدركها بين الأسطر، غير أنها شبه مطموسة.

(٣) (ص/ ٥٦ ـ ٥٨).

(٤) (ب): «وصلي»، (ت): «وصلني».

(٥) (ب): «في».

(٦) «الذي هو أجلّ أصحابه» ليست في (ب) و(ت).

هاشم[1]: «رامَ هذا الغافل مَطْعَنًا في أبي بكر شيخِنَا، فلم يجده، فحمله ذلك على أن قوَّله قولاً لم يقله هو ولا غيره؛ ليجد مَسَاغًا إلى ثَلْبه[2]، فحكىٰ عنه أنَّه اعتقد أنَّ تفسير معنى قول النبي ﷺ: «أُنْزِلَ القُرآنُ عَلَىٰ سَبْعَةِ أحْرُفٍ» هي قراءة القرّاء السبعة الذين ائتمَّ بهم أهلُ الأمصار، فقال على الرجل إفْكًا، واحْتَقَبَ عارًا، ولم يحظ من أُكْذُوبته بطائل؛ وذلك أن أَبا بكر كان أيقظَ من أنْ يُقلد مذهبًا لم يقلِّد به[3] أحدٌ قبله».

ثمَّ ذكرَ الحديث، وذكرَ معناه على أَنَّه سبع لغات، وأخذَ في تقرير ذلك.

قلتُ: و[4]الذي قاله الأئمة: أنَّ ابنَ مجاهد لم يجعل القراء الذين في كتابه سبعةً دون أن لا كانوا أكثر أو أقلّ، إلاّ تأنُّسًا بِعِدَّة المصاحف التي وُجِّهت إلى الأمصار زمنَ عثمان ـ رضي الله عنه ـ، وتبرُّكًا بقوله ﷺ: «أنزلَ القرآنُ على سَبْعةِ أحْرُف».

[5]وقال الإمام شيخ الإسلام والمجمع علىٰ علمه وفضله وولايته

---

(١) هو: عبدالواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم أبو طاهر البغدادي البزاز، الإمام النحوي، وهو صاحب كتاب «البيان» فلعلّ هذا الكلام منه. ت (٣٤٩).
«المعرفة»: (١/ ٣٨٩)، و«الغاية»: (١/ ٤٧٥)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٦/ ٢١).

(٢) (ب): «ثلمه».

(٣) في هامش الأصل كتب عند هذه الكلمة: «لم يقلّده».

(٤) في هامش الأصل هنا: «ظ هو» أي: والظاهر أن العبارة: «وهو الذي»، وما في الأصل موافق لما في (ب).

(٥) من هنا إلى قوله: «فهذه معاشر الاخوان...» ليس في نسخة (ب) و(ت).

٤٦ / أ أبو الفضل عبدالرحمن/ بن أحمد الرازي[١] ـ رحمه الله ـ في كتابه الذي ألفه في معاني حديث: «أُنْزِلَ القُرآنُ عَلَىٰ سبعةِ أحْرُف»[٢].

فصلٌ: وممن ذهب إلى أن الأحرف السبعة تُغَاير الألفاظ السّبعة، على اختلاف حالاتها من قال: إنما هي الأحرف المضافة إلى الأئمة السبعة الذين جمعهم ابنُ مجاهد فمن بَعْده من المؤلّفين في كتب القراءات، وأنّ كلَّ حرفٍ من الأحرف المنزلة هو ما اتخذ به واحد منهم، وهذا مذهب دون الوسط تعلّق به قوم أغبياء القراء والعوام، قد قام ذلك في نفوسهم، وأُولِعُوا به حتّى أنَّهم قد ينكرون اختيار من تقدّمهم في القراءة وحروفه، أو تأخرهم أو قارنهم، ويشذِّذون حروف من عَدَاهم، وإنَّما أُتوا من حيث سبّع القومُ في مؤلّفات من ذكرتهم من المتأخِّرين، فوافق كونهم سبعة أُناسٍ سبعةَ أحرفٍ عددًا، على ما جاء من لفظ الخبر.

وقد تجد فيهم من يتوهّم، أنّ نصًّا قد وردَ عليهم وفي جمعهم حروف القرآن، كما[٣] لايجوز معه أن تضاف الحروف أو شيء منها إلى غيرهم.

---

(١) هو: عبدالرحمن بن أحمد بن الحسن بن بُنْدار، أبو الفضل العِجْلي الرازي المقرىء، الإمام العلامة، ت (٤٥٤).
«المعرفة»: (٢/ ٦٣٤)، و«الغاية»: (١/ ٣٦١)، و«السير»: (١٨/ ١٣٥).
فائدة: كان طواف هذا الإمام في البلاد لطلب العلم إحدى وسبعين سنة!! فكانت رحلته وهو ابن ثلاثة عشر عامًا.

(٢) منه نسخة خطية في المكتبة الأحمدية بحلب، وهي الآن بمكتبة الأسد.

(٣) كذا بالأصل، واستظهر الناسخ أن تكون: حتى.

وقد كان الأئمة السبعة الأعلام، الذين مضىٰ ذكرهم، من الدِّين والعلم بمكانٍ عليٍّ ورُتْبةٍ رفيعه، غيرَ أنّه لاخلاف فيما بين من ينعقد بهم إجماع الأُمّة من العلماء: أنّ المسلمين عن آخرهم، على اختلاف الأعصار، وتبايُنِ الدِّيار والأمصار كواحد منهم في القرآن بأحرفه السّبعة، وسائر مناهج الدّين كلِّها تصريفًا وتكليفًا، لأحدهم ما لمثله منها، وعليه ما علىٰ شَكْلِه، إلاّ مَنْ خُصَّ من ذلك بشيءٍ أو نُصَّ عليه، وقام فيه دليلٌ واضح وحجة فاصلة نحو: من أُبيحَ له التختُّم بالذَّهب من الرِّجال، أو رُخّص له لبس الحرير، أو من ضَحَّىٰ بجذعة من المَعْز، فقيل له: «يُجزيء عنك ولا يجزىء أحدًا بعدك»، في غير ذلك مما يكثر تَعْدَادُه.

فلمَّا لم يَرِد نصٌّ في ذلك بالأئمة السّبعة، ولم يكونوا مما اجتمعت الأُمة على أن لايجوز الاتخاذ بحروف غيرهم؛ دلّ ذلك على غباوة من ذهب إلى ما قدَّمناه من المذهب!!.

فان قيل: فقد اجتمعت الأُمّة على الاهتمام بهم وقبول اختياراتهم.

الجواب: أنّ الأمر على ذلك أو قريب منه، وهذه سُنّة الله في أَهْلِيْه من خلقه والعلماءِ من خواصِّه من حَمَلَةِ كتابه حفظًا مع العلم به: أن يجعلهم قدوة الأُمة ويجمعهم عليه[1] من غير نزاع دون غيرهم من علماء الشرع، لكن قبول هؤلاء السبعة لم يدلّ على ردِّ غيرهم بالإجماع دون أقرانهم، وهذا بعد أَن مضت بُرْهة في الإسلام، ولم تكن تعرف فيها عدد من الرِّجال في اختيار حروف القران، ولم يكن المعتبر فيها عددًا من الرِّجال، إلى أن نشأَ الأئمة الخمسة في الأمصار الخمسة،

---

(١) في هامش الأصل: استظهر الناسخ أن تكون: عليهم.

وصاروا أخلافًا للتّابعين، وإن كان بعضهم منهم، وجمعوا الحروف، واختاروها من المأثور المشهور/ فائتمّ به أهل كلِّ مصر منها بواحد ٤٦ / ب
منهم في القراءة، من غير أن شذَّذوا ما وراء اختيار ما ائتمَّ به أهل كلِّ مصرٍ منها بواحد منهم في القراءة، لكن كلّ من رَضِيَه أهل مصرٍ دينًا وعلمًا واختيارًا في القراءة، رضيه ذووا الأمصار الأُخَر، من غير أن عُرف ردّ اختيار أحد الخمسة في عصره، في مِصْره أو غير مِصْره، فوافقَ ذلك رضى المسلمين كافَّة، لما كانت تلك الأمصار الخمسة أُمّهات أمصار المسلمين، وكانت علماؤها رؤساء سائر ذوي العِلْم في الإسلام.

فهذا كان وجه قبول الخمسة أوَّلاً من جُملة السَّبعة، وصارَ بذلك قبول اختياراتهم على صورة الإجماع، على أنَّ النَّاس قد كانوا يؤلِّفون في القراءات فيما بعد الأئمة الخمسة فيقدِّمون فيها ما شاؤوا، عددًا من الأئمة من الخمسة وغيرهم، ولم يكونوا مما يعرفون التسبيع بحالٍ، بل لو كانت الأئمة الخمسه شعارهم في مؤلَّفاتهم، [وذكروا][1] من أحبُّوا من الأئمة ممن كان على مِنْهاجهم زيادةً على عددٍ ممن اتخذوا بحروفه، على نحو ماتجده في كتاب أبي حاتم[2] وأبي عبيد وغيرهم، فانّك تجد في كلِّ واحد عددًا كثيرًا من الأئمة، وحروفهم تجاوز الخمسة والسبعة والعشرة والعشرين، إلى أن نشأ بعدهما ابنُ مجاهد بِمَلِيءٍ من الزَّمن؛ لأنَّه لم يكن مما لحق أبا حاتم ولا أبا عبيد، بل نقل عن أصحابهما؛ فأضاف في تأليفه: حمزة بن حبيبٍ الزَّيَّات، وعليّ بن حمزة الأسدي؛ لفضل عنايتهما بالقرآن، وعلمهما وأمانتهما في دينهما، وصحتهما في

---

(١) زيادة لابُدَّ منها، نبه عليها ناسخ الأصل في هامش نسخته.
(٢) السجستاني (٢٥٥)، تقدّم.

روايتهما، ولأنَّ قراءتهما مما وقع له تلاوة باسنادِ وقته، فلذلك ألحقهما بالخمسة؛ فسبَّع كتابه بهما.

وهذا بعد أَن تربَّصَ مدّةً من الدَّهر بتأليف كتابه المسبّع يترجّح[1] فيها بين تقديم علي بن حمزة الأَسديّ، وبين يعقوب بن إسحاق فيه[2]، إلى أن رأىٰ ما أوجب أن يقدِّمَ عليًّا على يعقوب، ولعلَّ ذلك كان منه لتَحَصُّل حروفِه قِبَلَه متلوَّةً عاليةً، بعد أن لم يكن عنده حروف يعقوب كذلك.

فلما سبَّع الأَئمةَ الخمسةَ في كتابه بحمزةَ وعليٍّ؛ وقع ماتقدَّم في هذا الفصل من الشُّبهة مابين[3] العوام، فتوهَّم بعضُهم أنَّ الأحرف السبعةَ ما اختاره من الحروف هؤلاء السبعةُ الذين جمعهم ابنُ مجاهد في كتابه، فمن بعده من المؤلِّفين، إلى أن رأىٰ أولوا البصائر أن يزيدوا على الأنفس السبعة مِن المختارين؛ لإزالة تلك الشبهة عن قلوب العوام، ولم يردُّوا من السبعة إلى الأئمة الخمسة الذين كانوا في الأصل؛ لأن ذلك هما حمزة وعليّ بعد أن ألحقهما ابنُ مجاهد ومن أَلَّف بعده بالخمسة، فلمَّا لم يُمْكِنْهم ذلك، ورأوا أنّ العوامّ قد ينكرون ما جاوز اختيارات السبعة؛ زادوا في العدد على ماتجده من الثمانية فصاعدًا.

وهذا الذي/ ذكرته عمَّن زاد الأئمة على السبعة مع العلَّة التي ٤٧ / أ
ذكرتها، الموجبة ذلك،على التخمين قُلْتُه لا عن سماعٍ سمعته، لكنِّي لم

---

(١) أي: يطلب الترجيح.
(٢) أي: في الكتاب.
(٣) محتملة في الأصل، ولعلها ما أثبتُّ.

أقْتَفِ أثَرَهم تثمينًا في التصنيف، أو تعشيرًا أو تفريدًا؛ إلا لإزالة ما ذكرته من الشُّبْهة.

وليُعلم أن المراعَىٰ في الأحرف السبعة المنزلة عددًا من الرِّجال دون آخرين، ولا الأزمنة ولا الأمكنه، وأنْ لو اجتمع عددٌ لايُحصىٰ من الأُمّة، فاختار كلُّ واحدٍ منهم حروفًا بخلاف صاحبه، وجرَّدَ طريقًا في القراءة على ضِدّه، في أيِّ مكانٍ كان، وفي أيِّ أوان أرادَ بعد الأئمة الماضين في ذلك، بعد أن كان ذلك المختار بما اختاره من الحروف، بشرط الاختيار؛ لَمَا كان بذلك خارجًا عن الأحرف السّبعة المنزَّلة، بل فيها متَّسَعٌ وإلى يوم القيامه».

انتهى كلام الإمام الرَّازي، وهو كما ترىٰ في غاية الإنصاف والمتانة.

فهذه معاشر الإخوان بُغْيَتُنا قد سطَّرناها؛ ليَنظر فيها المنصِف، ويعتمد مايقع له أنه حقّ، جَعَلَنا اللهُ وإياكم من أهل القرآن، الذين أقاموا حروفه، وفَهِموا معانيه بالتدبُّر والتفكّر، ورزَقَنا اللهُ العملَ بمقتضاه، والوقوفَ عند حدوده، والقيامَ بحقوقه، والتحلِّي بثمرته[1]؛ خشية الله تعالىٰ من حُسْن تلاوته.

وقد قيل في قوله ـ عز وجلّ ـ: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [لقمان/ ٢٠]: أنَّ الظاهرةَ: تلاوة القرآن، ومعرفة قراءته[2]. والباطنة: معرفته وفهمه[3].

---

(١) (ت) و(ب): «بثمرة».

(٢) (ب): «قراءاته».

(٣) جاء تفسير «الظاهرة» بالقرآن عن الضحاك، كما في «الدر المنثور»: (٥/ ٣٢٢).

وقال الإمام أبو حامد الغزّالي في كتاب «تلاوة القرآن»[1]: «وتلاوة القران حقَّ تلاوته: أن يشترك فيه اللسان والعقل والقلب، فحظّ اللسان تصحيح الحروف بالترتيل، [2] وحظّ العقل تفسير المعاني، وحظّ القلب الانزجار والاتّعاظ والتّأثُّر بالائتمار[3] [2]. فاللسانُ يرتِّل، والعقلُ يترجم، والقلبُ يتّعظ.

وجاء رجل إلى أبي الدّرداء بابنه فقال: يا أبا الدَّرداء! إن ابني هذا قد جمع القرآن، فقال: اللهم غُفْرًا[4] إنَّما جمع القرآن من سمع له وأطاعَه[5].

وعن الشعبي في قوله تعالى: ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [آل عمران/ ١٨٧] قال: أما إنّه كان[6] بين أيديهم، ولكنهم نبذوا العمل به[7].

وعن سهل بن سعد ـ رضي الله عنه ـ قال: كنا جلوسًا نقرأ القرآن؛ فخرج علينا رسول الله ﷺ مسرورًا فقال: «اقْرَأوا القرآنَ فَيُوشِكُ أنْ يَأتي قومٌ يقرءونَه يُقَوِّمُوْنَ حُرُوفَه كما يُقامُ السَّهمُ، لايُجَاوِزُ تَرَاقِيْهِم، يَتَعَجَّلون أجْرَهُ ولا يَتَأجَّلُوْنه»[8].

---

(١) أحد كتب «الإحياء»: (١/ ٣٢١ ـ ٣٤٧)، والنص المنقول في (١/ ٣٣٩).
(٢) مابينهما ساقط من (ب).
(٣) النص في «الإحياء»: «وحظ القلب الاتعاظ، والتأثر بالانزجار والائتمار».
(٤) (ب): «اغفر».
(٥) (ب): «من له سمع وإطاعة»!.
(٦) (ت) و(ب): «ماكان»!.
(٧) أخرجه ابن جرير في «تفسيره»: (٣/ ٥٤٥)، وابن أبي حاتم: (٣/ ٨٣٧)، وابن المنذر كما في «الدر المنثور»: (٢/ ١٩٠).
(٨) أخرجه أحمد: (٥/ ٣٣٨)، وأبو داود: (١/ ٥٣٠)، وابن حبان «الإحسان»: =

وقال: «رُبَّ تَالٍ للقُرآنِ[1] والقُرآنُ يَلْعَنُه»[2].

اللهمّ اجعل القرآن حجةً لنا ولا تجعله حجةً علينا، وارزقنا تلاوته آناء الليل وأطراف النهار، على النَّحو الذي يرضيك عنَّا، اللهم انفعنا بما علّمتنا وعلِّمنا ماينفعنا، اللهم إنِّي أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وبكَ منك لا أُحْصِي ثناءً عليك/ أنتَ كما أثنيتَ على نفسك، اللهم اجعل قلبي خزانة من خزائن توحيدك، ٤٧ / ب

= (٣/٣٦)، والطبراني في «الكبير»: (٦/٢٠٧). كلهم من طريق بكر بن سوادة، عن وفاء بن شريح الصَّدفي، عن سهل بن سعد الساعدي به.

وفي هذا الإسناد وفاء بن شريح الصَّدفي، روى عنه اثنان، وذكره ابن حبان في «الثقات»: (٥/٤٩٧)؛ فهو من المساتير الذين لايُجْزم فيهم بشيءٍ، فالحكم على كلّ حديثٍ لهم تَبَع للقرائن.

وللحديث شاهد عن جابر بن عبدالله، أخرجه أحمد: (٣/٣٩٧)، وأبو داود: (١/ ٥٣٠)، وسنده قويّ.

وصححه الألباني في «الصحيحة»: (رقم ٢٥٩).

(١) (ب): «يقرأ».

(٢) لم أجده بهذا اللفظ! وورد بمعناه عن بعض السلف، أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره»: (٦/٢٠١٧) قال: حدثنا أبي، حدثنا صالح بن عبيدالله الهاشمي، قال حدثنا أبو المليح، عن ميمون بن مِهْران قال: «إن الرجل ليصلي ويَلْعن نفسه في قراءته فيقول: «أَلا لعنة الله على الظالمين» [هود/ ١٨] وإنه لظالم».

قلت: وهذا السند رجاله ثقات غير صالح بن عبيدالله؛ فقد قال عنه أبو حاتم في «الجرح والتعديل»: (٧/٤٠٧): «شيخ».

وذكر الأثر الغزالي في «الإحياء»: (١/ ٣٢٤)، وذكر نحوه أيضًا عن بعض السلف، وفيه: أنَّ الذي يلعن القارىء الملائكة.

وجوارحي من خَدَم طاعتك، ونفسي مطمئنة بقضائك وقَدَرِك، وعملي عملاً صالحًا متقبَّلاً لديك؛ وسيِّئاتي مغفورة عندك، مستورة بحلمك، وكلي[1] عزيزًا بالذُّل عندك، غنيًّا بالفقر إليكَ، آمنًا بالخوف منك، منشرحًا بالرِّضىٰ بِقَسَمِك، منعَّمًا[2] بالنظر إلى وجهك الكريم في الدّار الآخرة، إنَّك على كلّ شيءٍ قدير.

اللهم إني أعوذُ بك من جَهْد البلاء، ودَرَكِ الشّقاء، وسوءِ القضاء، وشماتة الأعداء، اللهم ارزقنا فهمًا لشريعتك، وحفظًا لكتابك، وقيامًا به عملاً وعلمًا وتلاوةً وتدبُّرًا، وجمعيَّةً عليك متَّصلة بالموت، وذريَّةً صالحةً برحمتك يا أرحم الراحمين.

قال المصنف[3]: فرغتُ من تأليفه آخر نهار الأحد خامس عِشْري شهر رجب الفرد، سنة ثلاث وسبعين وسبع مئة بمنزلي بدرب هريرة داخل دمشق المحروسة، وأجزت[4] جميعَ المسلمين روايته عنِّي وجميع مايجوز لي روايته.

قاله وكتبه: محمد بن محمد بن محمد بن الجزري الشّافعي.

قال المؤلف[5]: إنني آخر ليلةٍ فرغت من هذا التأليف، رأيتُ وقتَ الصُّبح وأنا بين النائم واليقظان كأني أتكلّم مع شخصٍ في تواتر العشر،

---

(١) (ب): «فكن لي».
(٢) (ب): «متعنا»!.
(٣) (ب): «رحمه الله».
(٤) تحرّفت في (ب).
(٥) (ب): «رحمه الله».

وأن ماعداها غير متواتر فأُلْهِمتُ في النوم أني لا أقطع بأنّ ماعدا العشر غير متواتر، فإن التواترَ قد يكون عند قومٍ دون قومٍ، ولم أطَّلع على بلادِ الهند والخَطَا[1]، وأقصى المشرق وغيره، فيحتمل أنها تكون عندهم متواتره، إذْ لم يصل إلينا خبرهم.

وأُلْهِمت أنّي أُلحقُ ذلك في هذا الكتاب، وهذا عجيب والله أعلم.

كتبه: محمد بن محمد بن الجَزَرِيّ[2].

الحمد لله أولاً وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، وصلواته[3] وسلامه الأتمَّان الأكملان على أشرف الخلق أجمعين[4]، وقائدِ الغرِّ المحجَّلين، وإمامِ المتَّقين، ورسولِ ربِّ العالمين: محمدٍ[5] خاتم النَّبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *

(١) الخطا: اسم يُطلق على بلادٍ مُتَاخِمَةٍ للصِّين، يَسْكنها جنس من التُّرك، أسسوا دولتهم في القرن السَّادس الهجري، وجرىٰ بينهم وبين المسلمين حروبٌ طويلة.

انظر: «صُبْح الأعشىٰ»: (٤/ ٣٨٣)، و«دائرة المعارف»: (٢/ ١٧٩).

(٢) (ب): «الشافعي».

(٣) (ت) و(ب): «وصلاته».

(٤) (ت) و(ب): «أشرف المرسلين».

(٥) (ب): «سيدنا».

جاء في خاتمة الأصل[1]:

وقد تمَّت هذه النسخة من أصلٍ مقروءٍ على مؤلِّفه، بيدِ خادم أهل السُّنة نجيب بن إمام الدّين الأيجي، في يوم الأحد الرابع عشر من شوال، سنة ستّ عشرةَ وثمان مئة بالجامع العَتيق بشيراز المحروسة، والحمد لله أولاً وآخرًا، وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمدٍ وآله وصحبه أجمعين، وحسبُنا اللهُ وحدَه ونعمَ الوكيل.

* * *

(١) وجاء في خاتمة نسخة (ب): «هكذا رأيته في النسخة المنقول منها، والحمد لله على التمام، اللهم أمتنا على الكتاب والسنة، لا مغيرين ولا مبدلين، آمين آمين آمين».

ملاحق الكتاب

ـ الملحق الأول: نصّ كلام العلامة أبي شامة في «المرشد» الذي ناقشه المؤلف هنا.

ـ الملحق الثاني: قطعة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في تواتر القراءات (مخطوط).

ـ الملحق الثالث: فتوى للحافظ ابن حَجَر عن القراءات (مخطوط).

الملحق الأوَّل

نص كلام العلامة أبي شامة الذي ناقشه المؤلف هنا[1]

فصل

واعلم أن القرآآت الصحيحة المعتبرة المجمع عليها، قد انتهت إلى السبعة القراء المقدم ذكرهم، واشتهر نقلها عنهم لتصديهم لذلك وإجماع الناس عليهم، فاشتهروا بها كما اشتهر في كل علم من الحديث والفقه والعربية أئمة اقتدي بهم وعول فيها عليهم.

ونحن فإن قلنا: إن القرآآت الصحيحة إليهم نسبت وعنهم نقلت، فلسنا ممن يقول: إن جميع ماروي عنهم يكون بهذه الصفة، بل قد روي عنهم مايطلق عليه أنه ضعيف وشاذ بخروجه عن الضابط المذكور باختلال بعض الأركان الثلاثة، ولهذا ترى كتب المصنفين في القرآآت السبع مختلفة في ذلك، ففي بعضها ذكر ماسقط في غيرها، والصحيح بالاعتبار الذي ذكرناه موجود في جميعها إن شاء الله تعالى.

فلا ينبغي أن يغتر بكل قراءة تعزى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة ويطلق عليها لفظ الصحة، وإن هكذا أنزلت إلا إذا دخلت في ذلك الضابط، وحينئذ لاينفرد بنقلها مصنف عن غيره ولايختص ذلك

---

(١) المرشد الوجيز: (ص١٧٣ ـ ١٧٩) طبعة دار صادر.

بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القراء، فذلك لايخرجها عن الصحة. فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف، لا عمن تنسب إليه.

فإن القرآآت المنسوبة إلى كل قارىء من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه في قراءتهم تركن النفس إلى مانقل عنهم، فوق ماينقل عن غيرهم.

فمما نسب إليهم وفيه إنكار لأهل اللغة وغيرِهم:

الجمع بين الساكنين في تاآت البزي، وإدغام أبي عمرو، وقراءة حمزة ﴿فَما اسْطَاعُوا﴾، وتسكين من أسكن ﴿بارِئُكُمْ﴾، و﴿يَأْمُرْكُم﴾ ونحوه و﴿سَبأْ﴾ و﴿يابُنَيْ﴾ و﴿مَكْرَ السَّيِّىءْ﴾، وإشباع الياء في ﴿نَرْتَعي﴾ و﴿يَتَّقي ويَصْبِرْ﴾ و﴿أَفْئِدَةً مِن النّاس﴾ وقراءة ﴿لَيْكَةَ﴾ بفتح الهاء، وهمز ﴿سَأُقَيْها﴾، وخفض ﴿وَالأرْحامِ﴾، ونصب ﴿كُنْ فَيَكونَ﴾، والفصل بين المضافين في «الأنعام»، وغير ذلك على مانقلناه وبيناه بعون الله تعالى وتوفيقه في شرح قصيدة الشيخ الشاطبي رحمه الله.

فكل هذا محمول على قلة ضبط الرواة فيه على ما أشار إليه كلام ابن مجاهد المنقول في أول هذا الباب.

وإن صح فيه النقل فهو من بقايا الأحرف السبعة التي كانت القراءة مباحة عليها، على ماهو جائز في العربية، فصيحًا كان أو دون ذلك.

وأما بعد كتابة المصاحف على اللفظ المنزل، فلا ينبغي قراءة ذلك اللفظ إلا على اللغة الفصحى من لغة قريش ومانا سبها، حملاً لقراءة النبي ﷺ والسادة من أصحابه على ماهو اللائق بهم، فإنهم كما كتبوه

على لسان قريش، فكذا قراءتهم له.

وقد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراآت السبع كلها متواترة، أي كل فرد فرد مما روى عن هؤلاء الأئمة السبعة؛ قالوا: والقطع بأنها منزلة من عند الله واجب.

ونحن بهذا نقول، ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق واتفقت عليه الفرق من غير نكير له مع أنّه شاع واشتهر واستفاض، فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها.

فإن القراآت السبع المراد بها ماروي عن الأئمة السبعة القراء المشهورين، وذلك المروي عنهم منقسم إلى ما أجمع عليه عنهم لم يختلف فيه الطرق، وإلى ما اختلف فيه بمعنى أنّه نفيت نسبته إليهم في بعض الطرق.

فالمصنفون لكتب القراآت يختلفون في ذلك اختلافًا كثيرًا، ومن تصفح كتبهم في ذلك ووقف على كلامهم فيه عرف صحة ماذكرناه.

وأما من يهول في عبارته قائلا: إن القراآت السبع متواترة، لـِ (أنَّ القُرآنَ أُنْزِلَ على سبعةِ أحرُفٍ) فخطؤه ظاهر، لأن الأحرف السبعة المراد بها غير القراآت السبع على ماسبق تقريره في الأبواب المتقدمة.

ولو سئل هذا القائل عن القراآت السبع التي ذكرها لم يعرفها ولم يهتد إلى حصرها، وإنّما هو شيء طَرَق سمعه فقاله غير مفكر في صحته، وغايته ـ إن كان من أهل هذا العلم ـ أن يجيب بما في الكتاب الذي حفظه.

والكتب في ذلك ـ كما ذكرنا ـ مختلفة، ولاسيما كتب المغاربة

والمشارقة، فبين كتب الفريقين تباين في مواضع كثيرة، فكم في كتابة من قراءة قد أنكرت، وكم فات كتابه من قراءة صحيحة فيه ماسطرت، على أنه لو عرف شروط التواتر لم يجسر على إطلاق هذه العبارة في كل حرف من حروف القراءة.

فالحاصل إنا لسنا ممن يلتزم التواتر في جميع الألفاظ المختلف فيها بين القراء، بل القرآآت كلها منقسمة إلى متواتر وغير متواتر، وذلك بين لمن أنصف وعرف وتصفح القرآآت وطرقها.

وغاية مايبديه مدعي تواتر المشهور منها كإدغام أبي عمرو ونقل الحركة لورش وصلة ميم الجمع وهاء الكناية لابن كثير أنه متواتر عن ذلك الإمام الذي نسبت تلك القراءة إليه بعد أن يجهد نفسه في استواء الطرفين والواسطة إلا أنّه بقي عليه التواتر من ذلك الإمام إلى النبي ﷺ في كل فرد فرد من ذلك، وهنالك تُسْكَبُ العبرات، فإنّها من ثم لم تنقل إلاّ آحادًا، إلاّ اليسير منها.

وقد حققنا هذا الفصل أيضًا في «كتاب البسملة الكبير» ونقلنا فيه من كلام الحذاق من الأئمة المتقنين ماتلاشى عنده شبه المشنعين، وبالله التوفيق.

فليس الأقرب في ضبط هذا الفصل إلا ماقد ذكرناه مرارًا من أن كل قراءة اشتهرت بعد صحة اسنادها وموافقتها خط المصحف ولم تنكر من جهة العربية فهي القراءة المعتمد عليها، وماعدا ذلك فهو داخل في حيز الشاذ والضعيف، وبعض ذلك أقوى من بعض.

والمأمور باجتنابه من ذلك ماخالف الإجماع لا ماخالف شيئًا من

هذه الكتب المشهورة عند من لا خبرة له.

قال أبو القاسم الهذلي في كتابه «الكامل»:

«وليس لأحد أن يقول: لاتكثروا من الروايات، ويسمي مالم يصل من القراآت الشاذ، لأن مامن قراءة قرئت ولا رواية رويت إلاّ وهي صحيحة إذا وافقت رسم الإمام ولم تخالف الإجماع».

فإن قلت: قراءة من لم يبسمل بين السورتين ينبغي أن تكون ضعيفة لمخالفتها الرسم.

قلت: لا، فإنّه يبسمل إذا ابتدأ كل سورة، فهو يرى أن البسملة إنّما رسمت في أوائل السور لذلك على أنا نقول الترجيح مع من بسمل مطلقًا بين السورتين وعند الابتداء، وذلك على وفق مذهب إمامنا الشافعي رحمه الله، وفي كل ذلك مباحث حسنة ذكرناها في «كتاب البسملة الكبير»، وبالله التوفيق.

* * *

الملحق الثَّاني

قطعة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في تواتر القراءات[1]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

(من كلام شيخنا الجديد الذي كتبه بقلعة دمشق في آخر عمره)

الحمد لله نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يُضلل فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إلـه إلا الله وحده لاشريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه، وعلى آله وسلم تسليمًا.

فصلٌ: في قوله تعالى: ﴿أَغَيْرَ[2] اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٤﴾﴾ [الأنعام/ ١٤].

القراءة المتواترة التي يقرأ بها جماهيرُ المسلمين قديمًا وحديثًا، وهي قراءة العشرة وغيرهم: «وهو يُطعم ولايُطعم»، ورُوِيَ عن طائفة أنهم قرأوا: «وهو يُطْعِم ولا يَطْعَم» بفتح الياء.

---

(١) من رسالة له في قوله تعالى: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ مخطوط في برنستون برقم (١٣٧٧)، ولم تطبع بعد (ق/ ٧٠ب ـ ٧١ب).

(٢) في الأصل: «أفغير»!.

قال أبو الفرج[1]: وقرأ عكرمة والأعمش: «ولايَطْعَم» بفتح الياء.

قال الزّجاج: وهذا الاختيار عند البُصَراء بالعربية، ومعناه: وهو يَرْزق ويُطعِم ولا يأكل.

قلت: الصواب المقطوع به: أن القراءة المشهورة المتواترة أرجح من هذه، فإن تلك القراءة لو كانت أرجح من هذه؛ لكانت الأُمة قد نقلت بالتواتر القراءةَ المرجوحةَ، والقراءةُ التي هي أحبّ القراءتين إلى الله؛ ليست معلومة للأمة، ولا مشهودًا بها على الله، ولا منقولة نقلاً متواترًا، فتكون الأُمَّة قد حفظت المرجوح ولم تحفظ الأحبَّ إلى الله، الأفضلَ عند الله، وهذا عَيْب في الأُمة، ونقص فيها.

ثم هو خلاف قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر/ ٩]، فإنه على قول هؤلاء يكون الذكر الأفضل الذي نزله، ماحفظه حفظًا يُعْلَم به أنه منزّل كما يعلم الذكر المفضول عندهم.

٧١ / أ ـ وأيضًا ـ فللناس في هذه القراءة وأمثالها ممالم يتواتر / قولان:

منهم من يقول: هذه تشهد بأنها كذب.

قالوا: وكلما لم يُقْطَع بأنه قرآن، فإنه يُقْطَع بأنه ليس بقرآن.

قالوا: ولا يجوز أن يكون قرآنٌ منقولاً بالظنّ، وأخبار الآحاد، فإنَّا إن جوَّزنا ذلك، جاز أن يكون ثَمَّ قرآنٌ كثير غير هذا لم يتواتر.

قالوا: وهذا مما تُحِيْلُه العادة، فإن الهمم والدَّواعي متوفرة على

---

(١) هو ابن الجوزي في «زاد المسير»: (٣/ ١١).

نقل القرآن، فكما لايجوز اتفاقهم على نقلِ كذبٍ؛ لايجوز اتفاقهم على كتمانِ صدقٍ.

فعلى قول هؤلاء نقطع بأن هذه وأمثالها كذب، فيمتنع أن تكون أفضل من القرآن الصّدق.

والقول الثاني: قول من يُجَوِّز أن تكون هذه قرآنًا، وإن لم يُنْقَل بالتَّواتُر، وكذلك يقول هؤلاءِ في كثير من الحروف التي يُقْرَأ بها في السَّبعة والعشرة، لايُشْترط فيها التواتُر.

وقد يقولون: إن التواتر منتفٍ فيها، أو ممتنع فيها.

ويقولون: إن التواتر الذي لاريب فيه؛ ماتضمَّنه مصحف عثمان من الحروف، وأمَّا كيفيَّات الأداء؛ مثل: تَلْيين الهمزة، ومثل: الإمالة والإدغام؛ فهذه مما يَسُوغ للصحابة أن يقرأوا فيها بلغاتهم، لايجب أن يكون النبي ﷺ تَلَفَّظ بهذه الوجوه المتنوِّعة كلها.

بل القطع بانتفاء هذا أَوْلى من القطع بثبوته، وما كان تلفظه به على وجهين، كلاهما صحيح المعنى، مثل قوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾﴾ و«يعملون»[1] [البقرة/ ٨٥]. وقوله: ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَإِنْ﴾ «إلا أن يُخَافَا أن لايُقِيْما حُدُودَ اللهِ»[2] [البقرة/ ٢٢٩]. فهذا يُكْتَفَىٰ فيها بالنقل الثابت، وإن لم يكن متواترًا، كما يُكْتفى بمثل ذلك في إثبات الأحكام، والحلال والحرام، وهو أهم من ضَبْط التاء والياء، فإن الله ـ سبحانه وتعالى ـ ليس بغافل عما يعمل المخاطَبُون

---

(١) وهي قراءة: نافع وابن كثير ويعقوب وخلف، وأبي بكر عن عاصم.

(٢) وهي قراءة: أبي جعفر وحمزة ويعقوب.

بالقرآن، ولا عما يعمل غيرهم، وكلا المعنيين حقّ، قد دلّ عليه
٧١ / ب القرآن / في مواضع، فلا يضر أن لايتواتر دلالة هذا اللفظ عليه، بخلاف الحلال والحرام الذي لايُعْلَم إلا بالخبر الذي ليس بمتواتر.

والعادةُ والشرع أوجب أن يُنْقَل القرآن نقلاً متواترًا، كما نُقِلَت جُمَلُ الشريعة نقلاً متواترًا، مثل: إيجاب الصلوات الخمس، وأنَّ صلاةَ الحضر أربع إلا المغرب والفجر، وأنه يُخافَت في صلاة النهار، ويُجْهَر في صلاة الليل، ويُجهَر في صلاة الفجر ـ وإن قيل إنها من صلاة النهار ـ، وأنَّها ركعتان حضرًا وسفرًا، والمغرب ثلاث حضرًا وسفرًا، ونحو ذلك.

ثُمَّ كثير من الأحكام التي يعملها الخاصَّة دون العامَّة، تُعْلم بالأخبار التي يعلمها الخاصة؛ كذلك بعضُ الحروف التي يضبطها الخاصَّة من القُرَّاء قد يكون من هذا الباب، وعلى هذا الوجه؛ فيمتنع أن يكون النبي ﷺ كان يقرأ بتلك القراءة أكثر، ويُعلِّمها لأمته أكثر، وجماهير الأُمة لم تنقلها ولم تعرفها.

فنَقْل جمهور الأمة لها خلفًا عن سَلَف تُوْجِبُ أنَّها كانت أكثر وأشهر من قراءة النبي ﷺ إن كان قرأ بالأُخرى، وإن كان لم يقرأ بالأُخرى لم تُعْدَل بهذه.

فنحن نشهد شهادةً قاطعةً أنَّه قرأ بهذه، وأن تلك إما أنَّه لم يقرأ بها، أو قرأ بها قليلاً، والغالب عليه قراءته بهذه؛ لأنه يمتنع عادةً وشرعًا، أن تكون قراءته بتلك أكثر، وجمهور الأُمة لم تنقل عنه ماهو أغلب عليه، ونُقِل عنه ماكان قليلاً منه، فهذا من جهة نقل إعراب القرآن ولفظه[1].

---

(١) انتهى الغرض منه، ثم تكلم على معنى الآية.

الملحق الثَّالث

فتوى للحافظ ابن حجر عن القراءات[1]

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله.

سُئل سيدنا ومولانا وشيخنا شيخ الإسلام، قاضي القضاة شهاب الدين أحمد بن حجر الشافعي، فقيل له:

مايقول سيدنا ومولانا (. . . إلى آخره) في القرآن: هل يحتاج في ثبوته إلى تواتر، كما صرَّح به أئمة الأصول من المذاهب الأربعة، وجمهور القراء، ويكون مانُقل آحادًا يُقْطَع بكونه ليس بقرآن، كما صرَّح به ابن الساعاتي وغيره، أم لا؟

وهل تَحْرُم القراءة بالشاذ، كما نَقَلَ[2] ابنُ عبدالبر الإجماعَ عليه، وصرّح به الفقهاء، أم تجوز؟

وهل الشاذ مازاد عن السبعة، كما صرّح به أكثر الفقهاء، أم ما زاد على العشرة، كما صرّح به ابن الصلاح، والسُّبكي تبعًا للبغوي وجماعة؟

---

(١) مخطوط بجامعة أم القرى برقم (١٤٤٨) ضمن مجموع (ق/ ٢٣٢ب ـ ٢٣٥أ) منسوخ سنة (١١١٧) بخط محمد بن ياسين القادري الشافعي الأعزازي.

(٢) بالأصل: «نقل عن».

٢٣٣ / أ وهل يُعَزَّر من قرأ بالشاذ، كما فُعِل / بابن شَنَبُوذ وابن مِقْسم أم لا؟ لاسيما إن أَظهرَ القراءةَ بها.

بينوا ذلك بيانًا شافيًا، وابسطوا الكلامَ فيه، لِتُكْتَبوا عند الله تعالى فيمن قام بحفظ كتابه وذبَّ عنه، فإنَّ هذه القضية قد عمَّت المسلمين البلوى بها، وكَثُرُ التخلِيط[1] من الجاهلين، والحمد لله وحده.

الجواب

الحمد لله. اللهم اهدني لما اخْتُلِف فيه من الحق بإذنك.

نعم، صرّح أئمة الفقه والأصول: بأن القرآن لايثبت إلا بالتواتر، والمراد به الاتفاق من مجتهدي كلِّ عصر على أن ذلك قرآن، فما حصل الاتفاق عليه حصل فيه الشرط، وصرّح أئمة الفقه والأصول أنَّ ماعدا السبع شاذّ، ومرادهم بالسبع: الروايات التي اتصلت عن ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر / وعاصم وحمزة والكسائي. ٢٣٣ / ب

ومن تمام ذلك ـ وهو كون القراءات المنسوبة إلى هؤلاء متواترة ـ أن يُنَبَّه على أن شرطه أنْ يحصل به الاتفاق على النقل عن كلِّ فرد. منهم في كل فردٍ فرد، فأمَّا ماوقع فيه الاختلاف عن الواحد منهم فلا.

فلهذا نبَّه الشيخ تقي الدين السبكي على أن فيما نقل الأئمة السَّبعة مايكون شاذًّا، ولاسيما إن كان الناقل لذلك قد تفرد به.

وأشدّ من ذلك أن يكون الناقل ضعيفًا، مثل ماجاء عن خارجة بن مصعب، أحد الضعفاء، عن نافع في سورة يوسف «وأَلْقُوْهُ في غَيْبَة

---

(١) بالأصل: «التخلط».

الجُبِّ» بفتح الغين المعجمة وسكون التحتانية بعدها موحدة مفتوحة.

ومثل مانُقِل عن عبدالوارث بن سعيد، أحد الثقات، عن أبي عمرو في الحجِّ «والمقيمين الصلاة»، ولم يثبت السَّندُ بذلك عن عبدالوارث، وهو ثقة.

ومثل مانُقِل عن الجعفي وهو ـ أيضًا ـ ثقة، عن أبي بكر بن عيَّاش، عن عاصم في آل عمران: «إلا أن تتقوا منهم تَقِيَّة» بوزن عطيَّة، ولم يثبت / السند بذلك عن الجعفي. ٢٣٤ / أ

وفي هذه الأمثلة كفاية في بيان وجود الشَّاذ في السبع. والضابط ماتقدَّم ذكره، وقد صرَّح به مكِّي وغيره.

وذهب جماعةٌ من الأئمة في إلحاق الثلاثة بالسبعة، أعني أبا[1] جعفر المدني، ويعقوب البصري، وما اختاره خَلَف. والبغويُّ لما ذكر ذلك في مقدمة «تفسيره»[2] لم يذكر خَلَفًا؛ لأنَّ قراءته لاتخرج عن السبعة، فليست في الحقيقة قراءة مستقلَّة، وإنَّما هي اختيار جيّد، بالغٌ في الجَوْدة لكونه لم يقع فيه مخالفة لما اتفق على كونه قرآنًا، فمن ثَمَّ أطلق من أطلق العشرة. وهذا هو المعتمد.

وإذا تقرر أنَّ الشاذَّ ماوراء العشرة، واتفق أئمة الفقه والأصول وجمهور القراء على ذلك، لم يُلْتَفَت إلى من يخالف ذلك، لأنَّ من شذَّ لم يُقْبَل.

---

(١) في الأصل: «أبو».

(٢) (١/ ٣٠).

وقد نُقِلَ عن ابن بنت الجُمَّيْزي[1] جواز الإقراء بالشاذ، وهو محمول على إرادة التعليم والتمرين في توجيه الإعراب وغير ذلك من المقاصد، ولايلزم من ذلك أنه يسميه قرآنا. وقد أنكر عليه عصريُّه أبو الحسن السخاوي / المصري، وبالغ في الإنكار على من يقرأ بالشاذِّ كماهو مصرّح في كتابه «جمال القراء»[2]. ٢٣٤ / ب

وما نُقِلَ عن بعض الفقهاء من جواز القراءة بالشاذ؛ فهو محمول على ماتقدَّم، لاعلى جواز تسميته قرآنا، ولا على دعوى القطع به. ومن نقل الاتفاق على منع القراءة بالشاذِّ مقدَّم في [نَقْلِه على من][3] نقل خلاف ذلك.

[فمن عاند][4]؛ فقرأ بالشاذ أو أَقْرَأ به على أنه قرآن عُزِّر التعزير الرّادع له ولأمثاله عنِ التلاعب بكتاب الله تعالى.

فإن زعم أن ذلك تواتر عنده فقد أبطل، لأنه لايستطيع أن يسندها إلى أربعة عن أربعة، فضلاً عن أكثر من ذلك كما شُرِط في التواتر، فضلاً على أنَّ مدار القراءات الثلاثِ الزائدة على العشر، وهي: مانُسِب إلى ابن مُحَيْصِن، وإلى الأعمش، وإلى الحسن البصري، على تخريج أبي علي الأهوازي الشامي المشهور، وهو وإن كان رأسًا في القراء؛ لكن علماء النقل ضعَّفوه وبالغوا في ذلك، وهو على تقدير الوثوق به

---

(١) علي بن هبة الله بن سلامة، أحد الأعلام ت (٦٤٩)، انظر: «معرفة القراء»: (٣/ ١٢٨٩ ـ التركية).

(٢) (١/ ٢٣٤ ـ ٢٤٤).

(٣) بياض بالأصل، وما أثبته اجتهاد.

(٤) بياض بالأصل، وما أثبته اجتهاد.

فَرْد؛ فكيف يُدَّعَى التواتر فيما يتفرد به!! فما لمن كابرَ الحسَّ، وعاند العقلَ، وخالفَ اتفاق الجمهور إلا الرَّدع بما يليق به. وكفى بالأئمة الماضين فيما صنعوه مع ابن شَنَبُوذ، ثُمَّ مع ابن مِقْسَم ـ مع جلالتهما ـ قدوة.

وقد كان أعظم القائمين عليهما إمام القرَّاء[1]، وكفى به[2] حجة على هؤلاء المخالفين، والله المستعان.

قاله[3] وكتبه: أحمد بن علي بن حجر الشافعي عفا الله عنه.

* * *

[قال الناسخ]: نقلتُ ذلك من خطٍّ نقلَ من خطِّه.

---

(١) يعني: أبا بكر بن مجاهد.
(٢) في الأصل: «بها».
(٣) في الأصل: قال.

الفهارس

ـ فهرس الآيات ٢٤٩

ـ فهرس الأحاديث ٢٥٣

ـ فهرس الكتب ٢٥٤

ـ فهرس الأعلام ٢٥٧

ـ فهرس الموضوعات ٢٨٥

فهرس الآيات الكريمة

[البقرة]

﴿الٓمٓ ۝١﴾ ١٩٤
﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ ١٩٤
﴿فِرْعَوْنَ﴾ ١٩٣
﴿بَارِئِكُمْ﴾ ١٩٨
﴿قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ﴾ ٧٥
﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا۟﴾ ١٨٢
﴿دَآبَّةٍ﴾ ١٩٤
﴿يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ﴾ ٧٥
﴿تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ﴾ ١٩٢

[آل عمران]

﴿أُؤَنَبِّئُكُم﴾ ١٩٣
﴿فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ ٢٢٣

[النساء]

﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾ ..... ٧٩، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٥
﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ۝٤١﴾ ٦٥
﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ۝١٦٤﴾ ٩٦

[المائدة]

﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ۝٢٧﴾ ٥٠

[الأنعام]

﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ ..... ١٩٣، ١٩٤

[الأعراف]

﴿أَثَّاقَلْتُمْ دَعَوُا اللَّهَ﴾ ١٩٣

[الأنفال]

﴿آلْآنَ﴾ ١٩٣

[التوبة]

﴿جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ ٧٩

[يونس]

﴿لِقَاءَنَا ائْتِ﴾ ٧٥

﴿ءَاللَّهُ﴾ ..... ١٩٣، ١٩٤

﴿نَتَّبِعَانِّ﴾ ٨٩

[هود]

﴿مَجْرِيهَا﴾ ١٩٥

[يوسف]

﴿مَالَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ ..... ١٩٣، ٢٠٠

﴿يَرْتَعْ﴾ ١٩٨

﴿يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ ١٩٨

[إبراهيم]

﴿وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾ ٢٠٧

﴿وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٦﴾﴾ ١٩٢

﴿أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ﴾ ..... ٨٩، ١٩٨

[الحجر]

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾﴾ ٤٧

[الكهف]

﴿لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ ١٩٣

﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ﴾ ٩٧

﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾ ١٩٨

[الشعراء]
﴿لَيْكَةِ﴾ ١٩٨
[النمل]
﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ٧٥
﴿سَاقَيْهَا﴾ ١٩٨
[الروم]
﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾﴾ ٥٩
[لقمان]
﴿يَبُنَيَّ﴾ ١٩٨
﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ ٢٢٢
[السجدة]
﴿مِّرْيَةٍ﴾ ١٩٣
[سبأ]
﴿لِسَبَإٍ﴾ ١٩٨
[فاطر]
﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾ ١٩٨
[يسّ]
﴿كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ ١٩٨
[الشورى]
﴿حمٓ ﴿١﴾ عٓسٓقٓ ﴿٢﴾﴾ ١٨٢
[الجاثية]
﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًۢا﴾ ٧٩
[الفتح]
﴿عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ ٨٩
﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم﴾ ١٩٢

[ق]
﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ ٤٧
[القمر]
﴿مُّدَّكِرٍ ﴿١٥﴾﴾ ..... ١٩٣، ١٩٤
[الفجر]
﴿لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ ﴿٢٥﴾﴾ ٢٠٧
[البينة]
﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ﴾ ٥٠
[النصر]
﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ﴿١﴾﴾ ١٨٢

* * *

فهرس الأحاديث الشريفة

«اقرأوا القرآن فيوشك أن يأتي قوم يقرءونه» ٢٢٣
«أُنزل القرآن على سبعة أحرف» ..... ١٠٨، ١٨٤، ٢١٣، ٢١٧، ٢١٨
«إياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة» ١٧٦
«خير المجالس أوسعها» ٦٢
«رُبَّ تالٍ للقرآن والقرآن يلعنه» ٢٢٤
«المراء في القرآن كفر» ١٨٣

* * *

فهرس الكتب

الإبانة، لمكي ابن أبي طالب ١٨٤
الإرشاد، لأبي العز القلانسي ..... ٨٧، ١٧٨
الإعلان، للصفراوي ٨٨
الانتصار، للباقلاني ١٩٤
إيجاز البيان، للداني ١٩١
البيان، للطبري ١٨٤
تاريخ القراء، للمؤلف = طبقات القراء
التبصرة، لابن أبي طالب ..... ٨٧، ١٠٥، ١٠٦
التبيان، للنووي ١٧٨
التجريد، لابن الفحام ..... ٥٥، ٨٨
تفسير أبي نصر القشيري ٢٠٢
التلخيص، لأبي معشر ٨٨
تلاوة القرآن، للغزالي ٢٢٣
التمهيد، لابن عبدالبر ٨٣
التيسير، للداني .... ٤٩، ٦٦، ٨٧، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١٧٧، ١٧٨، ١٩٠
الجامع، لأبي معشر ٨٨
جامع البيان، للداني ٢٠٣
جمال القراء، للسخاوي ..... ١٧٥، ١٧٨
جمع الجوامع، لابن السبكي ..... ٨٢، ١٧١، ١٩٦
خلاصة الأبحاث في شرح القراءات الثلاث، للجعبري ١٦٨
رسالة، للجعبري ..... ١٦٨، ٢٠٩

الروضة، للطلمنكي ..... ١٠٤، ١٠٥
السبعة، لابن مجاهد ..... ٨٧، ٢١٥، ٢١٦
سنن أبي داود ٦٢
الشاطبية ..... ٦٦، ٨٨، ٨٩، ١٠٢، ١٠٣، ١٧٧، ١٧٨
شرح حديث أنزل القرآن على سبعة أحرف، لأبي الفضل الرازي ٢١٨
شرح الشاطبية، لأبي شامة ٢٠٥
شرح المنهاج، للسبكي ١٧٠
الصحيح ٨٢
الصحيحان ٩٣
طبقات القراء، لابن الجزري ..... ٥٧، ١١٣، ١٦٣، ١٧٧
علوم الحديث، لابن الصلاح ٩٠
العنوان، لأبي طاهر ..... ٦٦، ١٧٨
غايتي ابن مهران ..... ٨٧، ١٦٦
غاية الاختصار، للهمذاني ٨٧
القاصد، للخزرجي ..... ١٠٤، ١٠٥
القبس، لابن العربي ١٦٧
الكافي، لابن شريح ..... ٨٧، ١٠٥، ١٠٦
الكافية الشافية، لابن مالك ٢٠١
الكامل، للأهوازي ..... ١٠٦، ١٨٩، ١٩١
كتاب في كيفية الجمع، لأحد المغاربة ٧٢
الكشف عن وجوه القراءات، لمكي ١٨٤
الكنز، لابن الوجيه ٦٥
اللمع، للشيرازي ٩٠
المجموع المذهب، للعلائي ٢١١
المحتسب، لابن جني ٨٥

مختصر الأصول، لابن الحاجب ١٨٦
المرشد الوجيز، لأبي شامة ..... ١٩٧، ٢٠٦، ٢١١
المستنير، لابن سِوَار ٥٦
المصباح ١٧٨
معالم التنزيل، للبغوي ..... ١٦٥، ١٧٠
المفتاح، للقرطبي ١٠٦
منجد المقرئين ومرشد الطالبين ٤٣
منع الموانع، لابن السبكي ..... ١٧٢، ١٩٦
المهمات، للإسنوي ١٧٠
الموجز، لأبي علي الاهوازي ٨٧
نهج الدماثة، للجعبري ٢١٤
هداية المهرة في تتمة العشرة، لابن الجزري ١٧٣

* * *

فهرس الأعلام

إبراهيم الأبلي الحاجي ١٢٦
إبراهيم بن أحمد الطبري ..... ١٢٥، ١٢٧
إبراهيم بن أحمد الغِرْناطي ١٤٣
إبراهيم بن أحمد بن فارس الكمال ١٥١
إبراهيم بن أحمد المروزي ..... ١٢٥، ١٩٠
إبراهيم بن إسحاق الوزيري ١٥٣
إبراهيم بن إسماعيل بن الخياط ١٣٥
إبراهيم بن خالد ١٢٠
إبراهيم بن عبدالرزاق الأنطاكي ..... ١١٥، ١٢٠
إبراهيم بن عبدالله الحكري ١٥٨
إبراهيم بن عبدالله الرشيدي، البرهان ١٥٩
إبراهيم بن عمر الجعبري، الإمام البرهان ... ٥٢، ٥٥، ٥٧، ٧٤، ١٥٧، ١٦٥، ١٦٨، ٢٠٩، ٢١٤
إبراهيم بن غالي البدوي ١٥٥
إبراهيم بن محمد بن غيلان ١٢٠
إبراهيم بن ميمون ١٢٠
إبراهيم النخعي ٢٠٨
أُبي بن كعب ١١٠
أحمد بن إبراهيم بن الزبير، أبو جعفر ١٥٦
أحمد بن إبراهيم الطحَّان ١٦١
أحمد بن إبراهيم الفاروثي العز ١٥٣
أحمد بن إبراهيم المرادي العشَّاب ١٥٦

أحمد بن أحمد بن القاصّ ١٤١
أحمد بن بابشاذ الجوهري، أبو الفتح ١٣٥
أحمد بن ثعبان البكي ١٣٨
أحمد بن جعفر بن إدريس الغافقي ١٤٤
أحمد بن جعفر الأصفهاني ١٢٤
أحمد بن جعفر بن المنادي ١١٥
أحمد بن حرب المعدّل ١١٩
أحمد بن الحسن العاقولي ١٤٦
أحمد بن الحسن بن العالمة ١٣٩
أحمد بن الحسين بن خيرون ١٣٤
أحمد بن الحسين العراقي ١٤٤
أحمد بن الحسين المقدسي ١٣٣
أحمد بن الحسين بن مهران ..... ٧٣، ٨٧، ١٢٦، ١٦٥، ١٩٠
أحمد بن حماد صاحب المشطاح ١١٤
أحمد الحموي، أبو جعفر ١٥٦
أحمد بن حنبل ١٦٧
أحمد بن الخضر السوسنجردي ١٢٥
أحمد بن خلف بن عيسون ١٣٩
أحمد بن رضوان الصيدلاني ١٣٢
أحمد بن سعيد القيسي ١٦١
أحمد بن سعيد بن نفيس ..... ١٠٣، ١٣٢
أحمد بن سلمان السُّكر ١٤٧
أحمد بن سهل بن الطيَّان ١٢٤
أحمد بن الصقر المنبجي ١٢٦
أحمد بن عبدالباري الإسكندري ١٥٣

أحمد بن عبدالجبار بن الطيوري ١٣٧
أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية أبو العباس .. ٩٠، ٩١، ٩٤، ١١٠، ١٦٧
أحمد بن عبدالرحمن الأنطاكي ١٢٥
أحمد بن عبدالقادر، أبو الحسن ١٣٤
أحمد بن عبدالكريم الشينيزي ١٢٨
أحمد بن عبدالله الجُبي ١٢٦
أحمد بن عبدالله بن الحُطية ١٤١
أحمد بن عبدالله السرمرائي ١٢٥
أحمد بن عبدالله بن طاووس ١٣٥
أحمد بن عبدالملك بن باتانة الحريمي ١٤٥
أحمد بن عثمان بن بويان ١٢٦
أحمد بن عثمان أبو الحسن ١١٨
أحمد بن عثمان بن شبيب ١١٧
أحمد بن علي بن بدران ١٣٧
أحمد بن علي الحصَّار ١٤٦
أحمد بن الشيخ علي الديواني أبو العباس ١٦٠
أحمد بن علي بن سحنون ١٤٠
أحمد بن علي القرطبي أبو جعفر ١٤٥
أحمد بن علي المصري، تاج الأئمة ١٣٠
أحمد بن علي الهاشمي، أبو نصر ١٣٤
أحمد بن عمَّار أبو العباس المهدوي ..... ٩٤، ٩٥، ١٨٢، ٢١٣
أحمد بن عمر السمرقندي، أبو بكر ١٣٣
أحمد بن أبي عمرو الداني ١٣٦
أحمد بن عون الله الحصَّار ١٤٦
أحمد بن غزال الواسطي ١٥٣

أحمد بن الفضل الباطرقاني ١٣٣
أحمد بن المبارك بن نوفل ١٥٢
أحمد بن محمد الأصفهاني، أبو علي ..... ١٢٤، ١٢٨
أحمد بن محمد بن بُكير ١٢٠
أحمد بن محمد التستري ١٢٤
أحمد بن محمد الجرمي ١٣٨
أحمد بن محمد الحراني ١٥٧
أحمد بن محمد بن دِلة ١٥١
أحمد بن محمد سبط السلعوس، أبو العباس ١٥٩
أحمد بن محمد أبو طاهر السِّلَفي ٥٦
أحمد بن محمد الطوسي ١٥٢
أحمد بن محمد شمُول ١٣٩
أحمد بن محمد بن شُنيف ١٤١
أحمد بن محمد بن عبدالصمد الرَّازي ١١٧
أحمد بن محمد بن الغمَّاز ١٥٥
أحمد بن محمد القنطري ١٣٠
أحمد بن محمد بن محروق البغدادي ١٥٥
أحمد بن محمد المسيلي ١٣٩
أحمد بن محمد الهروي ١٣٣
أحمد بن محمد بن يزدة الملنجي ١٢٥
أحمد بن مسرور ١٣٠
أحمد بن مسعود بن الحاجة البلنسي ١٦٢
أحمد بن موسى البطرني ١٥٥
أحمد بن يحيى بن الوكيل ١١٦
أحمد بن يزيد الصَّفَّار أبو الحسن الحُلْواني ..... ١١٤، ١٢١

أحمد بن اليقطيني ١١٨
إدريس بن عبدالكريم الحداد .. ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١
إسحاق بن إبراهيم الوزيري ١٥٥
أبو إسحاق الإسفراييني ٩١
أبو إسحاق الشيرازي ..... ٩٠، ٩١
أبو إسحاق بن غالب المالكي ١٣٢
إسحاق الورّاق ١١٦
إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير المدني ... ١٠٦، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣
إسماعيل العجمي ١٥٨
إسماعيل بن علي الغسّاني ١٤١
إسماعيل بن علي بن كدي ١٥١
إسماعيل القسط ٢١٠
إسماعيل بن كثير الدمشقي ١٠٢
إسماعيل الكفتي، المجد ١٥٩
الأصمعي ١٠٧
الأعمش ..... ٩٨، ١٠١، ١٦٧، ١٦٩، ٢١٦
إلياس بن علوان الإربلي ١٥٢
الأهوازي = الحسن بن علي
البَزِّي ..... ١٩٨، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١٠
بشر بن الجهم ١٢٤
بِشر بن الحارث ١٦٧
أبو بكر بن إبراهيم المحولي ١٣٨
أبو بكر بن أيدغدي بن الجندي ..... ١٥٩، ١٦٢
أبو بكر بن أبي الدر الرشيد ١٥٢

بكر بن شاذان ١٢٥
أبو بكر الصديق ٩٥
أبو بكر بن الطيب الباقلاني ١٩٤
أبو بكر بن عبدالوهاب ١٢٤
أبو بكر بن العربي ١٦٧
أبو بكر بن عيَّاش ١٠٩
أبو بكر بن مجاهد .... ٤٨، ٥٣، ٥٤، ٨٧، ١١٠، ١١٣، ١٦٧، ٢٠٧، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٢١
أبو بكر بن مقسم ١١٥
أبو بكر بن منصور الباقلاني ١٤٢
بكر بن وائل ١٩٢
أبو بكر بن يوسف العازب ١٦١
ابن تازك = علي بن محمد بن الحسين الطوسي
ابن تيمية = أحمد بن عبدالحليم
ثابت بن بُندار ١٣٤
جعفر بن عبدالله السامري ١٢٥
جعفر بن الصبَّاح ١٢١
جعفر بن علي ١٤٨
جعفر بن محمد المِطْيار ١١٣
أبو جعفر المغازلي ١٢٩
جعفر بن الهيثم ١١٦
ابن جِنِّي ٨٥
أبو حاتم السجستاني ..... ٢١١، ٢٢٠
حاتم الطائي ٩٢
ابن حامد ٩١

أبو حامد الإسفراييني ٩١
أبو حامد الغزالي ٢٢٣
الحسن بن إبراهيم الحافظ ١٣١
الحسن بن أحمد الهمذَاني أبو العلاء . ٥٥، ٧٣، ٨٧، ١٤٢، ١٦٦، ١٦٩
أبو الحسن بن البخاري، علي بن أحمد ٥٦
أبو الحسن الحصري، علي بن عبدالغني ٥١
أبو الحسن الحمامي ١٢٥
الحسن بن خلف بن بليمة ١٣٧
الحسن بن سعيد المطوِّعي أبو العباس ١١٦
الحسن بن سليمان النافعي ١٢٨
الحسن بن العباس الجمَّال ١٢١
حسن بن عبدالله الراشدي ١٥٣
الحسن بن عبدالله الصالح ١٢٥
الحسن بن علي الأهوازي، أبو علي .... ٨٧، ٨٩، ١٠٦، ١٢٨، ٢١٦
الحسن بن علي العطار الأقرع ١٣٠
الحسن بن أبي الفضل الشرمقاني ١٣٠
حسن بن القاسم غلام الهراس، أبو علي ١٣٣
الحسن بن علي الكرخي ١٤٤
الحسن بن مالك ١٢٢
الحسن بن محمد الحداد ١٣٥
الحسن بن محمد بن الفحام، أبو محمد ١٢٦
الحسن بن محمد المالكي، أبو علي ١٣٢
الحسن بن محمد النابلسي ١٦١
الحسن بن محمد الواعظ ١٣٨
الحسن بن ملاعب الحلبي ١٢٩

الحسن بن أبي الحسن يسار البصري ..... ٥٩، ١٠١، ٢١٦
الحسين بن الحسن التكريتي، المنتجب ١٥٥
الحسين بن أبي الحسن الطِّيبي الواسطي ١٤٩
الحسين بن علي بن حماد الحمَّال ١٢٠
الحسين بن علي الرهاوي ١٢٨
حسين بن قتادة العلوي البغدادي ١٥٣
الحسين بن محمد البارع ١٣٨
الحسين بن محمد السرقسطي ١٣٦
الحسين بن مسعود البغوي، أبو محمد .. ٨٢، ١٣٨، ١٦٥، ١٧٠، ١٧١، ١٧٦
حفص ١٩٥
الحلواني = أحمد بن يزيد الصفار
حمزة بن حبيب الزَّيّات .. ٥١، ٦٢، ٧٩، ٨٠، ٩٨، ١٠٩، ١١٥، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٣، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠٤، ٢١٣، ٢٢٠، ٢٢١
حمزة بن علي ١٢٣
حمزة بن علي القُبَيْطي ١٤٥
حميد بن قيس الأعرج ٩٨
أبو حنيفة ٥٩
ابن خاقان ١٠٤
أبو الخطاب ٩١
خلف .... ٨٠، ١٠٩، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٦٥، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤، ٢١٦
خلف بن إبراهيم بن النحاس ١٣٧
أبو خُليد ١٠٦
خليل بن أبي بكر المراغي ١٥٢

خليل بن كيكلدي العلائي ٢١١
خليل بن المشبِّب ١٦١
ابن أبي داود ..... ٦٧، ٢٠٨
أبو داود، سليمان بن الأشعث ٦٢
داود بن أحمد التورسي ١٢٢
داود بن أحمد الملهمي ١٤٧
داود بن أبي سالم ١٢٠
داود بن أبي طيبة ١٠٧
أبو الدرداء ..... ٦٧، ٢٢٣
دَعْوان بن علي الجبي ١٤٠
ابن ذكوان ٨٩
ذو النون المصري ٥٠
رافع بن أبي محمد هجرس السلامي ١٥٨
الربيع بن سليمان ٦٩
أبو رجاء العطاردي ٢١٦
رزق الله بن عبدالوهاب التميمي ١٣٤
رشأ بن نظيف ١٣٠
الرشيد، هارون ..... ٥٨، ٥٩
رَوْح بن عبدالمؤمن البصري ..... ١١٥، ١١٦، ١١٩، ١٢٣
رويس = محمد بن المتوكل اللؤلؤي
ابن الزَّاغوني ٩١
زاهر بن رستم ١٤٦
الزبير بن محمد العمري ..... ١١٤، ١١٥، ١١٨
الزَّجَّاج ٢٠٢
الزُّهري ٥٩

زيد بن الحسن الكندي أبو اليُمن ..... ١٤٥، ١٧٧
زيد بن علي بن أبي بلال الكوفي ١٢٤
زيد بن أخي يعقوب ١١٦
سُبيع بن المسلم الدمشقي ١٣٤
السرخسي، شمس الأئمة ٩١
سعد بن بكر ١٩٢
سعد بن علي البلنسي ١٥١
سعد الله بن نصر الدجاجي ١٤١
أبو سعيد الخدري ٦٢
سعيد بن علي البلنسي ١٥١
سعيد بن عمر الجزري ١٣٦
سعيد بن محمد الحيري ١٣٠
سفيان بن عُيينة ١٦٧
سليمان بن جَمَّاز ..... ٦٤، ١٠٦، ١١٩، ١٢٢
سليمان بن داود الهاشمي ..... ١١٩، ١٢١
سليمان بن محمد العُكبري أبو طالب ١٤٤
سليمان بن نجاح الأموي، أبو داود ١٣٥
سهل بن سعد ٢٢٣
سهل بن محمد الحاجِّي ١٤٠
سلام الطويل ١٠٩
الشاطبي = القاسم بن فَيْرُّة
الشافعي، محمد بن إدريس ..... ٥٩، ٦٩، ٢١٠
أبو شامة المقدسي = عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم
شجاع بن محمد المدلجي ١٤٥
شُرَيح بن محمد بن شُرَيح ١٣٩

شيبة بن نصاح ..... ٩٧، ١٦٨، ١٦٩، ٢١٥
صالح بن مسلم الرَّازي ١١٨
الصفراوي ٨٨
ضياء الدين القزويني ١٠٢
أبو طاهر بن سوار ١٣٤
طاهر بن علي الصيرفي، أبو القاسم ١٣٠
طاهر بن غلبون، أبو الحسن ..... ١٢٨، ١٠٣، ١٠٤
أبو طاهر بن أبي هاشم ..... ١١٦، ٢١٦
أبو الطيب الطبري، القاضي ٩١
عاصم الجحدري ..... ٩٨، ١٦٩، ٢١٦
عاصم بن أبي النَّجود ..... ٦٣، ٨٠، ٩٨، ١٠٩، ١٧٢، ١٧٣، ٢١٣
عامر بن شراحيل الشعبي ..... ٥٩، ٢٢٣
عبدالباقي بن الحسن السقا ١٢٦
عبدالباقي بن فارس بن أحمد ..... ٨٩، ١٠٣، ١٣٢
عبدالرحمن بن أحمد الرازي، أبو الفضل ..... ١٣٢، ٢١٨، ٢٢٢
عبدالرحمن بن أحمد بن الواسطي ١٥٩
عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم أبو شامة المقدسي .. ٧٣، ٩٤، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٢
عبدالرحمن بن حسن الخزرجي ١٠٤
عبدالرحمن بن خلف الله الإسكندري ١٤٢
عبدالرحمن بن أبي رجاء البلوي ١٤٠
أبو عبدالرحمن السُّلمي ..... ٦٣، ٦٨
عبدالرحمن بن عبدالحليم سُحنون الدكالي ١٥٣
عبدالرحمن بن عبداللطيف بن الفويره الكمال ١٥٣
عبدالرحمن بن عبدالمجيد الصفراوي ١٤٧

عبدالرحمن بن عتيق بن الفحام، أبو القاسم ..... ٨٨، ١٣٧
عبدالرحمن بن علي بن الدوش ١٣٥
عبدالرحمن بن محمد بن حبيش ١٤٤
عبدالرحمن بن المعمّر الواسطي البكري، التقي ١٦٠
عبدالرحمن بن هُرمز الأعرج ..... ١٦٩، ٢١٦
عبدالرحيم الإسنوي، جمال الدين ..... ١٠١، ١٦٩
عبدالرحيم بن محمد ابن الفَرَس ١٤٠
عبدالسميع بن عبدالعزيز بن غلاَّب ١٤٨
عبدالسلام بن الحسين البصري ١٢٥
عبدالسلام بن عبدالله ابن تيمية أبو البركات ١٥٠
عبد السيد بن عتاب ١٣٣
عبدالصمد بن أبي الجيش البغدادي ١٥٢
عبدالصمد بن سلطان الصويتي ١٤٧
عبدالصمد بن عبدالرحمن أبو الأزهر ١٠٧
عبدالصمد بن عبدالرحمن البلوي ١٤٧
عبدالعزيز بن أحمد بن الناقد ١٤٦
عبدالعزيز بن جعفر بن خواستي ١٢٨
عبدالعزيز بن دُلَف ١٤٨
عبدالعزيز بن الشوكية ١٢٠
عبدالعزيز بن علي السماني ١٤٣
عبدالعزيز بن علي بن محمد ١٠٤
عبدالعزيز بن محمد شيخ شيوخ حماة ١٥٠
عبدالعزيز بن محمد القبيطي ١٥٠
عبدالقاهر بن عبدالسلام، أبو الفضل ١٣٤
عبدالكريم بن الحسن التككي ١٣٩

عبدالكريم الطبري، أبو معشر ..... ٥٦، ٨٨، ١٣٤
عبدالكريم بن عبدالنور الحلبي، الحافظ ١٥٨
عبدالله بن إبراهيم بن رفيعا الجزري ١٥٥
عبدالله بن أحمد بن جعفر الواسطي ١٤٤
عبدالله بن أحمد الدَّاهري ١٤٥
عبدالله بن أحمد السلمي ١٢١
عبدالله بن أبي إسحاق ٩٨
عبدالله بن بحر الساجي ١٢١
عبدالله بن الحسن النحَّاس أبو القاسم ١١٧
عبدالله بن الحسين أبو أحمد السَّامرِّي ١٠٣
عبدالله بن خلف بن بقي ١٤٠
عبدالله السَّامري، أبو أحمد ١١٧
عبدالله بن شبيب ١٣٢
عبدالله بن عامر ..... ٨٠، ٩٨، ١٧٢، ١٩٥، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٣
عبدالله بن عباس ١١٠
عبدالله بن عبدالحق الدلاصي ١٥٥
عبدالله بن عبدالمؤمن بن الوجيه الواسطي ..... ٦٥، ١٥٧
عبدالله بن علي بن أحمد، سبط الخياط ٨٨
عبدالله بن عمر بن الخطاب ..... ٧٠، ١١٠
عبدالله بن عمر بن العرجاء ١٣٨
عبدالله بن كثير ..... ٧٩، ٨٠، ٩٨، ١٧٢، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٣
أبو عبدالله بن مالك الجياني ٢٠١
عبدالله بن محمد الأصبهاني العطار ١٢٩
عبدالله بن محمد الذارع ١٣٣
عبدالله بن محمد النكزاوي ١٥٢

عبدالله بن محمد الواسطي، النجم ١٥٧
عبدالله بن مسعود ..... ٦٥، ٨٣
عبدالله بن منصور الأسمر المكين ١٥٢
عبدالله بن نَصْر قاضي حرَّان ١٤٧
عبدالله بن أبي الوفا العبسي ١٣٧
عبدالله اليعقوبي أبو محمد ١٥٤
عبدالله بن يوسف الشبارتي ١٥٣
عبدالملك بن بكران النهرواني ١٢٨
عبدالملك بن عبدويه العطار ١٢٩
عبدالملك بن محمد بن باتانه ١٤٣
عبدالمنعم بن الخَلُوف ١٤٣
عبدالمنعم بن غلبون، أبو الطيب ..... ١٠٣، ١٠٤، ١٢٦
عبدالنصير بن علي المريوطي ١٥٢
عبدالواحد بن شيطا، أبو الفتح ١٣٠
عبدالواحد بن عبدالسلام بن سلطان ١٤٥
عبدالوهّاب بن بُزغش ١٤٧
عبدالوهاب بن علي السبكي أبو نصر، تاج الدين ٨٢، ١٧١، ١٧٥، ١٩٦
عبدالوهَّاب بن علي بن السكينة ١٤٥
عبدالوهاب بن علي الملحمي ١٣٠
عبدالوهاب المالكي، القاضي ٩١
عبدالوهاب بن محمد الصابوني ١٤٠
عبدالوهاب بن محمد الفرضي القرطبي ..... ١٠٦، ١٣٥
أبو عبيد القاسم بن سلام ٢٢٠
عبيدالله بن عبدالرحمن السُّكري ١٢٣
عبيدالله بن عبدالرحمن بن عيسى ١١٩

عبيدالله بن عمر المصاحفي ١٢٨
عبيدالله بن نافع العنبري ١٢٠
عتيق بن محمد الردائي ١٣٦
عثمان الضرير، فخر الدين ..... ١٦١، ١٦٢
عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ ١٨٥
عثمان بن عمر بن الحاجب أبو عمرو ١٥٠
عثمان بن يوسف البلجيطي ١٤٤
عساكر بن علي المصري أبو الجيوش ١٤٤
عطاء بن أبي رباح ..... ٥٩، ٢١٦
عطاء بن السائب ٦٨
عطية بن قيس الكلابي ٩٨
علم الدين السخاوي = علي بن محمد بن عبدالصمد
علي بن إبراهيم الجوردكي ١٢٥
علي بن أبي الأزهر ١٤٧
علي الأنصاري، البديع ١٥٥
علي بن أحمد البستي، أبو القاسم ١٣٠
علي بن أحمد الجُلَّاب ١١٦
علي بن أحمد بن حميد ١٣٣
علي بن أحمد بن الدبَّاس ١٤٦
علي بن أحمد الدوري ١٦١
علي بن أحمد القزويني ١٢٦
علي بن أحمد بن كرز ١٣٥
علي بن أحمد بن كوثر ١٤٤
علي بن أحمد المصيني ١٣٥
علي بن إسماعيل البصري القطان ١٢٦

علي بن أبي بكر الديروطي ١٥٩
علي بن جابر الدباج ١٥٠
علي بن جعفر السعيدي ١٢٨
علي بن الحسن الأزدي ١٢٠
علي بن الحسن الربعي ١٣١
علي بن الحسن بن الماسح ١٤٠
علي بن الحسين الغَضَايري ١١٨
علي بن الحكري، النور ١٦١
علي بن خطاب بن مقلّد ١٤٨
علي بن زهير ١٢٦
علي بن شجاع الضرير ..... ٥٦، ١٥١
علي بن ظهير الكفتي ١٥٣
علي بن أبي العافية السبتي ١٥١
علي بن عباس خطيب شافيا ١٤٣
علي بن عبدالرحمن بن الجراح ١٣٤
علي بن عبدالصمد الرماح ١٤٨
علي بن عبدالعزيز الإربلي ١٥٢
علي بن عبدالكافي السبكي أبو الحسن ..... ٧٤، ٨٢، ١٧٠، ١٧٢
علي بن عبدالكريم خُريم الواسطي ١٥٣
علي بن عبدالله بن ثابت ١٣٩
علي بن العجمي، أبو الحسن ١٣٢
علي بن عساكر بن المرحِّب البطائحي ١٤٢
علي بن عقيل الحنبلي، أبو الوفاء ١٣٥
علي بن علي بن شيران ١٣٨
علي بن عمر الدارقطني ١٢٦

علي بن المبارك بن باسوية ١٤٨
علي بن محمد بن الحسين الطوسي ابن تازك ١١٧
علي بن محمد الخبازي ١٢٩
علي بن محمد بن خشنام ١٢٤
علي بن محمد الخَضَّار ١٥٢
علي بن أبي محمد الديواني ١٥٧
علي بن محمد الزاهد بن أبولة ١٢٥
علي بن محمد الزيدي، أبو القاسم ١٢٩
علي بن محمد بن عبدالصمد السخاوي أبو الحسن .... ٦٧، ٦٨، ١٥٠، ١٧٥، ١٧٧، ٢٠٨
علي بن محمد العلاّف ١٢٥
علي بن محمد بن فارس الخياط ..... ٨٩، ١٣٢
علي بن محمد الفهمي ١٤٧
علي بن محمد بن هُذيل ١٤٠
علي بن محمد اليزدي أبو الحسن ١٤٢
علي بن مسعود بن هيَّاب ١٤٨
علي بن منصور البُرسُفِي ١٤٨
علي بن موسى البشنوي ١٥٦
علي بن موسى الدهان ١٥٢
علي بن موسى بن النقرات ١٤٧
علي بن نعمة أبو الحسن ١٤٣
علي بن هبة الله بن الجميزي البهاء ١٥٠
علي بن يوسف الشطنوفي، النور ١٥٧
علي بن يوسف بن معروف ١٢٩
عمر بن بلبان الخفَّاف العقيبي ١٦٢

عمر البُلقيني، سراج الدين ١٠١
عمر بن حفص المسجدي ١٢٢
عمر الصوفي الضرير الواسطي ١٦١
أبو عُمر الطَّلَمنكي ..... ١٠٤، ١٠٥
عمر بن ظفر المغازلي ١٤٠
أبو عمر بن عبدالبر ..... ٨٣، ٨٤، ٩٤، ١٨٥
عمر بن عبدالعزيز الخليفة الراشد ٦٧
عمر بن عبدالواحد العطَّار ١٤٩
عمر بن فايد الحميدي أبو حفص ١١٩
عمر بن محمد الدمنهوري ١٥٩
عمر بن يوسف بن نيروز البغدادي ١٤٩
أبو عَمْرو بن الحاجب ... ٨٤، ٨٦، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٦، ١٩٠، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٧
أبو عَمْرو الداني ... ٧٣، ٨٧، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١٣٢، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ٢٠٣
أبو عَمْرو الدُّوري ١٢١
أبو عَمْرو بن الصلاح ..... ٧٨، ٨١، ٨٤، ٩٠، ١٦٦
أبو عَمْرو بن العلاء . ٨٠، ٩٨، ١٠٩، ١٧٢، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٣
عوض بن إبراهيم البغدادي ١٤٤
عيسى بن حزم الغافقي ١٣٩
عيسى الضرير ١٦١
عيسى بن عبدالعزيز بن عيسى الإسكندري ١٤٨
غِياث بن فارس أبي الجود ١٧٧
فارس بن أحمد المقرىء، أبو الفتح ..... ١٠٣، ١٠٤، ١٢٩

الفرج بن محمد قاضي تكريت ١٢٧
الفضل بن شاذان ..... ١١٧، ١١٨
أبو الفضل بن المهتدي بالله ١٣٨
ابن فورك ٩١
القاسم بن أحمد اللورقي ١٥١
القاسم بن زكريا المقرىء ١٢١
القاسم بن فَيْرُّة بن خلف الرعيني الشاطبي ... ٧٣، ٨٨، ٩٤، ١٠٣، ١٧٨
أبو القاسم الهذلي .. ٤٥، ٥٣، ٧٣، ٨٨، ١٠٦، ١٣٤، ١٨٨، ١٩١، ١٩٢
قالون ١٢٢
قتيبة بن مِهْران الأصبهاني ١٢٢
قُنبل ..... ٨٩، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١٠
القوّاس ٢٠٧
الكسائي، أبو الحسن علي بن حمزة . ٥٨، ٥٩، ٨٠، ٩٨، ١٢٢، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٣، ٢٠٨، ٢١٣، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٢١
الكِلابذي، إبراهيم بن حُميد ١١٩
مالك بن أنس ..... ٤٥، ٥٩، ٦٧، ٨٣، ٢١٠
المبارك بن أحمد بن الحسين الغسال، أبو الخير ١٣٧
المبارك بن الحسن الشَّهرزُوري أبو الكرم ..... ٨٨، ١٣٩
المبارك بن محمد بن زريق الحداد ..... ١٤٢، ١٤٥
المبارك بن المفضل الواسطي ١٤٩
محمد بن إبراهيم الإلبيري ١٢٩
محمد بن إبراهيم النحوي ١٢٢
محمد بن إبراهيم بن وضّاح ١٤٥
محمد بن أحمد الباهلي النجار، أبو بكر ..... ١٢٥، ١٢٦
محمد بن أحمد بن توبة ١٣٨

محمد بن أحمد بن خطيب يبرود ٢٠٦
محمد بن أحمد الخياط، أبو منصور ١٣٦
محمد بن أحمد الداجوني، أبو بكر ١٢٤
محمد بن أحمد الذهبي، الحافظ أبو عبدالله ..... ١١١، ١٥٩
محمد بن أحمد الرازي ..... ١١٧، ١١٨
محمد بن أحمد الرقي ١٥٧
محمد بن أحمد الروذباري ١٣٣
محمد بن أحمد بن سعود الأنصاري ١٣٥
محمد بن أحمد السَّقطي ١٢٠
محمد بن أحمد بن شنبوذ، أبو الحسن ..... ٨٣، ١١١، ١١٤، ١١٨
محمد بن أحمد بن الشنبوذي ..... ١١٧، ١٩٠
محمد بن أحمد الصائغ، التقي ..... ٥٦، ٦٥، ٦٨، ١٥٥
محمد بن أحمد بن صاحب الصلاة ١٤٨
محمد بن أحمد بن غدير ١٥٧
محمد بن أحمد بن الفتح الحنبلي ١٢٤
محمد بن أحمد بن الفحام ١٢٨
محمد بن أحمد القباقبي ١٦٢
محمد بن أحمد القزويني ١٣٢
محمد بن أحمد الكسائي ١٢٩
محمد بن أحمد اللبَّان أبو المعالي ..... ١٦١، ١٦٢
محمد بن أحمد بن محمد العسقلاني أبو الفتح ١٦٠
محمد بن أحمد المروزي ١٣٥
محمد بن أحمد بن مُعْط ١٤٣
محمد بن أحمد المندائي ١٤٥
محمد بن أحمد الموصلي، شعلة ١٥٣

محمد بن أحمد النوجاباذي ١٣٣
محمد بن إسحاق البخاري ١٢٣
محمد بن إسرائيل القصاع الدمشقي ١٥٣
محمد بن إلياس بن علي ١٢٥
محمد بن أيوب بن نوح الغافقي ١٤٧
محمد بن بدر النفَّاح ١٢١
محمد بن جابر الوادي آشي ١٥٨
محمد بن جرير الطبري ..... ٩٤، ١٨٤
محمد بن جعفر الأشناني ١٣١
محمد بن جعفر الخزاعي ١٣٠
محمد بن الجُلَندا، أبو بكر ١١٥
محمد بن الجهم السِّمّري ..... ١١٩، ١٢٣
محمد بن أبي الحسن الخطيب البغدادي ١٤٧
محمد بن الحسن بن غُلام الفرس ١٤٠
محمد بن الحسن بن مِقْسَم ١٧٧
محمد بن الحسن النقَّاش، أبو بكر ١١٥
محمد بن حسين الأموي الخطيب ١٦٠
محمد بن الحسين بن حَرْب الدارقزي ١٤٨
محمد بن الحسين القلانسي، أبو العز ..... ٧٣، ٨٧، ١٣٧
محمد بن الحسين الكارزيني ١٣٠
محمد بن الحسين المزرفي ١٣٨
محمد بن حمُّود الصوفي أبو الأزهر ١٤٢
محمد بن خالد الرزاز ١٤٤
محمد بن الخضر المحوّلي ١٣٩
محمد بن سعد نزّال الأنصاري ١٥٧

محمد بن سعيد الدبيثي ١٤٨
محمد بن سيرين ٥٩
محمد بن شريح، أبو عبدالله ..... ٨٧، ١٠٥، ١٣٥
محمد بن صالح ٢٠٧
محمد بن العازب، التقي ١٥٩
محمد بن عبدالرحمن بن الصائغ الحنفي، شمس الدين .. ٦٦، ٦٨، ١٥٩
محمد بن عبدالرحمن بن عبادة ١٤٢
محمد بن عبدالرحمن بن عظيمة ١٤٠
محمد بن عبدالرحمن النهاوندي ١٣٢
محمد بن عبدالرحيم أبو بكر الأصبهاني ١٠٧
محمد بن عبدالله بن أشته ١٢٤
محمد بن عبدالله الأشقر ١٤٣
محمد بن عبدالله بن البيع الحاكم، أبو عبدالله ١٢٨
محمد بن عبدالله الحذاء، أبو بكر ١٣٤
محمد بن عبدالله الرشيدي ١٤٦
محمد بن عبدالله بن علي سِبْط الخياط ١٣٩
محمد بن عبدالله بن فُلَيح ١٢٢
محمد بن عبدالله المؤدب ١٢٦
محمد بن عبدالله بن محمد بن مُرَّة ١١٦
محمد بن عبدالله المطرِّز البغدادي ١٥٨
محمد بن عبدالله بن المهتدي بالله ١٣٩
محمد بن عبدالله الوكيل، أبو البركات ١٣٦
محمد بن عبدالمحسن المِزراب ١٥٥
محمد بن عبدالملك بن خيرون ١٣٩
محمد بن عبدالواحد القزاز، أبو غالب ١٣٤

محمد بن عبيدالله الرازي ١١٨
محمد بن علي الحمامي، أبو ياسر ١٣٧
محمد بن علي الرّفا ١٢٥
محمد بن علي الزنبيلي ١٣٣
محمد بن علي بن موسى الخياط ١٣٣
محمد بن عمر الشريف الدَّاعي الواسطي ١٤٩
محمد بن عمر النهاوندي ١٣٠
محمد بن علي البغدادي أبو منصور ١٥٠
محمد بن علي التجيبي الغرناطي ١٣٩
محمد بن علي بن خروف ١٥٧
محمد بن علي بن دقيق العيد أبو الفتح ..... ٩٢، ٩٣
محمد بن علي الزملكاني كمال الدين ٢١٢
محمد بن علي بن صالح المصري بن الوراق ١٥٦
محمد بن علي بن هُذَيل ١٤٦
محمد بن علي الواسطي، أبو العلاء ١٢٩
محمد بن عيسى المقري ١١٩
محمد بن غالب الأنصاري الأندلسي ١٦٢
محمد بن غزال الواسطي ١٥٣
محمد بن أبي الفرج الموصلي ١٤٨
محمد بن فيروز ١١٨
محمد بن القاسم الأنباري، أبو بكر ١١٤
محمد بن أبي القاسم بن أبي الفضل ١٤٨
محمد بن المتوكل اللؤلوي، رويس ..... ١١٤، ١١٥
محمد بن محمد الخالدي السمرقندي ١٤٧
محمد بن محمد بن مرثد التميمي أبو بكر ١٢٣

محمد بن محمد البلفيقي أبو البركات ١٦٠
محمد بن محمد بن حمُّوشة القَلْعي ١٤٢
محمد بن محمد الزندني البخاري ١٥٥
محمد بن محمد العكبري ١٣٣
محمد بن محمد الفصَّال ١٥١
محمد بن محمد الفلنقي ١٤٢
محمد بن محمد الكال ١٤٥
محمد بن محمد بن محمد بن الجزري ..... ١٦٢، ٢٢٥
محمد بن محمد بن محمد الجمالي ١٩٩
محمد بن محمد بن مشليون ١٥٠
محمد بن محمد بن نمير بن السراج ١٥٧
محمد بن محمود الأزجي أبو بكر ١٤٨
محمد بن مسلم الكوفي التميمي ١٥٠
محمد بن المفرج الأنصاري ١٠٥
محمد بن المفرج البطليوسي ١٣٦
محمد بن المقرون أبو شجاع ١٤٥
محمد بن منصور الحاضري ١٥٥
محمد بن منصور القصري ١٤٠
محمد بن نزار التكريتي ١٢٨
محمد بن النشوي ١٦٢
محمد بن نعم الخلف ١٣٨
محمد بن هارون التَّمَّار ..... ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٢٢
محمد بن وهب الثقفي ..... ١١٥، ١١٩
محمد بن يعقوب التيمي ١١٥
محمد بن يعقوب المعدَّل ١١٨

محمد بن يوسف الآملي ١٤٦
محمد بن يوسف الحرتكي ١٢٦
محمد بن يوسف الحلبي ناظر الجيوش الإسلامية ٦٨
محمد بن يوسف الغزنوي أبو الفضل ..... ١٤٥، ١٧٧
محمد بن يوسف النفزي، أبو حيّان .. ٥٥، ٩٢، ٩٣، ١٠٢، ١١٠، ١٥٧
ابن محيصن ..... ٩٨، ١٠١، ١٦٩، ٢١٦
المرجّى بن الحسن بن الشقيرة ١٥١
مسافر بن الطيب الزاهد ١٣٠
مسعود بن الحسين الحِلّي ١٤٢
مسعود بن عبدالواحد بن الحصين ١٤٠
مسلم بن جندب ٢١٦
المسيبي ١٠٧
مشرف بن علي الخالصي أبو العز ١٤٦
المعافى بن زكريا النهرواني ١٢٦
مكي بن أحمد الحنبلي ١٣٧
مكّي بن أبي طالب القيسي ..... ٧٣، ٨٧، ٩٤، ١٠٤، ١٠٥، ١٨٤
المنتجب بن أبي العز الهمذاني ١٥٠
منتجب بن مصدَّق خطيب القوسان ١٤٩
منصور بن أحمد العراقي، أبو نصر ..... ١٢٩، ١٨٩
منصور بن الخير المالقي ١٣٨
منصور بن سرار الإسكندري ١٥١
منصور بن عبدالله بن جامع الدهشوري ١٥٠
منصور بن محمد الوراق ١٢٧
المنهال بن شاذان ١٢٠
مهدي بن طرارا، أبو الوفاء ١٣٠

ابن مهران = أحمد بن الحسين
موسى الضرير ١٥٩
موسى بن عيسى الفاسي ١٢٩
ناصر بن الحسن الشريف ١٤١
نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم .. ٤٥، ٦٤، ٦٥، ٨٠، ٩٧، ١٠٦، ١١٤، ١٢٢، ١٧٢، ١٩٥، ٢٠٥، ٢١٣
نَجَبَة بن يحيى الرُّعيني ١٤٤
نصر بن الحسين بن الخبَّازة ١٤٠
نصر بن عبدالعزيز الفارسي ١٣٢
نصر بن أبي الفرج بن الحُصْري ١٤٦
أبو نَصْر القشيري ٢٠٢
نصر بن محمد القهندزي ١٣٣
نصر بن محمد المقرىء ١٦١
نصر الله بن علي بن الكيَّال أبو الفتح ١٤٣
النووي، محي الدين يحيى بن شرف . ٦٠، ٦١، ٦٧، ٧٠، ٧١، ٧٧، ١٧٨
هارون بن موسى الأعور ٢١١
هبة الله بن أحمد بن طاووس ١٣٨
هبة الله بن جعفر بن الهيثم ١١٦
هبة الله بن سلامة البغدادي ١٢٩
هبة الله بن الطبر، أبو القاسم ١٣٨
هبة الله بن علي بن قسَّام الواسطي ١٤٣
هبة الله بن الليث الأندلسي ١٣٣
هشام ..... ٨٩، ١٩٦، ٢٠٥
هوازن ١٩٢
وَرْش، عثمان بن سعيد ..... ٦٥، ١٠٦، ١٠٧، ٢٠٦

الوليد ..... ١١٩، ١٢٣
يحيى بن أحمد بن صفوان الأندلسي ١٦٢
يحيى بن أحمد الصواف ١٥٣
يحيى بن الحارث الذِّماري ٩٨
يحيى بن الحسين الأواني ١٤٦
يحيى بن الخلف بن الخلوف ١٤٠
يحيى بن أبي زيد ابن البيَّاز ١٠٥
يحيى بن علي بن الفرج الخشاب ١٣٧
يحيى بن محمد الهوزني ١٤٧
يحيى بن وثَّاب ٩٨
يزيد بن القعقاع، أبو جعفر . ٦٤، ٧٩، ٩٧، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ١٧٤، ١٩٥، ٢٠٥، ٢١٥، ٢١٦
اليزيدي أبو محمد ١٠٩
اليُسر بن عبدالله الغرناطي أبو سهل ١٥٤
اليسع بن عيسى الغافقي ١٤٣
أبو يعقوب الأزرق ١٠٧
أبو يعلى بن الفرَّاء ٩١
يعقوب بن إسحاق الحضرمي ..... ٨٠، ٩٨، ٩٩، ١٠٩، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ١٧٤، ٢١٦، ٢٢١
يعقوب بن بدران الجرايدي ١٥٢
يعقوب المقرىء ١٦١
يعقوب بن يوسف الحمزي ١٤٤
يوسف بن إبراهيم الثَّغري ١٤٣

يوسف بن جامع القفصي ١٥٢
يوسف بن عبدالرحمن بن غُصْن ١٤٥
يوسف بن علي بن جبارة = أبو القاسم الهذلي
يوسف بن المبارك الخياط ١٤٠
يوسف بن المبارك الوكيل ١٤٢
يونس بن عبدالأعلى ١٠٧

* * *

فهرس الموضوعات

● **مقدمة التحقيق** ٥
أولاً: ترجمة المؤلف ٨
اسمه ونسبه، و(مصادر ترجمته) ٨
مولده ونشأته ٩
مناصبه وأعماله ١٠
وفاته ١٢
ثناء العلماء عليه ١٢
مؤلفاته ١٤
الاستدراك على من كتب في ذلك ١٥
ثانيًا: التعريف بالكتاب ١٧
اسمه ١٧
تاريخ تأليفه ١٧
إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه ١٨
عرض موضوعات الكتاب ٢٠
طبعات الكتاب ٢٧
مخطوطات الكتاب ٢٨
عملي في الكتاب ٣٠
الحديث عن طبعات كتاب الذهبي «معرفة القراء» (ت) ٣١
نماذج من النسخ الخطية ٣٣
الكتاب المحقق: منجد المقرئين ٤٣
مقدمة المؤلف ٤٥
أبواب الكتاب ..... ٤٧ ـ ٤٨

الباب الأول: في القراءات والمقرىء والقارىء ومايلزمهما وما يتعلق بذلك ٤٩
تعريفُ كلٍ ٤٩
وجوب الإخلاص في كل عمل ٤٩
مايلزم المقرىء قبل التصدر ٥٠
ومما يلزمه حفظ كتابٍ ٥٢
نقل عن ابن مجاهد في طبقات المقرئين ..... ٥٣ ـ ٥٤
مسائل في الإقراء ٥٤
هل يجوز أن يقرىء القرآن بما أُجيز له ٥٥
لابد للمقرىء من معرفة الرجال والأسانيد ٥٧
شرط المقرىء وصفته ٥٧
حكم أخذ الأُجرة على التحديث ٥٩
حكم قبول الهدية ٦٠
تتمة آداب المقرىء ٦١
هل يمتنع من تعليم أحدٍ لكونه غير صحيح النية ٦٣
الإقراء في الطريق ..... ٦٦ ـ ٦٨
آداب القارىء ٦٩
جمع القراءات وكيفيته ٧٢
النقل على قسمين: مقروءٌ ومروي ٧٥
أعلى ما يُكتب للمجاز ٧٦
الإشهاد على الإجازة ٧٦
تعليم القراءات ٧٧
تركيب قراءة في قراءة ٧٧
الباب الثاني: في القراءة المتواترة والصحيحة والشاذة ٧٩
شرح شروط القراءة المتواترة ..... ٧٩ ـ ٨١

أقسام القراءة الصحيحة ٨١
حكم القراءة بالشاذ ..... ٨٢ ـ ٨٦
كيف يعرف الشاذ من غيره ٨٦
أنواع الكتب المؤلفة في القراءات ٨٧
ماحصل في الكتب المشهورة من التباين ٨٩
دفع هذا الإشكال ٩٠
بحثٌ فيما استشكله ابن دقيق العيد وأبو حيَّان ٩٢
دفع هذا الإشكال ..... ٩٣ ـ ٩٩
الباب الثالث: في أن العشر لازالت مشهورة من لدن قرائها وإلى اليوم، لم ينكرها أحدٌ من السلف ولا من الخلف ١٠١
نص فتوى لأبي حيان حول استيعاب «الشاطبية» و«التيسير» للقراءات السبع ..... ١٠٢ ـ ١١٠
فتوى لابن تيمية في المسألة ١١٠
الباب الرابع: في سرد مشاهير من قرأ بالعشر، وأقرأ في الأمصار إلى يومنا ١١٣
الطبقة الأولى ١١٣
الطبقة الثانية ١٢٤
الطبقة الثالثة ١٢٨
الطبقة الرابعة ١٣٢
الطبقة الخامسة ١٣٤
الطبقة السادسة ١٣٧
الطبقة السابعة ١٣٩
الطبقة الثامنة ١٤٢
الطبقة التاسعة ١٤٤
الطبقة العاشرة ١٤٧

الطبقة الحاديه عشر ١٥٠
الطبقة الثانية عشر ١٥٢
الطبقة الثالثة عشر ١٥٥
الطبقة الرابعة عشر ١٥٧
الطبقة الخامسة عشر ١٥٩
الطبقة السادسة عشر ١٦١
الباب الخامس: في حكاية ماوقفتُ عليه من أقوال العلماء فيها ١٦٥
مناقشة المؤلف للتاج السبكي، حول عبارةٍ له في «جمع الجوامع» ... ١٧١
إيضاح بعض العبارات للسخاوي في «جمال القراء» توهم عدم تواتر ما وراء السبع ١٧٥
قول النووي في ذلك ودفعه ١٧٩
الباب السادس: في أن العشرة بعض الأحرف السبعة، وأنها متواترة فرشًا وأصولاً، حال اجتماعهم وافتراقهم وحل مشكل ذلك ١٨١
وفيه فصلان:
الأول: في أن العشر بعض الأحرف السبعة ١٨١
الثاني: في أن قراءات العشرة متواترة فرشًا وأصولاً حال اجتماعهم وافتراقهم، وحل مشكل ذلك ١٨٦
الرد على ابن الحاجب في اعتباره الأصول من قبيل الأداء وأنها غير متواترة ١٨٦
مناقشة المؤلف لأبي شامة حول تواتر القراءات العشر، وعدم وجود الشاذ والضعيف فيها ..... ١٩٧ ـ ٢١٢
الباب السابع: في ذكر من كره من العلماء الاقتصار على القراءات السبع وأن ذلك سبب نَسْبهم ابن مجاهد إلى التقصير ٢١٣
كلام أبي العباس المهدوي ٢١٣
كلام الجعبري ٢١٤

كلام أبي علي الأهوازي ٢١٦
كلام الإمام أبي طاهر بن أبي هاشم ٢١٦
كلام الإمام أبي الفضل الرازي ..... ٢١٧ ـ ٢٢٢
خاتمة المؤلف ٢٢٢
تاريخ تأليف الكتاب ٢٢٥
ملاحق الكتاب:
الملحق الأول: نص كلام الإمام أبي شامة في «المرشد» الذي
ناقشه المؤلف هنا ..... ٢٣١ ـ ٢٣٥
الملحق الثاني: قطعة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في
تواتر القراءات ..... ٢٣٧ ـ ٢٤٠
الملحق الثالث: فتوى للحافظ ابن حجر عن القراءات ... ٢٤١ ـ ٢٤٥
فهارس الكتاب:
الآيات ٢٤٩
الأحاديث ٢٥٣
الكتب ٢٥٤
الأعلام ٢٥٧
الموضوعات ٢٨٥

* * *

في المكتبات قريباً إن شاء الله

تَقْييدُ المُهمَلِ وَتَمْيِيزُ المُشْكِلِ

(هذا الكتاب يصدر لأول مرة كاملاً على أوثق نسخه الخطية)

تصنيف

الإمام الحافظ أبي علي الحسين بن محمد

الغَسَّاني الجَيَّاني

(٤٢٧ ـ ٤٩٨)

اعتنى به

محمد عُزَيْر شَمْس عَليُّ بن مُحَمَّدٍ العِمْران

دار عالم الفوائد

للنشر والتوزيع